46

وزيرة التجارة والصناعة تستعرض أمام الجلسة العامة لمجلس النواب جهود الوزارة لتعزيز التنمية الصناعية وزيادة الصادرات

صنع فى مصر

مجلة إلكترونية شهرية تصدر عن وزارة التجارة والصناعة

Ministry of Trade & Industry
وزارة التجـــارة والصنـــاعة

يوليو ٢٠٢٢

العدد السادس والأربعون

الرئيس السيسي و٨ سنوات من الإنجازات في قطاعي الصناعة والتجارة الخارجية

اجتماع موسع لوزراء صناعة مصر والإمارات والأردن لتفعيل مبادرة الشراكة الصناعية التكاملية

ملفات وتقارير: مصر تشارك بالمؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية

وزيرة التجارة والصناعة تجري سلسلة من الزيارات لدول المغرب وقطر وروسيا وألمانيا لتعزيز التعاون التجاري والاقتصادي المشترك

صنع فى مصر

مجلة إلكترونية شهرية تصدر عن وزارة التجارة والصناعة

اقرأ فى هذا العدد ...

باب الاخبار صفحة ٤

الرئيس السيسي و٨ سنوات من الإنجازات في قطاعي الصناعة والتجارة الخارجية

وزيرة التجارة والصناعة تستعرض أمام الجلسة العامة لمجلس النواب جهود الوزارة لتعزيز التنمية الصناعية وزيادة الصادرات

باب مجتمع الموظفين ٥٢

التنظيم والإدارة يصدر قراراً بترقية الموظفين بالجهاز الإداري للدولة

صناعة فى سطور ٥٤

«النحاس» صناعة إستراتيجية تفي باحتياجات السوق المحلي والتصدير للأسواق الخارجية

ملفات وتقارير ٤٠

ملفات وتقارير: مصر تشارك بالمؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية

باب حول العالم ٥٠

في تقرير للبنك الدولي: تباطؤ حاد في وتيرة النمو الاقتصادي وارتفاع مخاطر الركود التضخمي

Ministry of Trade & Industry

وزارة التجـــارة والصنـــاعة

قطاع مكتب الوزير

وسائل تلقي شكاوي واستفسارات المواطنين بوزارة التجارة والصناعة

- عبر بوابة الشكاوي الحكومية الموحدة بمجلس الوزراء
- عبر بوابة وزارة التجارة والصناعة: www.mti.gov.eg
- عبر حسابات الوزارة الرسمية علي مواقع التواصل الاجتماعي :

www.facebook.com/mift.media/?ref=bookmarks

https://twitter.com/Trade industry

www.youtube.com/channel/UCXjehzHhro-8iopxdYE2xDo

والايميل: Complaints@mti.gov.eg

- عبر الفاكس:27957487
- الإستلام اليدوى / البريد

MTI_Egypt

Mift.Media

Trade_Industry

Mti_egypt

miftmedia

mti.gov.eg

المقر الرئيسى

وزارة التجارة والصناعة

- ٢ ش امريكا اللاتينية - جاردن سيتى - القاهرة
- ابراج المالية - مدينة نصر (برج ٦،٥)

رئيس الوزراء يستعرض مع وزيرة التجارة والصناعة نتائج المشاركة المصرية بمنتدى «سانت بطرسبرج» والاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية

التقى الدكتور/ مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، السيدة / نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة، لاستعراض تقريراً حول ما تم من أعمال وفعاليات خلال انعقاد منتدى سانت بطرسبرج الاقتصادي الدولي، وكذا متابعة الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية.

واستهلت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة، اللقاء، بالإشارة إلى ما تم عقده من اجتماعات ولقاءات مع عدد من المسئولين الدوليين، وكذا مسئولي الشركات الروسية، لبحث سبل دعم وتعزيز أوجه التعاون الاقتصادية والاستثمارية، وذلك على هامش فعاليات منتدى سانت بطرسبرج الاقتصادي الدولي، الذي عُقدت دورته الخامسة والعشرين خلال الفترة من ١٥ إلى ١٨ يونيو الماضي.

ونوهت الوزيرة إلى أهمية مشاركة مصر كضيف شرف للمنتدى في دورته التي يحتفل فيها بيوبيله الفضي، حيث تضمنت المشاركة افتتاح الجناح المصري، والذي عكس الهوية الحضارية والثقافية المصرية، كما استضاف العديد من الفعاليات واللقاءات المهمة، لاستعراض المقومات الاقتصادية المصرية، والجهود المبذولة من جانب مختلف أجهزة الدولة، لتهيئة مناخ الاستثمار، وجذب المزيد من الاستثمارات في العديد من القطاعات الواعدة، استغلالاً للفرص المتاحة على مستوى الجمهورية.

ولفتت جامع إلى أن فعاليات منتدى سانت بطرسبرج الاقتصادي الدولي، تضمنت العديد من الجلسات، منها ما يتعلق بقارة افريقيا، والتأكيد على أهمية تعزيز الجهود المشتركة لتنمية أطر التعاون الاقتصادية، ودور مصر في هذا الصدد، باعتبارها بوابة افريقيا، فضلاً عما تتمتع به من العديد من المزايا النسبية، التي تجعلها وجهة لجذب المزيد من الاستثمارات، عبورا لافريقيا.

ونوهت الوزيرة إلى الإقبال الذي حظي به الجناح المصري من جانب المشاركين في فعاليات المنتدى، الذين أشادوا بمستوى الجناح ودوره في توضيح حجم التطورات التي شهدتها مصر مؤخراً في مختلف المجالات والقطاعات، وذلك بما يعكس قيمة مصر ومكانتها.

وكشفت وزيرة التجارة والصناعة عن أهمية اتفاق التجارة الحرة الجاري التفاوض بشأنه بين مصر ودول الاتحاد الأوراسي، ودور هذا الاتفاق في تعزيز وتنمية العلاقات الاقتصادية المشتركة بين الجانبين في مختلف المجالات وعلى كافة الاصعدة، مؤكدة ان هذا الاتفاق يعد محركا رئيسيا لتنمية وتطوير معدلات التبادل التجاري وزيادة الاستثمارات المشتركة بين الدول الأعضاء لمستويات متميزة، وبما يسهم في مصلحة الاقتصاد المصري واقتصاديات دول الاتحاد على حد سواء.

كما تناولت وزيرة التجارة والصناعة متابعة لما تم من فعاليات للمؤتمر الوزارى الثانى عشر لمنظمة التجارة العالمية، والذي استضافته مدينة جنيف السويسرية مؤخراً، مشيرة إلى أن المؤتمر شهد العديد من المفاوضات والمناقشات، التى من شأنها خدمة مصالح الدول الأعضاء خاصة فى ظل الأزمات الصحية والاقتصادية التى يشهدها العالم حاليا.

وأوضحت الوزيرة أن الجلسة الختامية للمؤتمر، والتى شارك فيها وفود لـ ١٦٤ دولة، شهدت إصدار وثيقة تضمنت عددا من القرارات والاعلانات الوزارية المتعلقة باتفاق لدعم مصايد الأسماك، وتمكين الدول النامية من زيادة قدراتها على زيادة إنتاجها من اللقاحات لمكافحة جائحة كورونا والجوائح المستقبلية، والاستجابة الطارئة لمواجهة أزمات الأمن الغذائى، فضلا عن تعزيز وتيسير المبادلات الإلكترونية.

عبر تقنية الفيديو كونفرانس وزراء صناعة مصر والإمارات والأردن يعقدون اجتماعا موسعا لتفعيل مبادرة الشراكة الصناعية التكاملية

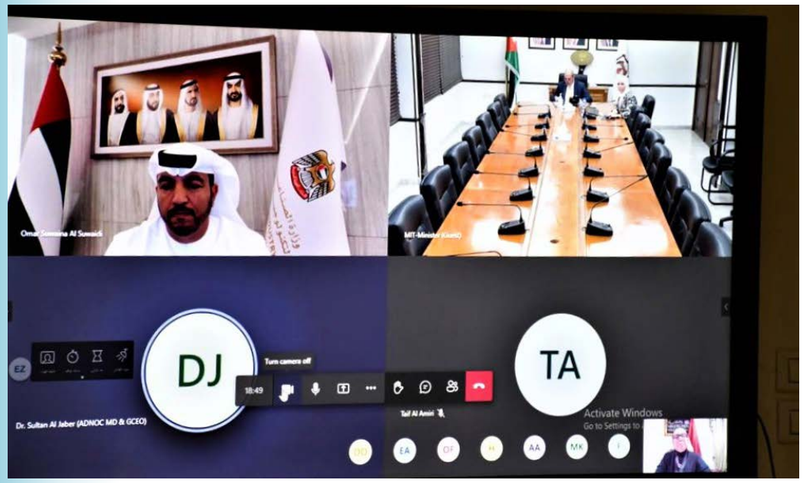

أعلنت السيدة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أن مصر ستستضيف خلال شهر يوليو الجاري، الاجتماع الأول للجنة العليا لمبادرة الشراكة الصناعية التكاملية الموقعة بين كل من مصر والإمارات والأردن، والتي ستعقد برئاسة وزراء الصناعة في الدول الثلاث، وتستهدف تعزيز الأمن الغذائي والدوائي المشترك والتعاون في مجالات الصناعة والاستثمار والزراعة والأسمدة والمنسوجات والمعادن والبتروكيماويات.

جاء ذلك خلال الاجتماع الذى عقدته الوزيرة من مدينة شرم الشيخ مع كل من الدكتور سلطان الجابر وزير الصناعات المتقدمة بدولة الامارات والسيد / يوسف الشمالى وزير الصناعة والتجارة والتموين بالمملكة الأردنية ، وذلك عبر تقنية الفيديو كونفرانس ، وقد ضم الوفد المصري المشارك فى الاجتماع كل من المهندسة/ رائدة المنشاوي مساعد أول رئيس مجلس الوزراء واللواء /محمد الزلاط رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية والسيد / حاتم العشرى مستشار الوزيرة للاتصال المؤسسى والمهندس/ محمد عبد الكريم المدير التنفيذى لمركز تحديث الصناعة

وقالت الوزيرة أن الوزراء أكدوا حرص قيادات الدول الثلاث على الاسراع فى تفعيل هذه المبادرة ووضعها موضع التنفيذ ، واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لبدء تنفيذ مشروعات مشتركة تحقق التكامل الاقتصادى والصناعى المنشود ، و تنعكس اثارها ايجاباً على شعوب مصر والامارات والأردن .

وأشارت جامع إلى أن الاجتماع قد استعرض النظام الأساسى للمبادرة وكذا الإطار العام لمهام اللجنة العليا ودورية انعقادها واللجنة التنفيذية المنبثقة عنها، لافتةً فى هذا الإطار الى انه تم الاتفاق على سرعة تشكيل اللجنة التنفيذية بكل دولة وتكليفها ببدء عقد اجتماعات مكثفة مع مجتمع الأعمال لبحث ألية اشراك القطاع الخاص فى البلدان الثلاث فى المجالات والمشروعات التى تتضمنها مبادرة الشراكة، وتحديد قائمة بالشركات المؤهلة لبدء تنفيذ هذه المشروعات.

وفي هذا الإطار أكدت جامع التزام الدول الثلاث بتقديم الدعم اللازم للقطاع الخاص في كل من مصر والإمارات والأردن لتنفيذ مشروعات التعاون المقترحة من خلال تيسير إجراءات ممارسة الأعمال وإزالة اى تحديات تقف حائلاً أمام تدفق رؤوس الأموال وانسياب حركة التجارة البينية.

بالإنابة عن فخامة الرئيس السيسي
وزيرة التجارة والصناعة تفتتح الجناح المصري ضيف شرف فعاليات منتدى سانت بطرسبرج الدولي

بالإنابة عن فخامة الرئيس/ عبد الفتاح السيسي قامت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة بافتتاح الجناح المصري المشارك بفعاليات منتدى سانت بطرسبرج الدولي، حيث تشارك مصر كضيف شرف المنتدى والمنعقد خلال الفترة من ١٥الى ١٨ يونيو الماضي.

وقد شارك في مراسم الافتتاح السيد / دينيس مانتروف وزير الصناعة والتجارة الروسي والسفير نزيه النجارى سفير مصر بموسكو، والوزير مفوض تجارى يحيى الواثق بالله رئيس التمثيل التجارى والمفوض العام للجناح المصري، والسيد / حاتم العشرى مستشار الوزيرة للاتصال المؤسسى والوزير مفوض تجارى ياسر مصطفى رئيس المكتب التجارى المصرى بموسكو إلى جانب كل من السيد / أنطون كوبياكوف رئيس اللجنة المنظمة للمنتدى والسيد/ الكسندر بيجلوف عمدة مدينة سان بطرسبرج.

وقالت الوزيرة أن مشاركة مصر كضيف شرف المنتدى في دورته الخامسة والعشرين تأتى في إطار حرص الدولة المصرية على المشاركة السنوية بأعمال وفعاليات المنتدى منذ انطلاقه في عام ١٩٩٧، كما تأتى مصاحبة للاحتفال باليوبيل الفضي للمنتدى.

وأشارت جامع إلى أن الجناح المصري تم تصميمه بما يعكس الهوية الحضارية والثقافية المصرية، كما سيستضيف الجناح العديد من الفعاليات والجلسات الحوارية الهامة بين القطاع الخاص التي تعكس المقومات الاقتصادية لمصر وتسلط الضوء على مقومات قطاع السياحة المصري، وكذا مجال التعليم، فضلاً عن استعراض الفرص المتاحة فى اطار المنطقة الصناعية الروسية في مصر.

تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري المشترك بين منظمات الأعمال المصرية والروسية

عقدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة عدد من اللقاءات مع عدد من رؤساء وممثلي مجتمع الأعمال الروسي استهدفت استعراض فرص ومقومات الاستثمار بالسوق المصري وإمكانيات تعزيز التعاون المشترك بين القطاع الخاص في البلدين في المجالات الاقتصادية والتجارية والصناعية.

وقد استهلت الوزيرة سلسلة اللقاءات بعقد جلسة مباحثات مع السيد/ شامل اورلوف رئيس الجانب الروسي بمجلس الأعمال المصري الروسي المشترك، تناولت أهمية تفعيل دور المجلس للحفاظ على معدلات التجارة البينية، وتعزيز الشراكة بين القطاع الخاص من الجانبين، وبصفة خاصة في المجالات التي تتميز بها الدولتين بمزايا تنافسية، كما استعرض الاجتماع رغبة الجانب الروسي في تنظيم بعثات تجارية لمجتمع الأعمال إلى مصر خلال المرحلة المقبلة.

كما عقدت جامع لقاءاً موسعاً مع السيد/ فيدتوف ايفان مدير رابطة الأقاليم الابتكارية الروسية، حيث تناول اللقاء بحث فرص التعاون بين الشركات الروسية المتواجدة بالأقاليم أعضاء الرابطة والشركات المصرية لا سيما في مجالات الصناعات التكنولوجية، كما استعرض اللقاء سبل تعزيز التعاون المشترك في مجال تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعم ريادة الاعمال، خاصة وان هذه النوعية من المشروعات تمثل الشريحة الأكبر فى هيكل الاقتصاد المصرى.

وشملت سلسلة لقاءات وزيرة التجارة والصناعة لقاء مع كل من السيد/ فلاديمير فلاديميروف محافظ اقليم ستافروبول الروسية والسيد/ جروديف فاسيلى وزير الاستثمار بمقاطعة سخالين، حيث تناول اللقاءين بحث الاستفادة من القدرات الإنتاجية الخاصة بإنتاج الحبوب والزيوت بمقاطعة ستافروبول الروسية، وامكانية تصدير هذه المنتجات للسوق المصرى، فضلا عن استعراض المقومات الاقتصادية لمقاطعة سخالين وفرص وإمكانيات تعزيز التعاون التجاري والاستثماري المشترك بين المقاطعة ومصر خلال المرحلة المقبلة.

وتبحث مع نظيرها الروسي سبل تنمية أطر التعاون الاقتصادي المشترك بين القاهرة وموسكو

أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أن العلاقات الاقتصادية المصرية الروسية تشهد تطوراً ملموساً في معدلات التبادل التجاري، وكذا المشروعات المشتركة خاصة مشروع إنشاء المنطقة الصناعية الروسية في مصر والتعاون القائم في قطاعات الطاقة والنقل.

جاء ذلك خلال جلسة المباحثات التي عقدتها الوزيرة مع السيد/ دينيس مانتوروف وزير الصناعة والتجارة الروسي على هامش مشاركتها في منتدى سانت بطرسبرج الدولي.

وقالت الوزيرة أن اللقاء تناول أهمية تنمية حركة التبادل التجاري بين البلدين خلال الفترة الحالية خاصة وأن السوق الروسي يمثل أحد اهم الأسواق العالمية المستقبلة للصادرات المصرية بمعدلات تتجاوز الـ ٥٠٠ مليون دولار سنوياً.

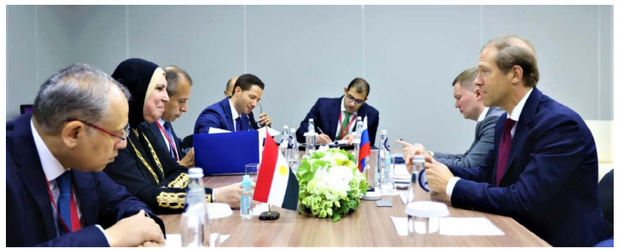

ونوهت جامع أن الاجتماع تطرق لأخر تطورات إنشاء المنطقة الصناعية الروسية في مصر والتي ستسهم في تحقيق نقلة كبيرة في مستويات التعاون التجاري والصناعي بين الدولتين من خلال توطين عدد من الصناعات الروسية في مصر ونفاذ منتجاتها لعدد كبير من الأسواق الدولية، لافتة إلى أنه تم التشاور بشأن مشروع التعاون المصري الروسي في مجال النقل لتوريد ١٣٠٠ عربة قطار سكة حديد، حيث تم توريد جزء كبير من العربات وفقاً للعقد المبرم بين هيئة سكك حديد مصر والتحالف الروسي المجري، وجارى توريد الكمية المتبقية.

ومن جانبه أكد السيد/ دينيس مانتوروف وزير الصناعة والتجارة الروسي حرص بلاده على الارتقاء بمستويات التعاون التجاري والصناعي والاستثماري بين مصر وروسيا لمستويات جديدة تصب في مصلحة الاقتصاديين الروسي والمصري على حد سواء، مشيراً إلى أهمية الاستفادة من العلاقات الاقتصادية المتميزة بين البلدين كركيزة أساسية للمضي قدما في تطوير المشروعات المشتركة الحالية وإنشاء المزيد من المشروعات الجديدة خلال المرحلة المقبلة.

وقال أن مشروع إنشاء المنطقة الصناعية الروسية في مصر يمثل احد اهم المشروعات الواعدة على خريطة الاستثمار الروسي، ومن المخطط أن تشهد الفترة المقبلة تطورات إيجابية في هذا الاطار.

خلال جلسة « روسيا - أفريقيا » بمنتدى سانت بطرسبرج الاقتصادي الدولي
نيفين جامع: مصر تحتفظ بصدارة الدول الأفريقية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بإجمالي ٥,٩ مليار دولار خلال عام ٢٠٢١

أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أهمية تعزيز الجهود المشتركة لتنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية الافريقية الروسية وبما يسهم في تعزيز التعاون التجاري والاستثماري وانشاء المزيد من المشروعات المشتركة وتوطين الصناعات الروسية بدول القارة بالإضافة الى نقل التكنولوجيات الصناعية المتطورة للصناعة الافريقية، مشيرة الى أهمية الاستفادة من موقع مصر كبوابة للقارة السمراء وكذا الاتفاقيات التجارية الموقعة بين مصر ودول القارة في تعزيز الروابط والعلاقات المشتركة بين مصر وروسيا ودول القارة الافريقية.

جاء ذلك في سياق كلمة الوزيرة خلال مشاركتها بفعاليات جلسة « روسيا- أفريقيا» المنعقدة ضمن فعاليات منتدى سانت بطرسبرج الاقتصادي الدولي، والتي شارك بها عدد من وزراء الصناعة والتجارة الافارقة الى جانب لفيف من المسئولين الروس المعنيين بتعزيز التعاون مع دول القارة السمراء .

وقالت الوزيرة أن حجم التبادل التجاري بين دولة روسيا وقارة أفريقيا بلغ العام الماضي نحو ١٦,٩ مليار دولار مقارنة بنحو ١٣,٩ مليار دولار عام ٢٠٢٠ محققاً نسبة زيادة بلغت ٢١,٦٪.

وأوضحت جامع أن حجم التدفقات الاستثمارية إلى أفريقيا بلغ عام ٢٠٢١ نحو ٩٧ مليار دولار مسجلاً زيادة كبيرة بنسبة ١٤٧٪ مقارنة بعام ٢٠٢٠، لافتة أن مصر حافظت على ترتيبها الأول في القارة من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مسجلةً ٥,٩ مليار دولار خلال عام ٢٠٢١ مقارنة بـ ٥,٥ مليار دولار في ٢٠٢٠، وهو ما يشكل حوالي ٥٣٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول شمال أفريقيا ويؤكد مكانة مصر كأكبر متلقي للاستثمار الأجنبي المباشر في القارة للعام الثالث على التوالي.

بحضور وزيرا التجارة والصناعة في البلدين
افتتاح ملتقى الأعمال المصري الروسي بمنتدى سانت بطرسبرج الاقتصادي الدولي
نيفين جامع: ١٤,٧ ٪ زيادة في الصادرات المصرية للسوق الروسي خلال العام الماضي

أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أن العلاقات المصرية الروسية علاقات تاريخية متميزة انعكست في العديد من المشروعات الكبرى والاستراتيجية الداعمة للاقتصاد المصري، مشيرة الى الجهود المشتركة المبذولة حاليا لبناء علاقات اقتصادية واستثمارية تواكب المتغيرات الاقتصادية على الساحة الدولية وتتماشى مع التطورات التكنولوجية المتسارعة ومتطلبات الثورة الصناعية الرابعة والعمل على دمج التطورات التكنولوجية ونظم المعلومات ضمن المنظومة الصناعية.

جاء ذلك في سياق كلمة الوزيرة التي ألقتها خلال المشاركة بفعاليات ملتقى الأعمال «مصر – روسيا» بمنتدى سانت بطرسبرج الاقتصادي الدولي، وقد شارك في فعاليات الجلسة السيد/ دينيس مانتروف وزير الصناعة والتجارة الروسي.

وقالت الوزيرة إن الأعوام الماضية شهدت اجتماعات ولقاءات عديدة بين المسئولين الحكوميين وكذلك رجال الاعمال والصناعة من الجانبين وذلك في ظل تحسن مؤشرات الاداء الاقتصادي في البلدين الأمر الذي ساهم في فتح آفاق أرحب للتعاون ويحقق مصالح الطرفين والمنفعة المتبادلة لكل من الشركات المصرية والروسية على الصعيدين التجارى والاستثماري.

وأشارت جامع إلى أن العلاقات التجارية بين مصر وروسيا شهدت تطورا ملموسا خلال الفترة الماضية حيث بلغ إجمالي التبادل التجاري بين البلدين خلال عام ٢٠٢١ نحو ٤,٧ مليار دولار مقابل ٤,٥ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٠ بنسبة زيادة ٥,١٪.

وأضافت أن الصادرات المصرية للسوق الروسي بلغت خلال عام ٢٠٢١ نحو ٥٩١,٧ مليون دولار مقارنة بنحو ٥١٥,٦ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٠ محققة زيادة بلغت نسبتها نحو ١٤,٧٪ كما حققت الصادرات الروسية للسوق المصري زيادة خلال عام٢٠٢١ بنسبة ٣,٩٪ حيث بلغت نحو ٤ مليار و١٧٨ مليون دولار مقارنة بنحو ٤ مليار و١٩ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٠، وهو الامر الذي مثل تطورا ايجابيا

على صعيد التبادلات التجارية بين البلدين في إطار التعافي من التداعيات الناجمة عن جائحة كورونا والتحديات الاقتصادية العالمية.

وأكدت جامع ترحيب الحكومة بالمزيد من الاستثمارات الروسية في السوق المصري، موجهة الدعوة للشركات ورجال الاعمال في البلدين لاقامة شراكات ومشروعات استثمارية مشتركة واستغلال مناخ الاعمال الايجابي والمحفز بين البلدين.

وزيرة التجارة والصناعة تستعرض مع وزير تجارة الاتحاد الاوراسى موقف المفاوضات الجارية بشأن اتفاق التجارة الحرة بين مصر ودول الاتحاد

أكدت السيدة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أهمية اتفاق التجارة الحرة الجاري التفاوض بشأنه بين مصر ودول الاتحاد الأوراسي حيث يمثل جسرا جديدا لتعزيز وتنمية العلاقات الاقتصادية المشتركة بين الجانبين في مختلف المجالات وعلى كافة الأصعدة، مشيرة إلى أن الاتفاق يعد المحرك الرئيسي لتنمية وتطوير معدلات التبادل التجاري وزيادة الاستثمارات المشتركة بين الدول الأعضاء لمستويات متميزة وبما يصب في مصلحة الاقتصاد المصري واقتصاديات دول الاتحاد على حد سواء.

وقالت الوزيرة أن المرحلة الماضية شهدت عقد أربعة جولات مفاوضات بين مصر ومفوضية الاتحاد الأوراسي ، مشيرة إلى أهمية التوصل إلى اتفاق شامل ومتوازن يلبي طموحات الشعب المصري و شعوب دول الاتحاد الاوراسي لتنمية التبادل التجاري و تعزيز التعاون الصناعي والاستثماري بالإضافة إلى كافة مناحي التعاون الاقتصادي.

جاء ذلك خلال جلسة المباحثات الموسعة التي عقدتها الوزيرة مع السيد/ أندريه سليبنيف وزير تجارة الاتحاد الاقتصادي الأوراسي وذلك في ختام مشاركة الوزيرة في فعاليات منتدى سانت بطرسبرج الاقتصادى الدولى .

وأشارت الوزيرة إلى أن الجولة الرابعة للمفاوضات تبعها العديد من الاجتماعات الفنية والتحضيرية بين الخبراء من كلا الجانبين بهدف تقريب وجهات النظر بغية الوصول لصيغة توافقية لتلك المفاوضات تحقق الأهداف والفرص المنشودة والتي يأتي على رأسها تنمية معدلات التبادل التجاري وتعزيز التعاون الصناعي المشترك وجذب المزيد من الاستثمارات من دول الاتحاد للسوق المصري مشيرةً في هذا الإطار إلى أن القاهرة ستستضيف خلال الفترة القريبة المقبلة الجولة الخامسة للمفاوضات.

ومن جانبه أكد السيد / اندريه سليبنيف وزير تجارة الاتحاد الاقتصادى الأوراسى حرص دول الاتحاد على إبرام اتفاق التجارة الحرة مع مصر خاصة وأن هناك توافق كبير في الرؤى بين الجانبين حول العديد من موضوعات المفاوضات ،مشيرا إلى أن الاتفاق سيسهم في تعزيز التعاون المشترك بين مصر ودول الاتحاد الأوراسى فيما يتعلق بتنمية وتطوير العلاقات التجارية على المستويين الثنائي والإقليمي وتوطين الصناعات المشتركة وتعزيز التعاون الاستثماري بين الجانبين.

ومن ناحية أخرى عقدت السيدة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة لقاءا مع السيد / الماظ حكيموف وزير التنمية الاقتصادية باقليم بنزا الروسى تناول سبل تعزيز التعاون التجارى والصناعى بين القطاع الخاص فى الجانبين ، وامكانية توريد منتجات مصرية لتلبية احتياجات سكان الاقليم خاصة فى ضوء التحديات التى تواجه روسيا حاليا ، ومن بينها المنتجات الهندسية والالكترونيات وقطع الغيار ، فضلا عن دراسة اقامة مشروعات صناعية وزراعية مشتركة .

وفى هذا الصدد اشارت الوزيرة الى ان المكتب التجارى المصرى بموسكو سيتولى ترتيبات عقد لقاء بين مسئولى اقليم بنزا والمجلس التصديرى للصناعات الهندسية للتعرف على قائمة المنتجات المطلوبة، الامر الذي يسهم فى فتح نافذة جديدة أمام الصادرات المصرية الى السوق الروسى.

سلسلة لقاءات مكثفة مع عدد من المسئولين والشركات الروسية

عقدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة سلسلة من اللقاءات المكثفة مع عدد من المسئولين والشركات الروسية استهدفت استعراض فرص ومقومات الاستثمار بالسوق المصري وسبل تنمية وتطوير علاقات التعاون الاقتصادي المشترك بين مصر وروسيا خلال المرحلة المقبلة، وذلك في ختام زيارتها الحالية لدولة روسيا للمشاركة في فعاليات منتدى سانت بطرسبرج الاقتصادي الدولي.

وقد استهلت الوزيرة سلسلة اللقاءات بعقد لقاء موسع مع السيد/ أنطون كوبياكوف مستشار الرئيس الروسي ورئيس مؤسسة روس كونجرس المنظمة لمنتدى سانت بطرسبرج الاقتصادي الدولي تناول الاشادة بمشاركة مصر كضيف شرف منتدى سان بطرسبرج الاقتصادي الدولي بنسخته الخامسة والعشرين، كما تناول الاجتماع اهمية تعزيز العلاقات الاقتصادية المصرية الروسية المشتركة وتعزيز التعاون بين الجانبين في مجال السياحة.

كما عقدت جامع جلسة مباحثات موسعة مع السيد/ الكسندر افيدف محافظ مقاطعة فلاديمير الروسية حيث تم استعراض المقومات الاقتصادية للمقاطعة وفرص تعزيز التعاون المشترك مع مصر خلال المرحلة المقبلة، خاصة وان المقاطعة تمتلك امكانات تصنيعية كبيرة فى مجال الصناعات الهندسية والالات الزراعية والغذائية والاسمدة العضوية والزجاج والاخشاب .

وقالت الوزيرة ان الاجتماع استعرض عدد من مقترحات التعاون المشترك بما يهدف إلى تنمية العلاقات التجارية والاستثمارية بين مصر ومقاطعة فلاديمير وكذا الدعوة لترتيب اجتماعات ثنائية بين الجانبين للتعرف على خبرات مقاطعة فلاديمير في إدارة المناطق

الصناعية، والمناطق الاقتصادية وتعزيز التعاون بين القطاع الخاص في الجانبين ، مشيرة الى ان اللقاء تناول امكانية تنظيم زيارة لوفد من الشركات الروسية المتواجدة بالمقاطعة والمهتمة بالسوق المصري الى مصر للتعرف على المنطقة الصناعية الروسية واستكشاف فرص التعاون المشترك مع الشركاء المحتملين سواء على المستوى الحكومي أو القطاع الخاص.

وشملت لقاءات الوزيرة لقاءاً مع السيد / كيريل ليبا رئيس شركة ترانسماش هولدينج وهى اكبر شركة فى العالم منتجة لعربات السكك الحديدية حيث تم استعراض موقف تنفيذ العقد المبرم مع الجانب الروسي لتوريد ١٣٠٠ عربة سكك حديدية لصالح هيئة السكك الحديدية المصرية ، حيث افادت الشركة بانه تم بالفعل توريد ٦٥٠ عربة وجارى استكمال الكمية المتبقية، وقد اشادت الشركة بالتنسيق الجارى مع وزارة النقل المصرية وجديتها والتزامها في تنفيذ بنود العقد وفق التوقيتات المحددة ، مشيرين الى انه وفقا للعقد فإن الشركة ستقدم خدمات الصيانة لما بعد البيع

كما التقت جامع بالسيد / رافائيل خبيروف رئيس شركة Mobi Truck حيث تم استعراض خبرات ونشاط الشركة في مجال انتاج العربات المتنقلة وبحث انشاء خط انتاج للشركة في السوق المصرى ، للاستفادة من امكانيات النفاذ الحر للمنتجات المصنعة بالسوق المصري استنادا الى شبكة اتفاقيات التجارة الحرة والتفضيلية الموقعة بين مصر وعدد كبير من الدول والتكتلات الاقتصادية حول العالم .

وفى هذا الإطار اكدت الوزيرة استعداد الوزارة لتوفير كافة اوجه الدعم والتسهيلات اللازمة لانشاء هذا المشروع، مطالبة الشركة الروسية بتقديم دراسة الجدوى الخاصة بالمشروع متضمنة الاحتياجات المطلوبة لتسهيل ايجاد شريك مصرى لاقامة هذا المشروع.

رئيس التمثيل التجاري المصري يشارك في جلسة « الشراكة مع الاتحاد الأوراسي والفرص»

شارك الوزير مفوض تجارى يحيى الواثق بالله رئيس جهاز التمثيل التجاري كمتحدث في الجلسة الخاصة بالتعاون في اطار دول تجمع الاتحاد الاقتصادي الاوراسي وذلك ضمن فعاليات منتدى سانت بطرسبرج الاقتصادي الدولي والذى تشارك فيه مصر كضيف شرف المنتدى ، وتترأس الوفد المصري السيدة /، نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة

وقد شارك كمتحدثين فى هذه الجلسة نائب رئيس وزراء كازاخستان ووزير تجارة ارمينيا ووزير تجارة تجمع الاوراسى

وقد ارتكزت الجلسة الحوارية على استعراض اهمية تنمية ممر الشمال الجنوب لخدمة دول الاتحاد والذى يمر عبر كازاخستان .

وتحدث الواثق بالله عن أفاق التعاون الممكنة بين مصر ودول الاتحاد الاوراسى فى القارة الأفريقية وذلك من خلال الدخول فى مشروعات مشتركة سواء بشكل ثنائى بين مصر ودول الاتحاد او بشكل ثلاثى بالشراكة مع دول افريقية اخرى

كما أشار إلى أهمية استخدام المنطقة الاقتصادية لقناة السويس كقاعدة لانطلاق الصناعات المشتركة بين دول القارة السمراء ودول الاتحاد الاوراسى

كما عرض رئيس التمثيل التجاري إمكانات القارة الأفريقية والفرص المتاحة بها ومعدلات النمو والاستهلاك المتوقعة خلال الفترة المقبلة بالنسبة لدول القارة وكذا معدلات التجارة والاستثمار فيما بينها، وكذا عرض الفرص المتاحة لدى مصر والتي يمكن الاستفادة منها مع الجانب الاوراسى ، مشددا على أهمية تعزيز التعاون بين الاتحاد ودول القارة خاصة في ضوء الفرص المتاحة .

قرار وزاري بتشكيل لجنة اشتراطات منح التراخيص بهيئة التنمية الصناعية

نيفين جامع: القرار يأتي تنفيذاً لتوجيهات رئيس الوزراء...ويستهدف تفعيل التيسيرات الواردة بقانون التراخيص الصناعية ولائحته التنفيذية

أصدرت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة قراراً بتشكيل لجنة اشتراطات منح التراخيص بالهيئة العامة للتنمية الصناعية برئاسة رئيس الهيئة وعضوية ممثلين عن اتحاد الصناعات المصرية، ونائب رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية للتراخيص والخدمات الصناعية، وممثلين عن قطاع التراخيص والخدمات الصناعية بالهيئة، الى جانب ٣ من الخبراء المتخصصين في مجالات الدفاع المدني والبيئة، والأمن الصناعي، والسلامة والصحة المهنية، وقد نص القرار على بدء العمل به اعتباراً من اليوم التالي لنشره بالوقائع المصرية.

وقالت الوزيرة أن هذا القرار يأتي في إطار تنفيذ توجيهات دولة رئيس مجلس الوزراء بتفعيل قانون التراخيص الصناعية وتنفيذ التيسيرات الواردة بالقانون ولائحته التنفيذية بهدف منح الترخيص في مدة لا تتجاوز ٢٠ يوم عمل، وتكليف التنمية الصناعية في انهاء الاجراءات المتعلقة بالحماية المدنية والبيئة والامن الصناعي وذلك نيابة عن المستثمر، مؤكدةً حرص الوزارة على تفعيل القانون وتيسير منظومة الاجراءات الامر الذي يسهم في تنفيذ خطة ورؤية الوزارة لتعزيز الاستثمار في القطاع الصناعي

وفي هذا الاطار اوضح اللواء/ محمد الزلاط، رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية إن اللجنة ستتولى الاختصاصات المنصوص عليها في المادة ١٤ من قانون تيسير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية والمادة ٧ من اللائحة التنفيذية للقانون، حيث تتضمن تلك الاختصاصات تحديد جميع الاشتراطات اللازمة للحصول على التراخيص وفقا لأحكام القانون بما في ذلك اشتراطات الدفاع المدني، والبيئة، والأمن الصناعي، والسلامة والصحة المهنية، وتصنيف هذه الاشتراطات بحسب درجة المخاطر التي تمثلها الأنشطة الصناعية، وتحديد اشتراطات وأكواد المباني المخصصة للأنشطة الصناعية، إلى جانب تحديد الاشتراطات غير الجوهرية التي لا تؤثر على سلامة المنشأة الصناعية وصلاحيتها للتشغيل، مع جواز وضع اشتراطات ميسرة خاصة تلائم طبيعة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ومراجعة الاشتراطات اللازمة للحصول على التراخيص، والتي ترد إلى الجهة الإدارية المختصة من الجهات المعنية الأخرى ذات الصلة ومن الخبراء المتخصصين، ووضع آلية لتحديث اشتراطات منح التراخيص بشكل دوري ومستمر، مع الوضع في الاعتبار أفضل الممارسات الدولية المطبقة في هذا المجال، فضلا عن وضع اشتراطات توفيق أوضاع المشروعات الصناعية القائمة.

وأشار رئيس هيئة التنمية الصناعية الى ان اللجنة سوف تعقد اجتماعاتها بصفة اسبوعية مع رفع تقرير لوزيرة التجارة والصناعة بنتائج اعمال اللجنة يتضمن اشتراطات منح التراخيص الصناعية وغيرها من الاشتراطات وفقا لقانون تيسير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية ولائحته التنفيذية.

وزيرة التجارة والصناعة تلتقي مجلس إدارة اتحاد الصناعات ورؤساء الغرف الصناعية

أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة ان تعزيز الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص يمثل ركيزة اساسية في خطة عمل الوزارة لتحقيق مستهدفات الدولة المصرية نحو التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة والوصول بالصادرات السلعية الى ١٠٠ مليار دولار خلال السنوات القليلة المقبلة، مشيرةً في هذا الاطار الى توجيهات القيادة السياسية بمنح المزيد من الدعم والمساندة لرجال الصناعة للمساهمة في توسيع القاعدة الصناعية للصناعات الكبيرة والمتوسطة وتحقيق مستهدفات الخطط التنموية للدولة المصرية في كافة القطاعات الانتاجية والخدمية.

وأشادت الوزيرة بالدور الوطني الذي قام به رجال الصناعة لتوفير السلع والمنتجات لتلبية احتياجات السوق المحلي سواء خلال ازمة فيروس كورونا او في ظل الازمة الحالية للحرب الروسية الاوكرانية وهو الامر الذي ساهم في الحفاظ على معدلات انتاجية المصانع وكذا حرصهم على عدم تسريح العمالة والابقاء عليها، فضلاً عن المساهمة في زيادة معدلات التصدير

جاء ذلك خلال لقاء الوزيرة مع اعضاء مجلس ادارة اتحاد الصناعات برئاسة المهندس/ محمد السويدي، وبحضور رؤساء الغرف الصناعية وعدد من قيادات الوزارة ومنهم اللواء/ محمد الزلاط رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية والسيد/ حاتم العشري مستشار الوزيرة للاتصال المؤسسي والمهندس/ محمد عبدالكريم المدير التنفيذي لمركز تحديث الصناعة الى جانب الدكتور خالد عبد العظيم المدير التنفيذى لاتحاد الصناعات .

وقالت الوزيرة ان الوزارة تقوم حالياً باعداد منظومة جديدة للاجراءات والخدمات التي تقدمها هيئة التنمية الصناعية لمجتمع الصناعة وتشمل اتاحة تخصيص الاراضي بنظام حق الانتفاع وبتكلفة الترفيق وتبسيط اجراءات اصدار السجل الصناعي والتراخيص وفقاً لقانون التراخيص الصناعية، بحيث تتولى هيئة التنمية الصناعية اصدار الترخيص للمصنع في مدة لا تزيد عن ٢٠ يوم عمل، على ان تنوب الهيئة عن المستثمر في التعامل مع باقي اجهزة الدولة وبصفة خاصة الحماية المدنية والبيئة.

كما استعرضت الوزيرة موقف تسويق المجمعات الصناعية ومنظومة الحوافز غير المسبوقة التي وضعتها الوزارة للتيسير على المنتجين، مطالبة الاتحاد وغرفه الصناعية بالاطلاع على الوحدات المتاحة لتعظيم الاستفادة من هذه المجمعات خاصة وان التيسيرات تشمل السماح للمستثمر بالحصول على ٨ وحدات في المجمع الواحد.

وتناولت جامع ايضاً مبادرة الشراكة المصرية الاماراتية الاردنية والتي تم توقيعها والتي تمثل نقلة هامة في مسار التكامل الصناعي العربي المشترك حيث تتضمن التعاون المشترك في ٢٧ مشروع تكامل صناعي يتم تنفيذها على ٣ مراحل حيث تستهدف تحقيق المصلحة المشتركة لاقتصادات الدول الثلاث على حد سواء، مشيرةً الى ان مشاركة مصر في هذه المبادرة تستهدف الاستفادة من المقومات الكبيرة للاقتصاد المصري والتي تشمل السوق الكبير والقاعدة المتميزة لرجال الصناعة من القطاع الخاص بالاضافة الى شبكة اتفاقيات التجارة الحرة والتفضيلية الموقعة بين مصر وعدد كبير من الدول والتكتلات الاقتصادية العالمية الى جانب الاستفادة من السوق المصري كمحور للنفاذ للسوق الافريقي.

واضافت ان مشروعات المرحلة الاولى للمبادرة تتضمن مشروعات زراعية ومشروعات انتاج حيواني الى جانب مشروعات البتروكيماويات والاسمدة ومشروعات صناعة الدواء وصناعات السيلكا والصودا اش والبوليستر والمنسوجات والمفروشات، مطالبة الاتحاد وغرفه الصناعية باعداد تصور لمشاركة القطاع الخاص المصري في تنفيذ هذه المشروعات وذلك من خلال اللجنة التنفيذية المشكلة لهذا الغرض والتي تضم في عضويتها ممثلين عن اتحاد الصناعات باعتباره الممثل الرئيسي للقطاع الخاص الصناعي

ومن جانبه اكد المهندس/ محمد السويدي رئيس اتحاد الصناعات حرص الاتحاد وغرفه الصناعية على المساهمة وبشكل فعال في تحقيق مستهدفات الدولة المصرية خاصة في ظل الدعم الكبير من القيادة السياسية والحكومة للقطاع الصناعي، مشيراً الى اهمية الاستفادة من الخبرات الكبيرة التي يضمها الاتحاد في وضع خارطة طريق لتنمية وتطوير الصناعة المصرية

وأكد اعضاء مجلس ادارة الاتحاد ورؤساء الغرف الصناعية على اهمية القرارات التي تتخذها الحكومة حاليا لتعزيز الاستثمار في القطاع الصناعي وكذا الاجراءات التي اعلنت عنها وزارة التجارة والصناعة لتيسير اتاحة الاراضي ومنح التراخيص، مشيرين الى ضرورة ربط السياسات النقدية والمالية بالسياسات الصناعية والعمل على توفير العملات الصعبة لاستيراد مستلزمات الانتاج والماكينات

بحضور وزيرة التجارة والصناعة ووزير الكهرباء والطاقة المتجددة ووزيرا التعاون الدولي والطاقة بدولة الكونغو

توقيع مذكرة تفاهم بين مجموعة السويدي إلكتروميتر وشركة كهرباء الكونغو في مجال تصدير ونقل خبرات تشغيل منظومة عدادات الكهرباء الذكية

أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أن توقيع مذكرة التفاهم بين مجموعة السويدي إلكتروميتر وشركة كهرباء الكونغو في مجال تصدير ونقل خبرات تشغيل منظومة عدادات الكهرباء الذكية تأتي في إطار التوجه الحالي للدولة المصرية لزيادة التعاون الاقتصادى والتجارى والصناعى والاستثمارى مع دول القارة الأفريقية وذلك في إطار إتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية، مشيرة الى أن هذا الاتفاق يدعم منظومة التعاون المصرى الأفريقي فيما يتعلق بزيادة الصادرات المصرية لأسواق دول القارة، فضلا عن تعزيز التواجد المصرى بدول القارة السمراء.

جاء ذلك خلال حفل توقيع مذكرة تفاهم بين مجموعة السويدى إلكتروميتر وشركة كهرباء الكونغو في مجال تصدير ونقل خبرات تشغيل منظومة عدادات الكهرباء الذكية والذي شهدته الوزيرة والدكتور/ محمد شاكر وزير الكهرباء والطاقة والسيد/ دينيس كريستيل وزير التعاون الدولي الكونغولي والسيد/ اوتوريه ساي وزير الطاقة بدولة الكونغو.

واشارت جامع الى حرص الوزارة على تحقيق التكامل الصناعي ودعم منظومة التنمية الصناعية بالدول الأفريقية من خلال توطين المشروعات الصناعية بدول القارة ونقل الخبرات والتكنولوجيات الصناعية المصرية وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص في مصر ودول القارة السمراء.

ونوهت الوزيرة أن الاتفاق يعكس اهتمام الدولة المصرية بدول شرق أفريقيا وذلك في إطار ترأسها الحالي لدول تجمع الشرق والجنوب الأفريقي «الكوميسا» لافتة في هذا الإطار إلى أن الحكومة المصرية تقوم خلال المرحلة الحالية بجهود كبيرة لتيسير منظومة الصادرات المصرية لأسواق القارة الأفريقية تشمل الإرتقاء وبمنظومة النقل والتخزين اللوجيستي ودعم تكلفة الشحن لدول القارة بالإضافة إلي تفعيل دور المكاتب التجارية بدول القارة الأفريقية.

ومن جانبه أكد الدكتور/ محمد شاكر وزير الكهرباء والطاقة المتجددة حرص الدولة المصرية على تعزيز علاقات التعاون والشراكة مع دول القارة الافريقية في مجال الكهرباء والطاقة والاستفادة من الموارد الطبيعية المتوافرة بدول القارة، مشيرا الى اهمية هذا الاتفاق في تعزيز التعاون بين مصر ودولة الكونغو في مجال تصنيع العدادات الذكية ونقل الخبرات والتكنولوجيات الصناعية المصرية للصناعة الكونغولية بالاضافة الى توفير البرامج التدريبية لعمليات التشغيل

واضاف شاكر ان وزارة الكهرباء تتطلع للمزيد من التعاون مع دول القارة الافريقية في مجال الربط الكهربائي لاسيما وان هناك مشروعات حالية للربط الكهربائي بين مصر وليبيا والسودان وتسعى الوزارة لتوسيع قاعدة الدول المشاركة في هذه المشروعات

وبدوره قال السيد/ عماد السويدي رئيس شركة السويدي الكتروميتر ان هذا الاتفاق والذي يمتدد لـ ١٠ سنوات قابلة للتمديد يمثل بداية للشراكة الصناعية بين دولتي مصر والكونغو في مجال الكهرباء، كما ان الفترة المقبلة ستشهد المزيد من التعاون بين البلدين في مجال المياة والغاز، مشيرا الى ان شركة السويدي لديها استثمارات حالية بعدد من الدول الأفريقية تشمل غانا وزامبيا واثيوبيا.

خلال زيارتها لدولة المغرب

وزيرة التجارة والصناعة تبحث مع نظيرها المغربي تعزيز التعاون الاقتصادي المشترك وزيادة التجارة البينية

أعلنت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة ان وزير الصناعة والتجارة المغربي سيقوم بزيارة للقاهرة على رأس وفد فني لاستعراض عدد من الموضوعات والملفات المتعلقة بتعزيز التعاون المشترك في المجالات الصناعية والتجارية وبحث التحديات التجارية العالقة بين البلدين وايجاد حلول عاجلة لها وبما يسهم في تنمية وتطوير معدلات التجارة البينية والاستثمارات المشتركة بين البلدين خلال المرحلة المقبلة

جاء ذلك خلال جلسة المباحثات التي عقدتها الوزيرة مع السيد/ رياض مزور وزير الصناعة والتجارة المغربي وذلك في إطار زيارتها الحالية للمغرب والتي تضمنت عقد سلسلة لقاءات مكثفة مع مسئولين ورجال اعمال، وقد شارك في الاجتماع السفير/ ياسر عثمان سفير مصر بالمغرب، والسيد/ حاتم العشري مستشار الوزيرة للاتصال المؤسسي، والوزير مفوض تجاري سليمان خليل رئيس المكتب التجاري المصري بالمغرب.

وقالت الوزيرة ان مصر والمغرب ترتبطان بعلاقات تاريخية كبيرة، مؤكدة ضرورة تنمية وتطوير العلاقات التجارية والصناعية والاستثمارية لمستويات متميزة ترقى لمستوى العلاقات والروابط المتميزة بين فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي وجلالة الملك محمد السادس وتعكس المقومات والامكانات الاقتصادية الكبيرة لكلا البلدين.

واشارت جامع الى ان اللقاء تناول الاتفاق على اعادة تشكيل مجلس الاعمال المصري المغربي المشترك بجانبيه بما يسهم في تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي المشترك وتشجيع القطاع الخاص على زيادة معدلات الاستثمارات المشتركة والتجارة البينية بين البلدين، وكذا استعرض مقومات صناعات السيارات بمصر والمغرب وامكانيات تحقيق التكامل الصناعي بين البلدين في هذا الصدد.

ونوهت الوزيرة الى انه تم استعراض أوضاع قطاعى التجارة والصناعة بالبلدين فى ظل الأزمة الروسية الأوكرانية والتدابير التى تتخذها الدولتين لتغطية إحتياجات الشعبين المصرى والمغربى، مشيرةً إلى أنه تم الإتفاق على أهمية تفعيل منظومة تبادل الزيارات والوفود بين رجال الأعمال فى البلدين وتعزيز الإستفادة من مبادرة التجارى وفا بنك لتعزيز التعاون الاقتصادى المشترك بين مصر والمغرب ودول غرب ووسط إفريقيا.

وأوضحت جامع أن حجم التبادل التجاري بين مصر والمغرب بلغ العام الماضي نحو ٧٥٨,٧ مليون دولار مقارنة بنحو ٦١٧ مليون دولار عام ٢٠٢٠ محققة نسبة زيادة بلغت ٢٣٪، مشيرةً الى ان قيمة الصادرات المصرية للمغرب بلغت العام الماضي نحو ٧١١ مليون دولار مقارنة بنحو ٤٦٨ مليون دولار عام ٢٠٢٠ محققة نسبة زيادة بلغت ٥٢٪.

ومن جانبه اكد السيد/ السيد/ رياض مزور وزير الصناعة والتجارة المغربي حرص بلاده على تنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية المشتركة مع دولة مصر في مختلف المجالات وعلى كافة الأصعدة وذلك استنادا الى العلاقات الاخوية والتاريخية بين شعبي وحكومتي البلدين ، مشيرا الى اهمية الاستفادة من المقومات التجارية والصناعية المتميزة لكلا البلدين وترجمتها لمشروعات تعاون ملموسة تصب في مصلحة الاقتصادين المغربي والمصري على حد سواء

وفى سياق متصل عقدت السيدة / نيفين جامع لقاءً مع السيد/ اسماعيل الدويري المدير العام لمجموعة التجارى وفا بنك المغربى حيث تم إستعراض تطورات العمل بمبادرة روابط الأعمال الإفريقية والخاصة بتعزيز التعاون التجارى والصناعي مع دول القارة الإفريقية وبصفة خاصة دول وسط وغرب إفريقيا، مشيرةً إلى أن المبادرة تستهدف تحقيق التكامل الاقتصادى بين دولتى مصر والمغرب ودول وسط وغرب القارة وذلك بالاستفادة من السمعة الدولية والإنتشار الجغرافى للتجارى وفا بنك بدول القارة الإفريقية.

كما عقدت وزيرة التجارة والصناعة لقاءً مع السيد/ حميد الشعبى رئيس احدى كبرى الشركات المغربية العاملة في مجال الاثاث حيث تم مناقشة إنشاء مركزين تجاريين في المغرب لتسويق الأثاث المصرى وخاصة الأثاث الدمياطى والتقليدى واليدوى وهو ما يسهم فى زيارة صادرات الأثاث المصرى للسوق المغربى، حيث تم الإتفاق على تنظيم زيارة لوفد من مجموعة الشعبى لمصر لقاء كبار مصدرى الأثاث المصريين تمهيدا للبدء فى تدشين هذا المشروع.

رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية يستعرض مجالات التعاون الصناعي مع وفد غرفة التجارة والصناعة العماني

استقبل اللواء ا ح مهندس محمد الزلاط رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية وفدا صناعيا عمانيا برئاسة عبد الله بن علي الشافعي رئيس فرع غرفة تجارة وصناعة عمان بشمال الباطنة وضم ١٩ رجل أعمال من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان في اطار زيارة رسمية لمصر خلال الفترة من ١٧ – ٢٢ الماضي ٢٠٢٢ ، وذلك لبحث سبل التعاون الصناعي وتبادل الخبرات بين البلدين ومناقشة الفرص الاستثمارية المتاحة والاستفادة من الخبرات المصرية في مجال تنمية وتطوير المناطق الصناعية وأنشاء المجمعات الصناعية المتكاملة والمدن المتخصصة والتجربة المصرية الناجحة في مشروع المطور الصناعي بحضور نائب رئيس الوفد المهندس سالم بن سعيد عضو مجلس غرفة عمان ، وقيادات هيئة لتنمية الصناعية وعدد من ممثلي الشركات الصناعية بسلطنة عمان.

وخلال كلمته أكد الزلاط على أن وزارة التجارة والصناعة حريصة على تعزيز أواصر التعاون بين الصناع في البلدين، والبدء في أنشاء مشروعات مشتركة لاسيما في المجالات التي يحتاجها السوق العماني، لتحقيق التكامل الصناعي المشترك

أوضح رئيس الهيئة أن هناك فرص واعدة للتعاون الصناعي المشترك مع الجانب العماني في ظل البيئة الاستثمارية المواتية في مصر حاليا لجذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية موضحا أن الهيئة بوصفها الذراع المنفذ لاستراتيجيات وسياسات وزارة التجارة والصناعة فقد اتخذت عدة محاور رئيسية للعمل أهمها الإصلاح الإجرائي والتشريعي مما يعزز ويساند القطاع الخاص من خلال توفير بيئة استثمارية واقتصاد مستقر وامن وفرص متساوية لرجال الأعمال.

وأضاف اللواء الزلاط أن الهيئة تقوم حاليا بالعمل على تحديث وتطوير خريطة الاستثمار الصناعي وما توفره للمستثمر من معلومات حول المقومات والموارد بكل منطقة في مصر والتشريعات المنظمة والحوافز الاستثمارية المتاحة، مما يساعده على اتخاذ قراره الاستثماري الصحيح كما تتيح فرص استثمارية مبلورة وواضحة في الصناعات ذات الجدوى الاقتصادية العالية والتي يحتاجها السوق المحلي والخارجي , موضحا أن المستثمرين بالوطن العربي وبجميع دول العالم سيمكنهم الاطلاع على مزايا الخريطة الصناعية وكافة الفرص الاستثمارية أونلاين من أي مكان بالعالم .

كما أكد على قيام الهيئة بميكنة إجراءاتها الكترونيا وربط فروع الهيئة البالغ عددها ٢٧ فرع على مستوى الجمهورية لتقديم خدماتها للمستثمرين، كما استعرض مشروع المدن الصناعية المتخصصة مثل مدينة الجلود بالروبيكي ومدينة الأثاث بدمياط وكذا مدينة كنوز الجلالة للرخام والجرانيت والفرص الاستثمارية المتاحة بها، كما استعرض مشروع إنشاء مجمعات صناعية للصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال استراتيجية وزارة الصناعة.

واكد على حرص الهيئة على تقديم كافة أوجه الدعم لتحقيق الشراكة على الصعيدين الحكومي والخاص، في كل ما يتعلق بالاستثمار الصناعي من خلال توفير كافة البيانات المطلوبة ونقل الخبرة وتقديم الاستشارات الفنية وتذليل العقبات التي تواجه البدء في هذا التعاون.

ودعا رئيس الهيئة خلال الاجتماع رجال الأعمال العمانيين للاستثمار بالسوق المصري في ظل الحوافز الاستثمارية غير المسبوقة التي تشهدها البلاد ، فضلا عن المقومات الاستثمارية العديدة التي تتمتع بها مصر من توافر العمالة وانخفاض تكلفة الشحن والخدمات اللوجستية ، وكذا الاتفاقيات التجارية التي عقدتها مصر مع أوروبا وأمريكا الشمالية والجنوبية وأفريقيا والوطن العربي مما يسهل على المستثمر الوصول لهذه الأسواق , فضلا عن الحوافز الكبيرة التي أقرتها الحكومة للمستثمرين المحليين والأجانب لضخ استثماراتهم في مصر .

كاشفا عن اهتمام الجانب العماني الشقيق بعدد من القطاعات للدخول في استثمارات مشتركة في مجال الصناعات البلاستيكية والتعبئة والمعادن والصناعات الغذائية والهندسية والأخشاب ومواد البناء والرخام والجرانيت وذلك في سبيل تسويق الفرص الواعدة في البلدين وتحويلها إلى مشروعات على ارض الواقع.

من جهته صرح السيد عبد الله بن علي رئيس فرع غرفة تجارة وصناعة عمان ورئيس الوفد أن السلطنة تربطها بمصر علاقات سياسية واقتصادية قوية متطلعا لمزيد من التعاون على المستوى الصناعي والتجاري، مشيرا إلى أن الاجتماع يهدف إلى التعرف على الفرص الاستثمارية الصناعية في مصر والاستفادة من الخبرات المصرية في إنشاء المناطق والمدن الصناعية المتخصصة والتطلع لترجمة التوافق السياسي بين قيادة البلدين إلى تعاون مثمر في المجال الاقتصادي والصناعي على وجه الخصوص في ظل التطور الاقتصادي الملموس الذي تشهده مصر في شتى المجالات في ضوء المشروعات الكبرى التي تم أطلاقها مؤخراً بعد حزمة من الإجراءات الجوهرية للإصلاح الاقتصادي للحكومة المصرية..كاشفا عن انه جارى الإعداد لتنظيم معرض في مصر للشركات العمانية سبتمبر القادم .

المعهد القومي للجودة والهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس يوقعان برنامج تعاون فني في مجال نظم الإدارة والجودة

د. محمد عثمان: البرنامج يستهدف تعزيز التعاون المشترك لتنفيذ برامج تدريبية وتعليمية في مجالات الجودة ونقل الخبرات المصرية للجانب السعودي

تحت رعاية السيدة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة، وقع المعهد القومي للجودة والهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة برنامج تعاون فني في مجال نظم الإدارة والجودة، وقع الاتفاق الدكتور/محمد عثمان رئيس المعهد القومي للجودة والدكتور سعد بن عثمان القصبي محافظ الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة.

وقال الدكتور/ محمد عثمان رئيس المعهد القومي للجودة أن برنامج التعاون -والذي يمتد لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد- يأتي في إطار اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني الموقعة بين مصر والمملكة العربية السعودية وتنفيذاً للتوصيات الصادرة عن اجتماعات الدورة السادسة عشر للجنة المصرية السعودية المشتركة والتي عقدت خلال شهر مارس الماضي بالرياض برئاسة وزيرا التجارة في البلدين والتي أكدت على أهمية تعزيز التعاون بين البلدين في مجال المواصفات والمقاييس والجودة.

وأضاف أن الاتفاق يستهدف تعزيز التعاون بين الجانبين فيما يتعلق بتبادل المعلومات والبيانات والدراسات والأبحاث العلمية في مجالات الجودة، والمواصفات الدولية المتعلقة بنظمها وكذا تطبيقاتها والممارسات والاستراتيجيات المتعلقة بها.

وأوضح رئيس المعهد القومي للجودة أن الاتفاق يتضمن أيضا التعاون في مجال ترجمة المواصفات الدولية المتعلقة بالجودة إلى اللغة العربية، والمشاركة في تنظيم الندوات والحلقات العلمية وورش العمل والزيارات الميدانية بالإضافة إلى تنسيق المواقف بين الجانبين في المحافل الإقليمية والدولية وبما يتوافق مع التشريعات والقوانين الوطنية.

ونوه عثمان إلى أن أهداف الاتفاق تتضمن أيضا التعاون في مجال تنفيذ البرامج التدريبية والتعليمية المشتركة في مجالات الجودة ونقل الخبرات المصرية للجانب السعودي، مشيرة إلى أن الاتفاق ينص على تحديد نقاط اتصال من الجانبين لمتابعة تنفيذ البرامج والمبادرات والمشاريع والدراسات والبحوث ذات الاهتمام المشترك.

ومن جانبه أوضح الدكتور سعد بن عثمان القصبي محافظ الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة أن هذا الاتفاق يأتي في إطار تعزيز الشركة الاستراتيجية بين المملكة العربية السعودية ومصر في كافة المجالات، مشيرا إلى الدور الهام للجودة في زيادة معدلات التبادل التجاري بين البلدين.

وأشار إلى أهمية تبادل الخبرات بين البلدين في مجالات الأبحاث والدراسات العلمية والتعاون في مجالات المواصفات الدولية وبناء القدرات البشرية وترسيخ ثقافة الجودة.

وزيرة التجارة والصناعة ووزير الاقتصاد الألماني يبحثان سبل تنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين

عقدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة جلسة مباحثات موسعة مع الدكتور/ روبيرت هابك وزير الاقتصاد وحماية المناخ ونائب المستشار الألماني حيث تناول اللقاء سبل تنمية وتطوير علاقات التعاون الاقتصادى المشترك في قطاعات التجارة والصناعة والاستثمار، كما تضمن اللقاء تبادل وجهات النظر بشأن مختلف القضايا الاقتصادية الإقليمية والعالمية وعدد من الملفات والموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

وقالت الوزيرة أن اللقاء تناول الإعداد لعقد الدورة السادسة للجنة الاقتصادية المشتركة والمقررة خلال شهر سبتمبر المقبل وبحث إمكانية تنظيم منتدى أعمال مصري ألماني على هامش فعالياتها، لافتة الى أهمية اللجنة في دعم الحوار بين الجانبين المصرى والألمانى فى مختلف المجالات الاقتصادية وبما يسهم في دعم التعاون في مجالات التجارة والاستثمار والنقل والكهرباء والجمارك والطاقة والتعاون الفني بين البلدين.

واستعرضت جامع أهم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية لمواجهة التداعيات السلبية الناتجة عن أزمة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية والتي تضمنت خطة شاملة للتعامل مع الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة تتضمن العديد من المميزات والتطمينات للمستثمرين.

ولفتت الوزيرة إلى أهمية تفعيل مجلس الأعمال المصري الألماني المشترك وبما يسهم في تعزيز معدلات التبادل التجاري والاستثمارات المشتركة والاستفادة من المقومات الاقتصادية الكبيرة لمصر وألمانيا وترجمتها لمشروعات تعاون ملموسة تصب في مصلحة البلدين.

كما استعرضت جامع الاستعدادات المصرية الجارية لإستضافة الدورة الـ ٢٧ لمؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ عام ٢٠٢٢ خلال الفترة من ٧-١٨ نوفمبر المقبل ٢٠٢٢ بمدينة شرم الشيخ.

وفى هذا الصدد اشارت الوزيرة الى جهود الدولة المصرية للتحول الى مركز إقليمي للطاقة ودخولها في مجال إنتاج الهيدروجين، لافتة إلى أن خطة مصر في هذا الصدد وتأسيس منتدى غاز شرق المتوسط تتماشي مع الخطط الألمانية لتأمين مصادر للطاقة النظيفة لاسيما وأن ألمانيا تقوم حاليا بتغيير مصادر الطاقة الخاصة بها وفق مخططاتها لخفض انبعاثات ثانى أكسيد الكربون.

وأضافت جامع أن الحكومة المصرية بدأت باتخاذ خطوات فعلية للدخول في صناعة الهيدروجين وإنتاجه كمصدر نظيف للوقود، مشيرة إلى أنه جار العمل حالياً على تطوير وصياغة استراتيجية خاصة بصناعة الهيدروجين في مصر من خلال لجنة وزارية مختصة تشارك فيها وزارات الكهرباء والطاقة والبترول والثروة المعدنية وعدد من الوزارات المعنية حيث يجري تنفيذ مشروع تجريبي بالتعاون مع شركة سيمنس.

وأكدت ان الحكومة المصرية تولي أهمية كبيرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف خلق قاعدة صناعية قوية يمكن من خلالها اختراق الأسواق الخارجية وتحقيق مستهدفات الدولة للوصول بالصادرات الى ١٠٠ مليار دولار سنويا.

ويوقعان إعلان نوايا مشترك في مجال تدريب مديري الأعمال التنفيذيين في مصر

ويشهدان توقيع تجديد مذكرة التفاهم بين جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية المصري ونظيره الألماني

وقعت وزارة التجارة والصناعة المصرية والوزارة الفيدرالية للشؤون الاقتصادية والعمل المناخي بجمهورية المانيا الاتحادية إعلان نوايا مشترك بشأن استمرار التعاون الألماني المصري في تنفيذ برنامج تدريب مديري الأعمال التنفيذيين، الذي وُقع في ٨ ديسمبر ٢٠٢٠، حتى نهاية عام ٢٠٢٥، وقع الاتفاق عن الجانب المصرى السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة وعن الجانب الالماني الدكتور روبيرت هابك وزير الاقتصاد وحماية المناخ.

وقالت الوزيرة ان الاتفاق يعكس تطلع البلدين لتعزيز التعاون الاقتصادي المشترك ويأتي في إطار البرنامج العالمي لتدريب المديرين التابع لوزارة الشؤون الاقتصادية الألمانية، مشيرة الى ان البرنامج يركز على الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وأكدت جامع الدور الهام الذي يلعبه مديري الأعمال المؤهلين في تحقيق النمو الاقتصادي، مشيرةً الى أن التدريب المتقدم لرجال الأعمال أمرٌ محوري لتحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز علاقات مصر الاقتصادية الدولية.

وأضافت أن هذا التعاون قد ساهم في تحقيق نتائج ملموسة في تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، وكذلك في تعزيز التواصل بين رجال الأعمال وتعميق التفاهم المتبادل بين مصر والمانيا، لافتة الى ان البرنامج ساهم في تدريب ٢٧١ مديراً تنفيذيا عبر الإنترنت وفي ألمانيا بتمويل من وزارة الشؤون الاقتصادية الألمانية.

وأوضحت جامع أن مركز تحديث الصناعة سيمثل الوزارة في تنفيذ البرنامج عن الجانب المصرى وكذلك المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) عن الجانب الألماني.

وشددت الوزيرة على حرص الوزارة على ضمان حصول جميع المتقدمين المناسبين على فرص متكافئة ومشاركة جميع المحافظات المصرية في البرنامج، لافتة الى قيام الجانب المصري بتنظيم تدريب تحضيري في مصر للمشاركين المختارين.

وأضافت جامع أن المساهمة الألمانية في البرنامج ستشمل تنظيم ندوات تتضمن برامج تدريبية عملية وزيارات للشركات والتواصل مع الشركات سواء عبر الإنترنت أو في ألمانيا، مشيرةً الي أنه سيتم إنشاء مجموعة عمل مصرية-ألمانية لتقييم نتائج تنفيذ البرنامج وتقديم مقترحات لتحسين كفاءة إجراءات التدريب لمديري الأعمال التنفيذيين.

كما شهدت وزيرة التجارة والصناعة ووزير الاقتصاد وحماية المناخ الألماني توقيع تجديد مذكرة التفاهم وتبادل وثيقتي تجديد مذكرة التفاهم بين جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية المصري ونظيره الألماني لتعزيز الشراكة المصرية الالمانية في مجال حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية ، حيث وقع عن الجانب المصري الدكتور محمود ممتاز رئيس جهاز حماية المنافسة.

وزارة التجارة والصناعة وغرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية توقعان مذكرة تفاهم لفتح مكتب إقليمي للغرفة بالقاهرة

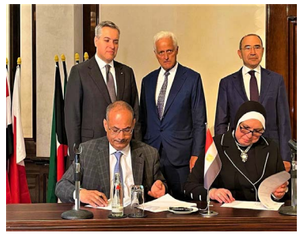

وقعت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة والسفير/ عبد العزيز المخلافي أمين عام غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية مذكرة تفاهم بشأن فتح مكتب إقليمي للغرفة بمبنى الاتحاد العام للغرف الاتحادية بالقاهرة.

وقالت الوزيرة إن هذا الاتفاق الذي يستمر لمدة ٥ أعوام يأتي إيمانا من حكومتي مصر وألمانيا بأهمية التعاون بين القطاع الخاص بالبلدين والدور الهام للغرف التجارة والصناعية في خلق تواصل مباشر بين رجال الأعمال ومجتمعي الأعمال من الجانبين، مشيرة إلى أن الغرض الأساسي من فتح هذا المكتب هو تمثيل الغرفة في الترويج التجاري والتعاون الإقتصادي بين مصر وألمانيا الاتحادية والدول المحيطة بها.

وأوضحت جامع أن الغرفة ستباشر عدداً من الأنشطة في سبيل تحقيق أهدافها تتضمن التواصل مع المؤسسات المصرية المناظرة والجهات الحكومية ومجتمع الأعمال الألماني لإنشاء قنوات اتصال على المستويين التجاري والإستثماري بين البلدين، وترتيب وتنظيم البعثات التجارية والإقتصادية من وإلى المانيا، والأعمال المرتبطة بتلك الزيارات والبعثات، إلى جانب تقديم الخدمات للشركات ذات التمويل الألماني، وتسهيل التواصل بينها وبين الجهات الحكومية ومجتمع الأعمال المصري لتعزيز العلاقات التجارية والإستثمارية بين تلك الشركات ونظيرتها المصرية.

وأضافت الوزيرة أن الأنشطة التي ستباشرها الغرفة تتضمن أيضا الترويج لمشاركة الشركات بالفعاليات التجارية والإقتصادية والمعارض والمؤتمرات والتواصل مع كافة الجهات المعنية في هذا الشأن على المستويين المحلي والإقليمي، والمساهمة في ترتيب وتنظيم تلك الفعاليات، والمشاركة بها.

ومن جانبه أكد السفير/ عبد العزيز المخلافي أمين عام غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية توقيع هذا الاتفاق يمثل نقطة انطلاقة قوية لنشاط الغرفة في المنطقة العربية لا سيما مصر باعتبارها من أهم الشركاء التجاريين والاقتصاديين لألمانيا في المنطقة، مشيرا إلى اهتمام كبريات الشركات الألمانية العاملة فى مجالات الاستثمار والتجارة بالعمل والتعاون مع الجانب المصري.

خلال مشاركتها في فعاليات الملتقى الاقتصادي العربي الألماني

نيفين جامع: ٥,١ مليار يورو حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال العام الماضي ... و ٢,٩ مليار دولار قيمة الاستثمارات الألمانية بالسوق المصري

أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أن العلاقات المصرية الألمانية علاقات تاريخية واستراتيجية تستند الى شراكات ناجحة بين البلدين في مختلف المجالات وعلى كافة الأصعدة، مشيرة الى ان زيارة فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسى الأولى إلى ألمانيا عام ٢٠١٥ مهدت الطريق لبدء مرحلة جديدة للتعاون الثنائي في المجالات الاقتصادية والتنموية والعلمية والثقافية امتد إلى قطاعات جديدة تشمل الطاقة والنقل وصناعة السيارات والتحول الرقمي .

جاء ذلك في سياق كلمة الوزيرة التي ألقتها خلال مشاركتها بفعاليات الملتقي الاقتصادي العربي الألماني الخامس والعشرين الذي نظمته غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية بالعاصمة الألمانية برلين بحضور الدكتور بيتر رامزاور رئيس غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية، والسفير/ عبد العزيز المخلافي أمين عام الغرفة، وحوالى ٦٠٠ من رجال الاعمال الالمان والعرب.

وقالت الوزيرة إن مصر وألمانيا تحتفلان هذا العام بمرور ٧٠ عاما على إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، الأمر الذي سيصاحبه إجراء العديد من الزيارات وتنظيم الفعاليات المشتركة على كافة الأصعدة، لافتة الى أن تنظيم هذا الملتقى في الوقت الراهن واختيار مصر شريكا لأعمال دورته الحالية يعد خطوة إيجابية لتشجيع التعاون التجاري والاستثماري بين مصر وألمانيا والبناء على الزخم الذي تشهده العلاقات المصرية الألمانية، وبما يسهم في زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، والذي بلغ نحو ٥,١ مليار يورو خلال عام ٢٠٢١، مشيرة الى اهمية بذل المزيد من الجهود المشتركة لزيادة حجم التبادل التجاري بما يعكس العلاقات المتميزة بين البلدين .

ولفتت إلى أهمية تشجيع الاستثمارات المصرية الألمانية المشتركة خاصة في ظل الفرص العديدة التي تتمتع بها مصر وألمانيا لتنمية التعاون الاستثماري وكذا الروابط السياسية القوية التي تربط البلدين، مشيرةً إلى أهمية هذا الملتقى في إتاحة الفرصة للشركات المشاركة للتعرف على المجالات المتاحة والفرص الواعدة للتعاون المشترك، وتكوين شراكات تجارية واستثمارية تساهم في تنمية العلاقات الاقتصادية بين مصر وألمانيا خاصة وأن الحكومة المصرية تولي اهتماما بجذب المزيد من الاستثمارات الألمانية إلى مصر في قطاعات صناعة السيارات والطاقة وإدارة وتدوير المخلفات والتحول الرقمي ، لافتة الى ان الاستثمارات الألمانية في مصر تبلغ نحو ٢,٩ مليار دولار.

ووجهت جامع الدعوة للشركات ورجال الاعمال من البلدين لإقامة شراكات واستثمارات مشتركة للاستفادة من إمكانيات السوق المصري وفرص الانطلاق إلى الأسواق العربية والافريقية خاصة في ظل المشروعات الكبرى المقامة في مجالات الانشاءات والزراعة والتكنولوجيا ومختلف المجالات الصناعية التي تتيح فرص حقيقية للاستثمار المشترك تحقق المنافع المتبادلة لاسيما في مجالات السكك الحديدية والسيارات وتدوير المخلفات، مشيرة إلى تطلع مصر إلى تفعيل دور منظمات الاعمال المختلفة في البلدين لحشد الطاقات والإمكانات والتعريف بفرص التعاون المتاحة أمام القطاع الخاص باعتباره قاطرة التنمية الاقتصادية.

ونوهت الوزيرة الى أن الشهر الماضي شهد حدثا تاريخيا تمثل في توقيع الحكومة المصرية لعقد القطار الكهربائي السريع مع شركة سيمينز الألمانية وهو الاتفاق الأكبر تاريخيا للشركة الألمانية منذ نشأتها، مشيرةً إلى أن هذه الشبكة ستتكون من ثلاث خطوط رئيسية بإجمالى أطوال نحو ٢٠٠٠ كيلو متر بعدد ٦٠ محطة وستربط نحو ٦٠ مدينة مصرية لتجعل من مصر سادس أكبر شبكة قطارات فائقة السرعة في العالم.

وزيرة التجارة والصناعة تستعرض مع رؤساء غرف التجارة العربية خطط الحكومة المصرية لمواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية وتحقيق التكامل العربي

أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أهمية تضافر جهود كافة الدول العربية سواء على مستوى الحكومات أو القطاع الخاص بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي العربي بما يسهم في مواجهة الأزمات المتعاقبة على مدار العامين الماضيين والتي بدأت بأزمة انتشار جائحة كورونا مروراً بالحرب الروسية الأوكرانية وما تلا ذلك من تداعيات أثرت سلباً على الاقتصاد العالمي، لافتة إلى أن الدول العربية تمتلك كافة المقومات التي تؤهلها لإحراز تقدم كبير في ملفات التعاون الصناعي والتجاري والاستثماري.

وقالت الوزيرة إن الدولة المصرية وضعت خطة شاملة لمواجهة التداعيات السلبية التى يشهدها الاقتصاد العالمي حالياً وما ترتب عليهما من موجة تضخم عالمية وارتفاع اسعار غالبية السلع ولا سيما المواد الخام إلى جانب اضطراب سلاسل الأمداد العالمية، وهو ما ساهم فى حدوث تباطؤ فى حركة التجارة الدولية وارتفاع غير مسبوق فى اسعار النفط والطاقة، مشيرة في هذا الإطار الى قيام الوزارة بإتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير الإقتصادية بتوجيه من القيادة السياسية للمساهمة في تخفيف حدة هذه الأزمة على الاقتصاد المصري والحفاظ على معدلات الانتاج والتصدير لمختلف الاسواق الخارجية، والتخفيف عن كاهل المواطن المصري.

وأوضحت جامع أن الحكومة أعلنت خلال شهر مايو الماضي عن حزمة جديدة من الحوافز الصناعية والاستثمارية للمستثمرين المصريين والأجانب تضمنت قرارات بشأن السماح للمشروعات الاستثمارية العاملة في عدد من القطاعات بالتمتع بالحوافز الخاصة المنصوص عليها في قانون الاستثمار، إلى جانب إعطاء دفعة للأنشطة الاستثمارية بالقطاع الصحي، وتقديم حوافز للاستثمار في المدن الجديدة، واستصدار الرخصة الذهبية للاستثمار.

ولفتت الوزيرة إلى أن الإجراءات التي أعلنت عنها مصر مؤخراً لمواجهة تحديات الأزمة الروسية الأوكرانية تضمنت تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، ودعم وتوطين الصناعات الوطنية للاعتماد على المنتج المحلي، إلى جانب خطة واضحة لخفض الدين العام كنسبة من الدخل القومي وطرح رؤية متكاملة للنهوض بالبورصة المصرية وتوفير السلع الأساسية بأسعار مدعمة، وتنفيذ إجراءات للحماية الاجتماعية.

ومن جانبهم أشاد رؤساء غرف التجارة العربية بمبادرة الشراكة الصناعية الموقعة بين مصر والإمارات والأردن نهاية الشهر الماضي بهدف تعزيز الأمن الغذائي والدوائي وتحقيق التعاون والتكامل المشترك في مجالات الصناعة والاستثمار.

كما تقدموا بعدد من المقترحات لتعزيز التعاون بين الدول العربية التي تضمنت بحث استراتيجية عربية للتكامل والربط بين الموانئ اللوجستية وذلك تحت مظلة جامعة الدول العربية، وضرورة تقديم تيسيرات لتسهيل تحركات رجال الأعمال العرب وممثلي الغرف العربية في مختلف الدول العربية، فضلاً عن بحث سبل التكامل العربي في صناعات الدواء.

كما عقدت الوزيرة عدداً من اللقاءات مع وفود غرف التجارة العربية المشاركة تضمنت عقد لقاء مع السيد/ محمد جاسم الصقر رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت استعرضت خلالها الجهود المصرية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية لا سيما في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية.

وقالت الوزيرة إن وفد كويتي سيزور القاهرة خلال الأسبوع الأول من شهر أكتوبر المقبل لبحث فرص الاستثمار في السوق المصري في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية.

ومن ناحية أخرى التقت الوزيرة الشيخ خليفة بن جاسم آل ثاني، رئيس غرفة تجارة وصناعة قطر، حيث رحب الجانبان بعودة الزيارات الاقتصادية والتجارية بين البلدين وبما يسهم في زيادة معدلات التجارة البينية والاستثمارات المشتركة بين مصر وقطر خلال المرحلة المقبلة.

وأوضحت جامع أن اللقاء استعرض الترتيبات الخاصة بزيارة وفد من رجال الأعمال القطريين للقاهرة الأسبوع المقبل، مشيرة إلى ترحيب الحكومة المصرية بجذب المزيد من رؤوس الأموال القطرية للاستثمار بالسوق المصري.

وأشارت الوزيرة إلى أن اللقاء أكد أهمية إعادة تشكيل مجلس الأعمال المصري القطري المشترك لتحقيق أقصى استفادة من المقومات الاقتصادية لكلا البلدين وترجمتها إلى مشروعات تعاون ملموسة تصب في صالح الشعبين الشقيقين، لافتة إلى ترحيب الجانب القطري بإقامة معرض للمنتجات المصرية في قطر مطلع العام المقبل.

ونوهت جامع إلى اهتمام الجانب القطري بالاستثمار في السوق المصري في قطاعات السياحة والفنادق لا سيما في ظل النجاح الكبير الذي حققته تجربة بنك قطر الوطني في مصر كأفضل تجربة له على مستوى الاستثمارات الخارجية.

وفد من وزارة التجارة والصناعة يزور تونس لاستعراض تجربتها في مجال تسخين المياه بالطاقة الشمسية في القطاع الصناعي

قام وفد من مركز تكنولوجيا الإنتاج الأنظف التابع لمراكز التكنولوجيا و الابتكار الصناعي ، ومركز تحديث الصناعة بزيارة لدولة تونس الشقيقة استهدفت استعراض التجربة التونسية وتبادل الخبرات ونقل التكنولوجيا المتطورة في مجال التسخين بالطاقة الشمسية في القطاع الصناعي ، وذلك في إطار مشروع «التسخين الشمسي في العمليات الصناعية» الذي يتم تنفيذه من خلال مركز تكنولوجيا الإنتاج الأنظف ومركز تحديث الصناعة بوزارة التجارة والصناعة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «اليونيدو» وبتمويل من مرفق البيئة العالمي .

وقال السيد/ أحمد رضا معاون الوزيرة لشؤون الصناعة والمشرف على مراكز التكنولوجيا والابتكار الصناعي ان مشروع التسخين الشمسي في العمليات الصناعية يستهدف تعميق التصنيع المحلي لتكنولوجيات الطاقة الجديدة والمتجددة وتشجيع تطبيقها في عمليات التسخين في الصناعة وبما يسهم في الحد من استخدام الطاقة التقليدية في العمليات الصناعية في مصر وتنويع مصادر الطاقة وتوفيرها للقطاع الصناعي.

وأضاف رضا ان زيارة وفد الوزارة لدولة تونس استهدفت تبادل الخبرات واستعراض التجربة التونسية ونقل تكنولوجيات التسخين بالطاقة الشمسية الى السوق المصري وبما يسهم في بناء قدرات الكوادر الفنية المصرية وخلق فرص عمل جديدة وتشجيع مشروعات ريادة الأعمال.

و من جانبه اشار المهندس / محمد عبد الكريم المدير التنفيذي لمركز تحديث الصناعة الى ان المركز يقوم حاليا بتنفيذ خارطة طريق لدعم التصنيع المحلي لأنظمة تسخين المياه بالطاقة الشمسية، بالتعاون مع القطاع الخاص والجهات المعنية وبدعم من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية « اليونيدو» من خلال مشروع استخدام الطاقة الشمسية الحرارية للعمليات الصناعية ، لافتا الى أن هذه الزيارة تأتي في إطار جهود تحسين كفاءة استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة في الصناعة الوطنية، ورفع جودة الخدمات والمنتجات المقدمة للمستهلك وتعميق التصنيع المحلي.

وبدوره قال السيد/ محمد صبري المدير التنفيذي لمركز تكنولوجيا الإنتاج الأنظف أنه تم خلال الجولة التعرف على العناصر المختلفة لسوق الطاقة الشمسية الحرارية في تونس، وعقد لقاءات مع مقدمي الخدمات، وزيارة المؤسسات العامة، والمنظمات غير الحكومية، ومرافق الاختبار، والمؤسسات المالية، ومختلف شركات الطاقة الشمسية الحرارية من سلسلة القيمة، وكذلك المنشآت الصناعية.

Ministry of Trade & Industry
وزارة التجارة والصناعة

وتلتقي أعضاء الاتحاد الألماني لمصنعي السيارات ومسئولي سلسلة ALDI لتجارة التجزئة

اختتمت السيدة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة زيارتها للعاصمة الالمانية برلين بعقد سلسلة لقاءات موسعة مع اعضاء الاتحاد الالماني لمصنعي السيارات ومسئولي سلسلة محلات تجارة تجزئة ALDI الالمانية استعرضت خلالهما فرص ومقومات الاستثمار بالسوق المصري وامكانيات جذب المزيد من الاستثمارات الألمانية الى مصر خلال المرحلة المقبلة.

وقد شملت لقاءات الوزيرة لقاءاً موسعاً مع أعضاء الاتحاد الألماني لمصنعي السيارات تناول سبل جذب المزيد من الشركات والاستثمارات الألمانية للعمل في السوق المصري في مجال إنتاج السيارات التقليدية والكهربائية لتلبية احتياجات السوق المصري والتصدير للأسواق الإقليمية والاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة والتفضيلية الموقعة بين مصر وعدد كبير من الدول والتكتلات الاقتصادية الرئيسية الإقليمية والعالمية

وقالت الوزيرة ان اللقاء استعرض الاستراتيجية الوطنية لصناعة السيارات والحوافز التي تمنحها الحكومة لمصنعي السيارات بهدف توطين هذه الصناعة في السوق المصري، مشيرة الى اهتمام الدولة المصرية لجذب المزيد من الاستثمارات الالمانية لاسيما في قطاعات صناعة السيارات.

واضافت جامع ان اللقاء يعكس اهتمام مصنعي السيارات بدولة المانيا بالاستثمار في السوق المصري باعتباره احد اهم المقاصد الاستثمارية بمنطقة الشرق الاوسط وقارة افريقيا، مشيرة الى ان اللقاء تناول امكانيات التعاون مع الجانب الالماني في مجال نقل تكنولوجيات صناعة السيارات للصناعة الوطنية.

كما عقدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة لقاءً موسعا مع مسئولي سلاسل ALDI الالمانية لتجارة التجزئة، حيث استعرض اللقاء مقومات قطاع تجارة التجزئة في مصر وإمكانيات دخول المجموعة للاستثمار بالسوق المصرى خلال المرحلة المقبلة.

وقالت الوزيرة أن وفد من مجموعةALDI الألمانية سيقوم بزيارة للقاهرة خلال شهر سبتمبر المقبل بهدف دراسة البدء في فتح فروع لها في مصر، مشيرة إلى أن الزيارة ستتضمن لقاءات مع عدد من الوزارات والهيئات المعنية وتنظيم عدد من الزيارات الميدانية.

وأضافت جامع أن اللقاء استعرض إمكانية تنظيم بعثة تجارية مصرية لألمانيا تضم عدد من الشركات المصرية المعنية بالتصدير للسوق الألماني لعرض منتجاتها على المجموعة، موجهة الدعوة لمسئولى المشتريات الخارجية بالمجموعة لزيارة مصر وبحث إمكانية استيراد عدد من المنتجات الغذائية والسلع الزراعية من مصر.

ومن جانبهم أكد مسئولى مجموعة سلاسل محلاتALDI الألمانية اهتمام المجموعة بالسوق المصرى باعتباره أحد أكبر الأسواق الاستهلاكية بالمنطقة بما يزيد عن ١٠٠ مليون مستهلك، مشيرين إلى أن المجموعة تعد أحد أهم وأكبر سلاسل التجزئة منخفضة السعر في ألمانيا بصفة خاصة وفي قارة أوروبا بشكل عام وتمتلك ما يزيد عن ٤٥٠٠ فرع في ألمانيا و١٠ آلاف فرع في ٢٠ دولة حول العالم.

مدينة الجلود بالروبيكي تستقبل وفداً رفيع المستوى من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «اليونيدو»

استقبلت مدينة الجلود بالروبيكي وفداً رفيع المستوى من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «اليونيدو»، بهدف دعم وتسريع العمل من أجل الاستدامة وتطوير صناعة الملابس والجلود وتسخير إمكانات الابتكار للغاية الواجبة وتقليل الأثر البيئي وذلك في إطار الطريق إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ COP٢٧ في مصر، وكان في استقبال الوفد المهندس/ محمود محرز، رئيس شركة القاهرة للاستثمار والتطوير الصناعي والعمراني.

واستعرض محرز خلال الجولة أهم الإنجازات التي تحققت من خلال مشروع نقل المدابغ من وسط القاهرة إلى مدينة الجلود بالروبيكي وأحدث التوسعات بالمدينة ومنطقة استكمال مصانع الغراء والبالغ عددها ٤٠ مصنع والتي تم الانتهاء من مرحلة التشطيبات النهائية بها وكذا منطقة استكمال المدابغ لباقي مستحقي مدابغ مجرى العيون لعدد ١٠١ مستفيد، مؤكداً حرص الحكومة ممثلة في وزارة التجارة والصناعة على تنمية وتطوير صناعة الجلود بكافة حلقاتها التصنيعية من الدباغة وحتى المنتج تام الصنع وذلك بهدف الارتقاء بجودة وتنافسية المنتجات المصنعة محليا وزيادة قيمتها المضافة ومن ثم زيادة معدلات التصدير، فضلاً عن توفير كل الإحتياجات لتكون مدينة خضراء متوافقة بيئيا طبقا لكل المقاييس البيئية

وقال رئيس شركة القاهرة للاستثمار والتطوير الصناعي والعمراني ان مدينة الجلود بمنطقة الروبيكي تبوأت منزلة رفيعة على خريطة الأسواق العالمية المنتجة للجلود تامة التشطيب وأصبحت نقطة انطلاق لتطوير هذه الصناعة الواعدة والتي تمتلك فيها مصر مزايا تنافسية كبيرة تؤهلها لتكون محور ارتكاز لصناعة الجلود اقليمياً ودولياً، مشيراً إلى أنه من المخطط نقل كافة مصانع وورش الجلود على مستوى الجمهورية إلى منطقة مجاورة لمدينة الجلود بالروبيكى علي مساحة ٨٠٠ فدان لتصبح أحد أكبر التجمعات العالمية المتخصصة فى صناعة الجلود

وأوضح محرز أن الدولة وفرت تمويلاً يبلغ ٧,٢ مليار جنيه لمشروع مدينة الجلود بالروبيكى بمراحله الثلاث الأولى والثانية ومحطات المياه والصرف بالإضافة إلى المرحلة الثالثة والتى تضم «منطقة الـ١٠٠ مصنع» حيث تم الانتهاء من العمل بها وأصبحت جاهزة للطرح علي المستثمرين المحليين و الاقليميين والدوليين، لافتاً إلى أن قطاع دباغة الجلود والمنتجات الجلدية من أبرز القطاعات التي حققت زيادة كبيرة في الصادرات خلال عام ٢٠٢١ حيث بلغ حجم صادراته حوالي ١٠٠ مليون دولار بالمقارنة بعام ٢٠٢٠ بنسبة زيادة بلغت حوالي ٦٥٪، كما تضمنت أهم الأسواق التي استقبلت منتجات الجلود والدباغة المصرية خلال العام الماضي الصين وإسبانيا والهند وإيطاليا

وبحث محرز مع أعضاء الوفد زيادة سبل التعاون والدعم لهذا القطاع، مشيدا بما تحقق من خلال التعاون مع الوكالة الإيطالية للتعاون من أجل التنمية والذي ساهم من خلال الخبرات الإيطالية في عملية نقل المدابغ من منطقة مجري العيون الي مدينة الجلود بالروبيكي، والتعاون من قبل الامم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وأشاد أعضاء الوفد خلال جولتهم بالمدينة بما تشهده المدينة من تقدم ملحوظ وخاصة تطور هذا القطاع الهام والالتزام بالمعايير القياسية بشأن حماية البيئة ومعالجة المخلفات الناتجة عن هذه الصناعة، الامر الذي يعد من أهم المعايير اللازمة للتصدير الي الأسواق الأوروبية والعالمية وتأهيل المدابغ المنتجة للحصول على شهادات الجودة التي بدونها لا يمكن الاستمرار باحتلال المكانة التصديرية على خريطة الدول المصدرة.

كما أشاد أعضاء الوفد خلال زيارة مركز تكنولوجيا دباغة الجلود ومدبغة سرج الحاصلة على شهادة تطبيق معايير الجودة والالتزام البيئي (ال دبليو جي) بالمنتجات المتنوعة عالية الجودة التي تم تصنيعا بأحدث التكنولوجيا التي وصلت لها هذه الصناعة وذلك على الرغم من الظروف الصعبة التي شهدها هذا القطاع مؤخرا، وبالإضافة إلى تداعيات انتشار فيروس كورونا.

بهدف التوافق مع التوجهات العالمية
قرار وزاري بتحديد نسب الرصاص في منتجات الدهانات والورنيشات المحلية والمستوردة...ومنح المنشآت الصناعية مهلة ٦ أشهر لتوفيق الأوضاع

د. خالد صوفي: القرار يضع مصر على خريطة الأمم المتحدة ضمن الدول المصدرة لتشريعات تخفض من استخدام الرصاص في الدهانات

أصدرت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة قرارا بإلزام المصنعين والمستوردين لمنتجات الدهانات والورنيشات بنسب الرصاص بحيث لا تزيد في الدهانات الأساسية غير الملونة عن ١٠٠ جزء في المليون كحد أقصى، وفي الدهانات الملونة عن ٥ آلاف جزء في المليون كحد أقصى، على أن ينشر القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره، وقد نص القرار على منح المنشآت الصناعية مهلة ٦ أشهر من تاريخ صدور القرار للإلتزام بتطبيق أحكامه.

وقال الدكتور/ خالد صوفي رئيس الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة إن القرار يأتي في إطار التوجهات العالمية للتخلص التدريجي من ممارسات الطلاء المحتوية على نسب عالية من الرصاص باعتباره من بين المواد الكيميائية الـ١٠ التي تشكل مصدر قلق في مجال الصحة العامة.

وأوضح صوفي أن إصدار هذا القرار الوزاري سيضع مصر على خريطة الأمم المتحدة ضمن الدول التي أصدرت تشريعات بشأن تحديد نسب الرصاص في الدهانات بما يسهم في الحفاظ على الصحة العامة للإنسان ويحافظ على البيئة من التلوث، لافتاً إلى أن منظمة الأمم المتحدة أصدرت خلال عام ٢٠٢٠ تقريراً عن الوضع العالمي للقيود القانونية على الرصاص في الطلاء الذي أشار إلى أن ٧٩ دولة بها تشريعات أو قرارات وزارية تحدد نسبة الرصاص في الدهانات.

وزيرة التجارة والصناعة تقوم بجولة داخل مقر الهيئة العامة للتنمية الصناعية بمركز خدمات المستثمرين بهيئة الاستثمار

قامت السيدة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة يرافقها المستشار محمد عبد الوهاب الرئيس التنفيذى للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بجولة داخل مركز خدمات المستثمرين بالهيئة، شملت الخدمات المقدمة عبر منظومة الشباك الواحد بدءاً من تأسيس الشركات ومنح الموافقات والتراخيص.

وقد أجرت الوزيرة زيارة لمقر الهيئة العامة للتنمية الصناعية بمركز خدمات المستثمرين وذلك للتعرف على ارض الواقع عن مدى رضاء المستثمرين المتعاملين مع الهيئة حول الخدمات المقدمة، حيث تبادلت الوزيرة الحديث مع عدد من المستثمرين وممثلى الشركات المتقدمين للحصول على خدمات الهيئة والمتمثلة فى منح التراخيص والسجل الصناعى والموافقات المتعلقة بالبيئة والمجمعات الصناعية.

وأكدت جامع للمستثمرين سعى الوزارة لإتاحة كافة خدمات الهيئة من خلال فروع الهيئة المنتشرة فى غالبية المحافظات وكذا من خلال فروع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمنتشرة فى كافة محافظات مصر، فضلا عن مراكز خدمات المستثمرين التابعة لهيئة الاستثمار، وذلك بهدف تيسير حصول المستثمر الصناعى على خدمات متميزة فى أسرع وقت ممكن، مشيرة فى هذا الإطار الى انه يجرى حاليا الانتهاء من وضع منظومة حوافز وتيسيرات جديدة لتعزيز الاستثمار فى القطاع الصناعى.

وزيرة التجارة والصناعة تفتتح فعاليات مؤتمر «وطن رقمي» والمعرض المصاحب له

نيفين جامع: الإعلان عن ٣ مبادرات جديدة ينفذها اتحاد الصناعات المصرية في مجال التحول الرقمي

أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أن التوجه نحو التحول الرقمي في مجالي التجارة والصناعة والاستثمار لم يعد خياراً أمام الدول التي تسعى إلى تعزيز مكانتها بين مصاف الدول العربية والأفريقية، لافتة إلى أن مصر تعي تماما الدور المحوري للتحول الرقمي في دفع قاطرة التنمية المستدامة ومواكبة تطورات الثورة الصناعية الرابعة وربطها بالمنظومة الصناعية الأمر الذي يتطلب التكامل ما بين الرؤى الإستراتيجية وترسيخ الابتكار ورفع جودة التعليم وتطوير المهارات وتأهيل الشركات.

جاء ذلك في سياق كلمة الوزيرة التى ألقتها خلال مشاركتها بفعاليات افتتاح مؤتمر «وطن رقمي» والمعرض المصاحب له والذي نظمته غرفة صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالتعاون مع هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات وذلك تحت رعاية الدكتور/ عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والذي ألقى كلمته المهندس/ خالد العطار نائب الوزير للتحول الرقمي، وقد شارك في فعاليات المؤتمر الدكتور/ فليكس موتاتي، وزير التكنولوجيا والعلوم بدولة زامبيا، والمهندس/ خالد إبراهيم، رئيس غرفة صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسيد/ حمد المنصوري، مدير عام هيئة دبي الرقمية، إلى جانب عدد من ممثلي الجهات الحكومية والشركات المعنية بمجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وقالت الوزيرة إنه سيتم خلال المؤتمر الإعلان عن ٣ مبادرات من خلال اتحاد الصناعات المصرية تتضمن مبادرة لجنة التحول الرقمي باتحاد الصناعات المصرية لدعم مسيرة الغرف المختلفة خلال خطتها للتحول الرقمي، ومبادرة go to Africa التي تستهدف بحث الفرص التصديرية للشركات المصرية في القارة السمراء، ومبادرة Manu Tech لربط قطاعات الصناعة المختلفة بالثورة الرقمية.

وأشارت الوزيرة إلى أن مؤتمر «وطن رقمي» نجح في جذب أنظار الأشقاء العرب والأفارقة للتعرف على المميزات التنافسية المصرية وتبادل الخبرات الرقمية وبحث آفاق التعاون المستقبلية، لافتة إلى أن المؤتمر يحظى بمشاركة نخبة من ممثلي الدول الأفريقية لتعظيم الشراكات الإقليمية وتقليل الفجوة بين فرص التوسع للشركات المصرية في القارة السمراء ومتطلبات الدول المختلفة وبحث سبل التعاون المستقبلية.

وأضافت جامع أن المؤتمر يعد همزة الوصل بين مختلف الغرف بإتحاد الصناعات المصرية والمسئولة عن تطوير قطاعاتها المختلفة وبين قادة صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، في تجمع فريد من شأنه فتح مجالات للحوار وبحث سبل التعاون من خلال رصد المتطلبات والوقوف على المعوقات وشرح القيمة المضافة من التطبيقات الحديثة لأدوات التحول الرقمي.

وتشهد توقيع اتفاقية شراء أصول بين شركة صافولا للصناعات الغذائية والشركة المصرية البلجيكية للاستثمارات الصناعية بقيمة ٦٣٠ مليون جنيه

شهدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة والمستشار محمد عبد الوهاب الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة توقيع اتفاقية شراء أصول بقيمة ٦٣٠ مليون جنيه من الشركة المصرية البلجيكية للاستثمارات الصناعية لصالح شركة صافولا للصناعات الغذائية، وذلك في إطار الخطط التوسعية لشركة صافولا في السوق المصري للدخول في مجال إنتاج صناعات غذائية جديدة مثل الوجبات الخفيفة المخبوزة التي تشمل منتجات السندويش والكيك والكرواسون، تضاف لحصيلة المنتجات المتنوعة التي تقدمها الشركة في السوق المصري على مدار أكثر من ٣٠ عاما، وذلك بحضور السيد/ محمد تميمي، المستشار الاقتصادي لسفارة السعودية بالقاهرة إلى جانب عدد من كبار الشخصيات العامة وذلك بمقر هيئة الاستثمار.

وقالت الوزيرة إن مصر والمملكة العربية السعودية ترتبطان بعلاقات اقتصادية استراتيجية تستند إلى عدد كبير من المشروعات الاستثمارية المشتركة التي تعود بالنفع على اقتصادي وشعبي البلدين الشقيقين، مشيرة إلى أن القيادة السياسية في البلدين تدعم وتساند تعزيز حركة الاستثمارات في كلا البلدين وهو الأمر الذى يمثل فرصة ذهبية لإقامة شراكات إستثمارية بين رجال القطاع الخاص في الدولتين.

ولفتت جامع الى ان توقيع هذا الاتفاق رغم الظروف الاستثنائية التي يشهدها الاقتصاد العالمي يعكس ثقة المستثمرين في السوق المصرى كأحد أهم الاسواق الواعدة فى منطقة الشرق الأوسط وافريقيا .

وأشار الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة إلى أن مصر تمثل سوقا نشطا للاستثمار والتعاون التجاري بين الكيانات الاقتصادية بمصر والسعودية، وهو ما يعد أحد الركائز الأساسية لدعم العلاقات الاقتصادية وتعزيز حركة الاستثمارات المشتركة، مؤكدا حرص الهيئة على دعم الاستثمارات الكبيرة التي تنفذها شركة صافولا وغيرها من الشركات العربية الشقيقة، والعمل على تسهيل كافة الإجراءات لزيادة استثماراتها في مصر.

وأوضح عبد الوهاب أن هذه الاتفاقية ستفتح مجالات جديدة لجذب مزيد من الاستثمارات السعودية إلى مصر، وأن مجتمعا الأعمال المصري والسعودي قادران على إيجاد صيغ إيجابية للتعاون الاستثماري المشترك.

ومن جانبه، أشاد السيد/ محمد تميمي، المستشار الاقتصادي لسفارة السعودية بالقاهرة بالعلاقات التاريخية الراسخة والروابط المشتركة بين البلدين في جميع المجالات وعلى مختلف الأصعدة، لافتا إلى استمرار بلاده في بذل المزيد من الجهود الحثيثة بهدف تعزيز التعاون مع مصر وذلك من خلال المبادرات وتوقيع الاتفاقيات التي تعمل على تعزيز التعاون المشترك بما يخدم مصلحة البلدين.

وفي هذا الإطار أشار السيد/ محمد بدران، رئيس قطاع الأعمال الجديدة والاستراتيجية في صافولا، إن هذا الاستحواذ يعد جزءً من الاستراتيجية التوسعية للشركة والذي سبقه الاستحواذ على شركة بيارة للصناعات الغذائية، وهي شركة رائدة في إنتاج المكسرات والبهارات والبقوليات في دولة الإمارات ودول الخليج، في صفقة بقيمة ٢٦٠ مليون دولار خلال عام ٢٠٢١، حيث أطلقت الشركة نفس المنتجات تحت نفس الاسم للعلامة التجارية «عافية» في مطلع عام ٢٠٢٢ في المملكة»، لافتاً إلى أن صافولا تتواجد في كل من مصر والسعودية، بالإضافة للعديد من دول شمال إفريقيا وقارة آسيا وتركيا، وتعد من أكبر المستثمرين في مجال الصناعات الغذائية في مصر، حيث بلغ حجم استثماراتها بالسوق المصري أكثر من ٥,٥ مليار جنيه، إلى جانب تمتع الشركة بخبرات واسعة تمتد لأكثر من ٣٠ عاما من خلال العديد من المنتجات المعروفة، كما تسعى من خلال حصيلة منتجاتها المتنوعة إلى التوجه إلى أسواق جديدة، مما يؤدي إلى المزيد من التوسع عبر زيادة خطوط الإنتاج وتوفير فرص العمل.

في إطار زيارتها لدولة قطر

وزيرة التجارة والصناعة تلتقي نظيرها القطري لبحث سبل تنمية وتطوير علاقات التعاون الاقتصادي المشترك

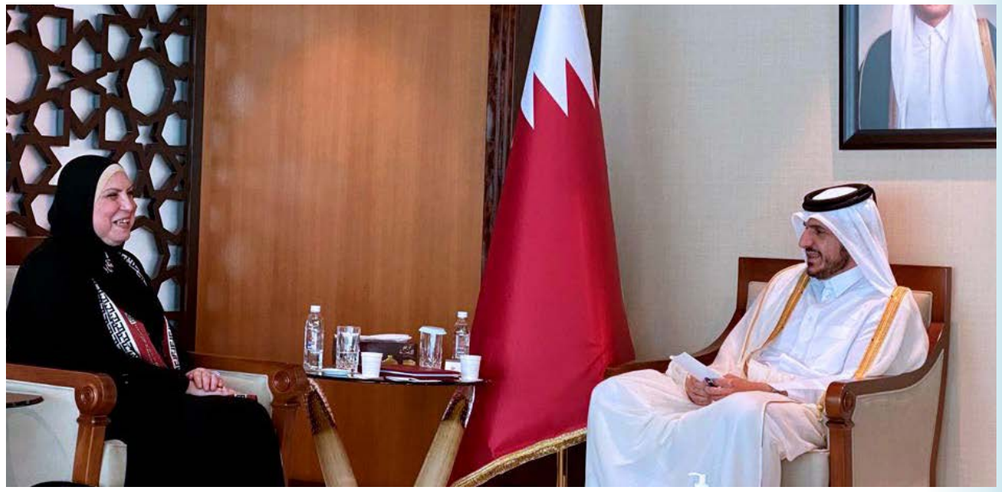

التقت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة السيد/ محمد بن حمد بن جاسم آل ثانى وزير التجارة والصناعة القطري حيث تناول اللقاء سبل تنمية وتطوير علاقات التعاون الاقتصادي المشترك وإمكانيات الاستفادة من المقومات الكبيرة للبلدين وترجمتها لمشروعات مشتركة تسهم في الارتقاء باقتصادي البلدين، كما استعرض اللقاء تطورات الوضع الاقتصادي العالمي وعدد من الموضوعات والملفات ذات الاهتمام المشترك، وذلك في إطار زيارتها الحالية لدولة قطر.

حضر اللقاء السفير عمرو الشربينى سفير مصر بقطر والوزير مفوض تجارى/ يحيى الواثق بالله رئيس التمثيل التجارى والسيد حاتم العشرى مستشار الوزيرة للاتصال المؤسسي.

وقالت الوزيرة ان اللقاء أكد أهمية الاستفادة من العلاقة الطيبة التى تربط البلدين قيادة وشعبا لتعزيز العلاقات التجارية والصناعية والاستثمارية المشتركة، موجهة الدعوة للشركات القطرية للإستثمار فى السوق المصرى والاستفادة من الفرص الاستثمارية المتميزة المتاحة في عدد كبير من القطاعات الانتاجية والخدمية، كما دعت الشركات القطرية فى القطاعات ذات الأهمية تحديد الواردات القطرية وإستيفاء هذه الاحتياجات من الجانب المصري.

واشارت جامع الى أن اللقاء تناول الاتفاق على إعادة تشكيل مجلس الأعمال المصري القطري المشترك بجانبيه والاستعانة بكوادر متميزة وبما يسهم في تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص في البلدين على زيادة معدلات الاستثمارات المشتركة والتجارة البينية بين مصر وقطر خلال المرحلة المقبلة

ونوهت جامع الى أهمية تعزيز الجهود المشتركة بين حكومتي ومجتمعي الأعمال في البلدين للتوسع في المشروعات الاستثمارية المصرية القطرية لاسيما وأن هناك شراكات صناعية بين ٤٥٠٠ شركة مصرية وقطرية، مشيرة الى أهمية تعريف الشركات القطرية بالفرص والمقومات التجارية والاستثمارية في مصر لتشجيعها على ضخ المزيد من الاستثمارات بالسوق المصري حيث وجهت الدعوة لوفد من غرفة تجارة قطر لزيارة القاهرة خلال الفترة القريبة المقبلة.

ولفتت الوزيرة الى ان اللقاء استعرض كافة الاتفاقيات التجارية الموقعة بين البلدين وإمكانيات الاستفادة من هذه الاتفاقيات وكذا اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في زيادة معدلات التبادل التجاري بين البلدين خلال المرحلة المقبلة.

وأوضحت جامع ان اللقاء بحث أيضاً إمكانية إقامة معرض للمنتجات المصرية فى الدوحة خلال شهر فبراير المقبل ومعرض آخر للمنتجات التراثية كما بحث إمكانيات مشاركة دولة قطر فى معرض تراثنا للمنتجات والحرف اليدوية والتراثية.

ومن جانبه أكد السيد/ محمد بن حمد بن جاسم آل ثانى وزير التجارة والصناعة القطري حرص بلاده على تنمية وتطوير العلاقات المشتركة مع دولة مصر الشقيقة في مختلف المجالات وعلى كافة الأصعدة، مشيرا إلى أهمية البناء على العلاقات الأخوية بين شعبي البلدين وترجمتها لمشروعات تعاون ملموسة تصب في مصلحة الاقتصادين القطري والمصري على حد سواء

وتلتقي وزير الدولة القطري للمناطق الحرة ورئيس جهاز قطر للاستثمار

واصلت السيدة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة سلسلة لقاءاتها الرسمية مع الوزراء وكبار المسئولين بالحكومة القطرية، حيث عقدت الوزيرة لقاءً موسعاً مع السيد / أحمد بن محمد السيد وزير الدولة القطري للمناطق الحرة تناولت استعراض مقومات وإمكانيات المناطق الحرة بالبلدين والفرص الاستثمارية والمزايا الاستثنائية المتاحة بها، وسبل تعزيز التعاون المشترك بين الجانبين في هذا الصدد وذلك في إطار زيارتها الحالية للعاصمة القطرية الدوحة.

حضر اللقاء السفير عمرو الشربينى سفير مصر بقطر والوزير مفوض تجارى/ يحيى الواثق بالله رئيس التمثيل التجارى والسيد حاتم العشرى مستشار الوزيرة للاتصال المؤسسي.

وقالت الوزيرة أن اللقاء أكد الدعم السياسي غير المسبوق لدفع العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين لمستويات متميزة، موجهة الدعوة للوزير القطري لزيارة القاهرة لبحث فرص وإمكانيات التعاون بين البلدين في مجال تطوير المناطق الحرة وزيادة الاستثمارات بها حيث ستشارك وزارة التجارة والصناعة في الإعداد لهذه الزيارة والترتيب لعقد ورشة عمل خلالها.

وأشارت جامع إلى أن اللقاء تناول إمكانيات التعاون بين البلدين في مجال ريادة الأعمال والعمل على تبادل الخبرات ومشاركة التجارب الناجحة للبلدين في هذا المجال، مشيرة إلى أنه تم التوافق مع الجانب القطري على أهمية مراجعة الاتفاقيات التجارية والاقتصادية بين البلدين وبما يتوافق مع متطلبات المرحلة الحالية والمتغيرات الاقتصادية الإقليمية والعالمية.

واستعرضت الوزيرة التجربة المصرية في مجال إنشاء وإدارة المجمعات الصناعية والتي أسفرت عن انشاء ١٧ مجمع صناعى بـ ١٥ محافظة على مستوى الجمهورية تضم كافة القطاعات الإنتاجية.

ومن جانبه أكد السيد / أحمد بن محمد السيد وزير الدولة القطري للمناطق الحرة أهمية تعزيز التعاون المشترك بين قطر ودولة مصر الشقيقة في مختلف المجالات الاقتصادية وبصفة خاصة قطاع المناطق الحرة والاستفادة من الفرص والمقومات الكبيرة للبلدين في هذا الصدد، مشيرا الى الدور الهام لصندوق المناطق الحرة بدولة قطر والذي يبلغ رأسماله مليار دولار في تطوير المناطق الحرة وتمكين مشروعات القطاع الخاص بالدولة.

وفى سياق متصل عقدت السيدة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة لقاء موسعا مع السيد / منصور بن إبراهيم رئيس جهاز قطر للاستثمار تناول استعراض القطاعات والمشروعات والفرص الاستثمارية في مصر وسبل الاستفادة من برامج الجهاز في تمويل مشروعات جديدة في السوق المصري خلال المرحلة المقبلة.

وقالت الوزيرة أن اللقاء استعرض المناطق والمدن والمجمعات الصناعية في مصر والفرص استثمارية المتاحة بها، مشيرة إلى ترحيب الحكومة المصرية بجذب المزيد من الاستثمارات القطرية للسوق المصرى لاسيما في مشروعات الاقتصاد الأخضر ومجالات الطاقة الجديدة والمتجددة.

واستعرضت جامع المعايير الجديدة للمواصفات والجودة في مصر والهادفة لزيادة جودة وتنافسية المنتج المصرى بالسوقين المحلى والعالمى، موجهة الدعوة لوفد من جهاز قطر للاستثمار لزيارة مصر لاستعراض مقومات ومناخ الاستثمار بالسوق المصرى وامكانيات إنشاء المزيد من الشراكات الاستثمارية بين البلدين خلال المرحلة المقبلة.

وندعو أعضاء رابطة رجال الأعمال القطريين للاستثمار في السوق المصرى

عقدت السيدة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة لقاءً موسعا مع رابطة رجال الأعمال القطريين برئاسة الشيخ فيصل بن قاسم استعرضت فرص الاستثمار بالسوق المصرى والمشروعات الحالية والمستهدفة للشركات أعضاء الرابطة في مصر.

وأكدت الوزيرة الدور الهام لمجتمعى الأعمال بمصر وقطر في تعزيز أواصر التعاون الاقتصادى بين البلدين وإنشاء المزيد من المشروعات الاستثمارية المشتركة وبما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وتلبية طموحات الشعبين الشقيقين وخلق المزيد من فرص العمل.

وأشارت جامع إلى حرص الوزارة على تقديم كافة أوجه الدعم والمساندة للشركات القطرية المستثمرة بالسوق المصرى وتذليل كافة العقبات التي تواجهها وبما يسهم في التوسع في الاستثمارات الحالية وضخ استثمارات جديدة في مصر خلال المرحلة المقبلة، مشيرة إلى أن هناك العديد من الفرص الإستثمارية المتاحة بالسوق المصرى والذي يعد بوابة رئيسية للنفاذ إلى السوقين الإفريقى والأوروبى وذلك بفضل الإتفاقيات التجارية التى ترتبط بها مصر مع هذه الأسواق.

وأضافت الوزيرة أن اللقاء تناول الترتيب لزيارة وفد رابطة الشركات القطرية إلى مصر خلال الفترة القريبة المقبلة للاطلاع على الفرص الاستثمارية المتاحة في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية، مشيرة إلى أنه تم التباحث مع الشركات أعضاء الرابطة بشأن إمكانيات إنشاء فندق بمدينة دمياط للأثاث باستثمارات قطرية.

وزيرة التجارة والصناعة أمام الجلسة العامة لمجلس النواب
إعداد قائمة بـ ١٠٠ إجراء تحفيزي للنهوض بالصناعة شملت ٥٨ إجراء قصير الأجل و٣٣ إجراء متوسط الأجل و٩ إجراءات طويلة الأجل .... وتم الانتهاء من ٦٦ إجراء حتى الآن

أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة حرص الوزارة على إتاحة الأراضي المرفقة لتلبية احتياجات الاستثمار في القطاع الصناعي سواء استثمارات جديدة او توسعات فى مشروعات قائمة، مشيرة إلى أن دولة رئيس مجلس الوزراء أصدر قرارا بتشكيل لجنة لتخصيص الأراضي الصناعية وتسعيرها برئاسة هيئة التنمية الصناعية وعضوية كافة الجهات المعنية.

وقالت الوزيرة ان اللجنة تختص بتوحيد جهة التعامل مع المستثمر للحصول على موافقات الجهات المعنية في ضوء الإجراءات المتبعة التي تتعلق بإنشاء المصانع، ودراسة جميع طلبات المستثمرين الراغبين في الحصول على أراضي صناعية، ووضع إجراءات تستهدف سرعة البت في الطلبات المقدمة للجنة من المستثمرين الراغبين في أراضي صناعية، وسرعة إصدار تراخيص البناء والتشغيل النهائية خلال فترة زمنية محددة ووضع مخطط توضيحي بالخطوات التي يسير عليها كل مستثمر وصولا الى حصوله على الموافقة النهائية لترخيص مصنعه، مشيرة فى هذا الاطار الى انه تم من خلال اللجنة تخصيص أراضي لعدد ٧٩ مستثمر بمساحة تزيد على ٧٦٠ ألف متر مربع.

وأوضحت جامع أنه تم أيضا إعداد قائمة بـ ١٠٠ إجراء تحفيزي للنهوض بالصناعة المصرية وجذب المستثمرين للاستثمار في القطاعات الصناعية المختلفة شملت ٥٨ إجراء قصير الأجل و٣٣ إجراء متوسط الأجل و٩ إجراءات طويلة الأجل،وتم الانتهاء من ٦٦ إجراء منها حتى الآن، لافتة إلى أن هذه الإجراءات تستهدف توفير احتياجات السوق المحلية إلى جانب زيادة الصادرات المصرية للأسواق العالمية وفقا لخطة ممنهجة ترتكز على قبول ورواج المنتج المصري بهذه الأسواق.

وأشارت الوزيرة إلى أنه تم خلال المؤتمر الصحفي العالمي الذي عقده الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء منتصف الشهر الماضي الإعلان عن حزمة جديدة من الحوافز الصناعية والاستثمارية للمستثمرين المحليين والأجانب تضمنت قرارات بشأن السماح للمشروعات الاستثمارية العاملة في عدد من القطاعات بالتمتع بالحوافز الخاصة المنصوص عليها في قانون الاستثمار، إلى جانب إعطاء دفعة للأنشطة الاستثمارية بالقطاع الصحي، وتقديم حوافز للاستثمار في المدن الجديدة، واستصدار الرخصة الذهبية للاستثمار.

ولفتت جامع إلى أن الفترة الماضية شهدت تنفيذ شراكات مع عدد من الدول العربية لتحقيق التكامل الصناعي العربي كان أهمها مبادرة الشراكة الصناعية التكاملية بين مصر والإمارات والأردن التي تستهدف تطوير صناعات قادرة على المنافسة عالمياً وتعزيز الإنتاج المحلي وتنمية صناعات مستدامة وقادرة على المنافسة عالمياً في القطاعات الرئيسية وتعزيز قطاعات التصنيع ذات القيمة المضافة، وذلك من خلال تسريع وتسهيل استثمارات الشركات في القطاعات التكاملية، وسلاسل القيمة المترابطة لتحقيق المرونة والاكتفاء الذاتي والتنوع الاقتصادي في البلدان الثلاثة، مشيرة إلى أن المبادرة تقوم على تنفيذ ٢٧ مشروع تصنيع مشترك في جميع القطاعات التصنيعية، وتم تقسيم عملية التنفيذ إلى ثلاث مراحل هي مرحلة تحقيق الأمن الغذائي والدوائي، ومرحلة توطين الصناعات وزيادة تنافسية الصناعة وتحقيق النمو الاقتصادي، ومرحلة الصناعات المتوسطة وطويلة المدي من ناحية النمو.

خطة متكاملة لإنشاء ١٧ مجمع صناعي بإجمالي ٥٠٤٦ وحدة تتيح ٤٨ ألف فرصة عمل مباشرة

أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة امام المجلسة العامة لمجلس النواب – أن الوزارة تولى أهمية كبيرة لتعزيز الاستفادة من منظومة إنشاء المجمعات الصناعية، وتلبية تلك المجمعات لاحتياجات الصناعة المحلية من مستلزمات الإنتاج والسلع الصناعية الوسيطة، مشيرةً في هذا السياق إلى أن منظومة المجمعات الصناعية لا تشمل فقط إقامة وحدات إنتاجية لخدمة أنشطة صناعية بعينها، بل هي منظومة متكاملة تستهدف توفير المناخ والبيئة والبنية التحتية اللازمة لدعم الصناعات القائمة بها و توفير فرصاً للتوسع بتلك الصناعات، حيث حرصت وزارة التجارة والصناعة على إنشاء مجمعات صناعية متكاملة مزودة بكافة الخدمات اللازمة (مباني إدارية – مراكز تدريب – منشآت خدمية ولوجيستية – بنوك) لضمان إستدامة الأنشطة الإنتاجية وربطها بسلاسل الإنتاج المتكاملة.

واشارت الوزيرة الى ان خطة الوزارة استهدفت إنشاء ١٧ مجمع صناعي في عدد من المحافظات، بإجمالي وحدات صناعية يبلغ عددها ٥٠٤٦ وحدة، توفر نحو ٤٨ ألف فرصة عمل مباشرة،

وحول التيسيرات المقدمة للمستثمرين الراغبين في الحصول على وحدات بالمجمعات الصناعية اوضحت جامع ان الوزارة قامت بمراجعة شروط طرح تلك الوحدات بهدف التيسير على المستثمرين الصناعيين، وتبسيط الشروط والمستندات المطلوبة وخفض التكاليف المرتبطة بها، حيث تم إقرار عدد من التسييرات غير المسبوقة لتشجيع المستثمرين وبصفة خاصة صغار المستثمرين للحصول على وحدات بالمجمعات الصناعية الجديدة وبدء مشروعاتهم الصناعية، وكان من أبرز هذه التيسيرات:

- تخفيض سعر كراسة الشروط من ٢٢٤٠ جنيه لتتراوح ما بين ٣٠٠-٥٠٠ جنيه بحسب مساحة الوحدة.
- الغاء تكاليف الفحص والتكاليف المعيارية والتي كانت تبلغ ٦١٤٦ جنيه.
- الغاء شرط حيازة المتقدم لحجز الوحدة على سجل تجاري ومنحه مهلة ٣ أشهر لاستخراج المستندات.
- خفض فترة الفحص والترسية من ٤٥ يوم لتصل الى ١٥ يوم فقط.
- الغاء رسوم اجراء التظلمات في حاله عدم الترسية على المتقدم والتي كانت تبلغ ١١٤٠٠ جنيه.
- الغاء شرط اعداد دراسة جدوى ودراسة استثمارية من محاسب قانوني، والاكتفاء بإعداد دراسة جدوى مبدئية يتم تقييمها من جهاز تنمية المشروعات الصغيرة بالتنسيق مع هيئة التنمية الصناعية.
- ومن أبرز التيسيرات أيضا، مد عقد الايجار من ٥ سنوات ليصل الى ١٠ سنوات بزيادة سنوية تبلغ نسبتها ١٠٪، وإبرام تعاقد منفصل مع (المستأجر – المالك) وفقاً للصيغة التعاقدية المعتمدة من مجلس الوزراء وأن تكون منفصلة عن كراسة الشروط، وتأجيل سداد القيمة الايجارية لمدة ٦ أشهر تبدأ من تاريخ الاستلام.

الوزارة أعدت خطة تحرك عاجلة بالتنسيق والمشاركة مع رجال الصناعة لإيجاد حلول جذرية لتحديات القطاع الصناعي

أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أن الحكومة المصرية وضعت خطة شاملة لمواجهة التداعيات السلبية التي يشهدها الاقتصاد العالمي منذ انتشار فيروس كورونا المستجد وكذا الأزمة الروسية الأوكرانية وما ترتب عليهما من موجة تضخم عالمية وارتفاع أسعار غالبية السلع ولا سيما المواد الخام إلى جانب اضطراب سلاسل الأمداد العالمية، وهو ما ساهم في حدوث تباطؤ في حركة التجارة الدولية وارتفاع غير مسبوق في أسعار النفط والطاقة، مشيرة في هذا الإطار إلى قيام وزارة التجارة والصناعة باتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير الاقتصادية بدعم وتوجيه من فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي ودولة رئيس مجلس الوزراء أثمرت عن تبني العديد من المبادرات لدعم الصناعة الوطنية ومساندتها بإجراءات وقرارات فورية واستثنائية للمساهمة في تخفيف حدة هذه الأزمة على الصناعة المصرية بل ومساندتها في الحفاظ على معدلات الإنتاج والتصدير لمختلف الأسواق الخارجية.

وقالت الوزيرة انه في ضوء استمرار الأزمة الروسية الأوكرانية، فقد أعدت الوزارة خطة تحرك عاجلة بالتنسيق والمشاركة مع رجال الصناعة ارتكزت على إيجاد حلول جذرية للتحديات التي تواجه القطاع الصناعي، وتقديم تيسيرات غير مسبوقة لتشجيع المستثمرين على الاستثمار في القطاع الصناعي وبصفة خاصة في مجال طرح وتخصيص الأراضي حيث تقرر طرح الأراضي بنظام حق الانتفاع وبأسعار الترفيق مع تحديد آلية واضحة للتسعير، فضلا عن اعداد منظومة تيسيرات جديدة فى كافة الخدمات التى تقدمها الهيئة العامة للتنمية الصناعية للمستثمر الصناعي سواء فيما يتعلق باصدار التراخيص ومنحها فى مدة لا تتجاوز ٢٠ يوم عمل وأنشاء المجمعات الصناعية المتخصصة فضلا عن تفعيل فروع الهيئة بالمحافظات وتطبيق اللامركزية في إتاحة الخدمات.

مصر حققت طفرة تاريخية في معدلات التصدير خلال عام ٢٠٢١ بنسبة زيادة ٢٧٪ ... ونستهدف الوصول إلى ٤٠ مليار دولار مع نهاية العام الجاري

أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أن الصادرات السلعية المصرية حققت طفرة تاريخية وغير مسبوقة خلال عام ٢٠٢١، حيث سجلت نحو ٣٢,٣ مليار دولار وبمعدل نمو بلغ نحو٢٧ ٪ مقارنة بعام ٢٠٢٠، لتحقق بذلك اعلى معدل تصديري في تاريخ التجارة الخارجية لمصر، مشيرة إلى تنامى معدلات التصدير بعدد (١٢) قطاع تصديري حيث استحوذت على ٩٠٪ من إجمالي هيكل الصادرات غير البترولية وبمعدلات نمو تراوحت بين ٥٪ إلى ٦٢٪.

وقالت الوزيرة أن مؤشرات الربع الأول من العام الجاري (يناير – مارس) سجلت ارتفاعا ملحوظا في الصادرات السلعية حيث سجلت زيادة بنسبة ٢٢٪ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٢١، لافتة إلى انه من المستهدف الوصول بقيمة الصادرات مع نهاية عام ٢٠٢٢ إلى حوالي ٤٠ مليار دولار.

وأشارت جامع خلال استعراضها لرؤية وخطة وزارة التجارة والصناعة لمواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية أمام مجلس النواب إلى الاهتمام الكبير الذي توليه الحكومة والقيادة السياسية لملف التصدير باعتباره أحد المصادر الرئيسية لنمو الاقتصاد القومي ورافد أساسي لتوفير العملة الصعبة وزيادة الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية.

وأوضحت الوزيرة أن الوزارة سعت خلال الفترة الماضية لتحقيق عدد من المستهدفات في ملف التجارة تتواكب مع التطورات التي شهدتها التجارة الدولية تضمنت تحقيق استدامة في معدلات نمو الصادرات المصرية غير البترولية وخفض حدة التأثيرات السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية على القطاعات التصديرية المختلفة إلى جانب توفير الاحتياجات الاستراتيجية من السلع والمنتجات الأساسية لتلبية احتياجات السوق المحلى، بالإضافة إلى توفير البدائل المحلية للمنتجات المستوردة ودفع استراتيجية تعميق المكون المحلي بالصناعة للمساهمة في سد الاحتياجات الصناعية في ضوء ضعف قنوات التوريد الدولية جراء التداعيات الاقتصادية للأزمة الروسية الأوكرانية، لافتة إلى أن المستهدفات تضمنت أيضا التركيز على عدد من القطاعات ذات الأولوية في التصدير والارتقاء بالقدرة التنافسية للصناعة المصرية والاستفادة من الاتفاقات التجارية والإقليمية لفتح المزيد من الأسواق أمام المنتج المصري، وتشجيع التحول نحو الصادرات ذات القيمة المرتفعة، فضلا عن تعزيز منظومة متابعة ورقابة المنتجات المستوردة بهدف الارتقاء بجودة المنتجات المعروضة بالسوق المصري.

وأضافت جامع أن الوزارة اتخذت عدداً من الإجراءات والسياسات التجارية الهامة في ضوء توجيهات السيد رئيس الجمهورية ودولة رئيس مجلس الوزراء والتي ساهمت في تحقيق مستهدفات محور التجارة الخارجية وعلى رأسها قرار البرنامج الجديد للمساندة التصديرية ، و سداد المستحقات المتأخرة للمصدرين لدي صندوق تنمية الصادرات حيث قامت الوزارة بالتنسيق مع وزارة المالية بإطلاق عدد من المبادرات التي استهدفت تعزيز عمليات سداد مستحقات المصدرين لدي صندوق تنمية الصادرات خاصة خلال الفترة الماضية كأحد أهم السياسات التجارية المتخذة لتوفير التمويل اللازم لاستدامة الأنشطة الصناعية وعمليات التصدير خلال الأزمة الاقتصادية العالمية وبما يساهم في الحفاظ على العمالة وتخفيف حدة الآثار السلبية للأزمة على القطاعات التصديرية الأكثر تأثرا.

ولفتت الوزيرة في هذا الإطار إلى انه تم صرف نحو ٣٤ مليار جنيه لحوالي ٢٥٠٠ شركة مصدرة عبر مبادرات رد الأعباء التصديرية المتأخرة لدى صندوق تنمية الصادرات، منذ بدء تنفيذها في أكتوبر ٢٠١٩ وحتى الآن، وهو ما يمثل ركيزة أساسية لزيادة القدرة التنافسية للمنتجات المصدرة المصرية إلى مختلف الأسواق الخارجية.

جارى إعداد مشروع قانون لمنح حوافز وإعفاءات ضريبية لبعض الصناعات

أعلنت السيدة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة انه يجرى حاليا إعداد مشروع قانون لتقديم حوافز ومزايا لبعض الصناعات من بينها تقديم إعفاءات ضريبية، بهدف مساندة هذه الصناعات ومساعدتها على النمو وزيادة إنتاجيتها ومن ثم زيادة قدرتها على التصدير.

وفى ردها على طلبات الإحاطة خلال الجلسة العامة لمجلس النواب ، أكدت جامع إن السنوات القليلة الماضية شهدت تطوراً كبيراً في منظومة التشريعات المنظمة للاستثمار وإقامة الأنشطة الصناعية وتقنين أوضاع المنشآت الصناعية غير الرسمية حيث تضمنت قانون تيسير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية ولائحته التنفيذية، وقرار وزير التجارة والصناعة بشأن قواعد وإجراءات وضوابط منح تصاريح تشغيل مؤقتة للمنشآت والمحال الصناعية غير المرخص لها، وقانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ولائحته التنفيذية الذي قدم العديد من الآليات لتوفيق أوضاع المشروعات العاملة في مجال الاقتصاد غير الرسمي، وطرح بدائل ميسرة، وتبسيط الإجراءات المنصوص عليها في قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات وقانون العمل، إلى جانب إتاحة العديد من الحوافز الضريبية وغير الضريبية لتلك المشروعات.

وأوضحت الوزيرة أن قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر كفل الحق للمشروعات غير الرسمية في التقدم لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة لتوفيق أوضاعها واستيفاء كافة الإجراءات التي تجعلها تعمل بشكل رسمي، حيث أصدر الجهاز نحو ٤٨٣٧ رخصة توفيق أوضاع تم تحويل ٢٦٦٩ منها إلى نهائية، بالإضافة إلى إصدار ٨٩٣٥ رخصة لمشروعات جديدة تم تحويل ٧٣٦٢ منها إلى نهائية، كما أنه جاري حصر كافة المشروعات الصناعية المخالفة للتواصل معها والبدء في إجراءات توفيق أوضاعهم، في ضوء توجيهات السيد رئيس الجمهورية في هذا الشأن.

ونوهت جامع أن هيئة التنمية الصناعية تقوم بإتاحة البديل المناسب لإقامة النشاط الصناعي من خلال طرح مجمعات صناعية جاهزة وكاملة الترفيق في العديد من المحافظات بمساحات مختلفة تتناسب مع حجم مختلف الأنشطة، وتبسيط إجراءات الحصول على وحدات بالمجمعات الصناعية الجديدة.

وأشارت الوزيرة إلى أن الوزارة تعمل بكافة هيئاتها على رفع كفاءة العاملين بالقطاع الصناعي والاهتمام بالتدريب والتطوير المستمر للعنصر البشري وذلك من خلال توفير برامج تدريبية للقوى العاملة الحالية والجديدة، لزيادة المهارات المطلوبة طبقاً لمتطلبات السوق، حيث قام مركز تحديث الصناعة بتنفيذ ١٨٧ برنامج تدريبي لعدد ١٨٥٠ متدرب خلال ٢٠٢١، والتعاون مع شركاء التنمية في مجال التدريب الصناعي مثل المشروع الألماني لبناء قدرات وتدريب ١٤٠ من شباب رجال الأعمال أو الذين يعملون بالإدارة العليا أو المتوسطة بالمنشآت الصناعية ووكالة التنمية الألمانية خلال العام ٢٠٢٠-٢٠٢١.

ولفتت جامع في هذا الصدد إلى أن الوزارة وضعت عدد من البرامج والمشروعات تكون لها مخرجات تساهم في تطوير التعليم الفني والتدريب المهني خاصة بمراكز التدريب المهني بمصلحة الكفاية الإنتاجية من خلال تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص لتطوير منظومة التدريب المهني وتحسين جودة البرامج التدريبية والمنشآت والتنمية المهنية للمدربين والمدربين والفنيين والإداريين واعتماد مناهج دراسية قائمة على منهجية الجدارات والتواصل مع أرباب الأعمال لتطوير هذه المناهج، بالإضافة إلى توزيع مراكز التدريب على مستوي الجمهورية طبقاً للتخصصات المختلفة، حيث تم توزيع ٤٤ مركز بـ١٧ محافظة بالتخصصات الموجودة بها.

بحضور دولة رئيس مجلس الوزراء
وزيرتا التجارة والصناعة والتخطيط والتنمية الاقتصادية توقعان مشروع تعاون بين الحكومة المصرية والمؤسسة الدولية الاسلامية لتمويل التجارة لانشاء اكاديمية للتصدير في مصر

وقعت وزارة التجارة والصناعة ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والمؤسسة الدولية الاسلامية لتمويل التجارة وجمعية المصدرين المصريين «اكسبولينك» خطاب نوايا لانشاء اكاديمية للتصدير في مصر في اطار المرحلة الثانية من برنامج مبادرة المساعدة من اجل التجارة للدول العربية « افتياس ٢,٠» وذلك على هامش الاجتماعات السنوية للبنك الاسلامي للتنمية ٢٠٢٢ والتي اقيمت بمدينة شرم الشيخ تحت رعاية فخامة الرئيس عبدالفتاح السيسي ومشاركة الدكتور/ مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء وممثلي ٥٧ دولة الاعضاء في البنك الاسلامي للتنمية.

وقع خطاب النوايا السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة والدكتورة/ هالة السعيد وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية والمهندس/ هاني سنبل الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الاسلامية لتمويل التجارة والسيد/ محمد قاسم رئيس مجلس ادارة جمعية المصدرين المصريين «اكسبولينك»،

وقالت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة ان خطاب النوايا يستهدف تأسيس كيان اكاديمي متخصص يدعم جهود زيادة الصادرات المصرية للاسواق الخارجية وذلك من خلال بناء القدرات وتأهيل الكوادر الفنية المتخصصة بما يسهم في زيادة عدد المصدرين الجدد في مصر والدول العربية والافريقية، كما يستهدف دعم قطاع الاعمال المصدر في مصر والدول الافريقية لزيادة معدلات التبادل التجاري بين الدول العربية والافريقية

وأشارت جامع إلى أن مشروع أكاديمية التصدير يهدف أيضا إلى تعزيز التكامل الاقتصادى وزيادة معدلات التجارة البينية على المستويين الأقليمى والقارى بين الدول العربية ودول القارة الأفريقية المستهدفة ودعم جهود ترويج التجارة الوطنية وخلق فرص عمل جديدة للمؤسسات التجارية والصناعية مما يسهم في زيادة النمو الاقتصادى وتعزيز الصادرات المصرية للأسواق العالمية بالإضافة إلى العمل على خلق جيل جديد من المصدرين المصريين في إطار توجهات الدولة المصرية لزيادة الصادرات للوصول إلى ١٠٠ مليار دولار سنويا .

وزيرة التجارة والصناعة تتفقد جناحي هيئة العامة للتنمية الصناعية ومركز تحديث الصناعة

قامت السيدة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة بزيارة جناح كل من الهيئة العامة للتنمية الصناعية ومركز تحديث الصناعة المقامان لمقام بمعرض الأعمال الخاص ضمن فعاليات اجتماعات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في دورته السابعة والأربعين المنعقدة بشرم الشيخ تحت عنوان: «بعد التعافي من الجائحة: الصمود والاستدامة»

وقد استعرض اللواء ا ح مهندس محمد الزلاط رئيس الهيئة موجز عن منظومة الإجراءات في الهيئة ومؤشرات الأداء فيما يخص تطوير الخدمات للتيسير على المستثمرين وخطة عمل الهيئة في ضوء التكليفات الأخيرة لدولة رئيس الوزراء، وما يتم من مجهودات لميكنة الإجراءات وتيسير تقديم الخدمات الصناعية للمستثمر فضلا عن موقف الأعمال بمشروع المجمعات الصناعية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وقال الزلاط أن مشاركة الهيئة في الفعاليات والمؤتمرات الدولية تمثل فرصة سانحة للترويج للفرص الاستثمارية المتاحة بمصر والتيسيرات التي تقدمها الهيئة ضمن حزمة الحوافز التي أطلقتها الدولة مؤخرا لتحسين البيئة الاستثمارية لجذب رؤوس الأموال المحلية والعالمية.

ومن جانبه قام المهندس محمد عبد الكريم المدير التنفيذي لمركز تحديث الصناعة بإطلاع الوزيرة على الخدمات التي يتم عرضها من خلال جناح المركز والتي تضم الفرص الاستثمارية في القطاعات الصناعية والتي أعدها مركز تحديث الصناعة في كتيب باللغتين العربية والإنجليزية.

وأشار إلى أنه تم إجراء اجتماعات ثنائية مع عدد من ممثلي الهيئات منها البنك المصري لتنمية الصادرات، إكسبو لينك ، بنك التمويل الإسلامي، ملتقي الاستثمار السنوي، وغرفة التجارة والصناعة والزراعة والمناجم بجمهوريه تشاد، مصنع ITCAN للأثاث الحديث.

بمشاركة بنك التصدير والاستيراد الأفريقي
وزيرة التجارة والصناعة والرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الاسلامية لتمويل التجارة يوقعان برنامج عمل بين الحكومة المصرية والمؤسسة لتنفيذ مشروعات داعمة للاقتصاد المصري وتعزيز قدرات القطاعات التصديرية في مصر خلال عامي ٢٠٢٢-٢٠٢٣

وقعت وزارة التجارة والصناعة والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات وبنك الصادرات والواردات الأفريقي برنامج عمل لصالح جمهورية مصر العربية في إطار برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية يستهدف تنفيذ مشروعات داعمة للاقتصاد المصري وتعزيز قدرات القطاعات التصديرية في مصر خلال عامي ٢٠٢٢-٢٠٢٣ ، وذلك على هامش الاجتماعات السنوية للبنك الإسلامي للتنمية ٢٠٢٢ والتي أقيمت بمدينة شرم الشيخ تحت رعاية فخامة الرئيس عبدالفتاح السيسي ومشاركة الدكتور/ مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء وممثلي ٥٧ دولة الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية.

وقع برنامج العمل السيدة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة والمهندس / هاني سنبل الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والسيد / أسامه القيسى الرئيس التنفيذي للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات والدكتور/ بينيدكت أوراما رئيس بنك التصدير والاستيراد الأفريقي (أفريكسم بنك) .

وقالت جامع أن برنامج العمل يأتي في إطار جهود دعم الصادرات المصرية بالأسواق الأفريقية وتعزيز الاستفادة من اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية ، مشيرة إلى أن الأنشطة المقترحة للبرنامج تشمل تنظيم بعثات تجارية مصرية لعدد من الدول الأفريقية، ودعم مشاركة الشركات المصرية بعدد من المنتديات الاقتصادية والمعارض التجارية بدول القارة إلى جانب دعم مشاركة الشركات المصرية بعدد من ورش العمل والمؤتمرات، فضلاً عن تأمين صادرات ومشروعات استثمارية مصرية بأفريقيا إلى جانب توفير تمويلات وضمانات للصادرات المصرية للأسواق الأفريقية.

الرئيس السيسى و٨ سنوات من الانجازات فى قطاعي الصناعة والتجارة الخارجية

8 YEARS

توجيهات الرئيس ساهمت فى زيادة الاعتماد على الصناعة الوطنية لتلبية احتياجات المشروعات القومية

أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أن قطاعي الصناعة والتجارة حققا تطوراً ملموساً خلال الـ ٨ سنوات الماضية منذ تولى فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسى مقاليد الحكم عام ٢٠١٤، حيث أولت الحكومة المصرية بدعم وتوجيهات من القيادة السياسية اهتماماً غير مسبوق بتطوير القطاعات الصناعية وزيادة معدلات التصدير بإعتبارهما من الدعائم الأساسية للاقتصاد القومى وقاطرة التنمية الاقتصادية الشاملة في مصر، ولدورها المحوري في تحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال توفير فرص العمل أمام الشباب وتحسين مستويات معيشة المواطنين.

وقالت إن الصناعة المصرية إستطاعت أن تحقق العديد من المؤشرات الإيجابية والتى وضعت قطاع الصناعة فى مقدمة القطاعات الاقتصادية حيث يسهم بنسبة ١١,٧٪ في الناتج المحلي الاجمالي، ويستوعب حوالي ٢٨,٢٪ من اجمالي العمالة المصرية، كما بلغت استثماراته حوالي ٤٩ مليار جنيه خلال العام المالي (٢٠٢١/٢٠٢٠) وهو ما يمثل حوالي ٦٪ من اجمالي الاستثمارات العامة، فضلاً عن ارتفاع قيمة الناتج الصناعي إلى حوالي ٩٨٢ مليار جنيه في عام ٢٠٢١، بالإضافة إلى تمتع مصر بقاعدة صناعية متنوعة تشمل حوالي ١٥٠ منطقة صناعية موزعة على كافة محافظات مصر.

وأشارت جامع إلى أن فخامة الرئيس/ عبد الفتاح السيسى قد أرسى دعائم التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة والتي استندت بصفة أساسية على النهوض بالصناعة الوطنية من خلال توفير الأراضى الصناعية المرفقة وإنشاء المدن والمجمعات الصناعية المتخصصة بالإضافة إلى إنشاء شبكة للطرق تغطى كافة أنحاء الجمهورية وتدعم منظومة النقل اللوجستي فضلا عن توفير برامج تمويلية ميسرة لكافة المشروعات الإنتاجية.

وأكدت وزيرة التجارة والصناعة أن مصر تمتلك كافة المقومات الصناعية التى تؤهلها للريادة إقليمياً وقارياً حيث تتوافر بها المواد الخام والكوادر البشرية المؤهلة ومصادر الطاقة التقليدية والمتجددة بالإضافة إلى سياسة الدولة الداعمة للقطاع الصناعي من خلال بيئة ملائمة وحزم تشريعية وإجرائية داعمة للإستثمار الصناعى، مشيرةً فى هذا الإطار إلى إنتهاء الحكومة من إعداد قائمة بـ١٠٠ إجراء تحفيزي للنهوض بالصناعة المصرية وجذب المستثمرين للاستثمار في القطاعات الصناعية المختلفة شملت ٥٨ إجراء قصير الأجل و٣٣ إجراء متوسط الأجل و٩ اجراءات طويلة الأجل، وتم الانتهاء من ٦٦ إجراء منها حتى الآن وجاري الانتهاء من باقي الإجراءات، حيث تستهدف هذه الإجراءات توفير احتياجات السوق المحلية إلى جانب زيادة الصادرات المصرية للأسواق العالمية وفقًا لخطة ممنهجة ترتكز على قبول ورواج المنتج المصري بهذه الأسواق.

ولفتت الوزيرة إلى أنه بالتزامن مع ما شهده الاقتصاد العالمي من تحديات منذ بدء جائحة كورونا فقد وجه فخامة الرئيس بتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص فيما يتعلق بمشروعات البنية التحتية والقومية، والاعتماد على الصناعة المصرية لتوريد احتياجات تلك المشروعات، بما يسهم في تحفيز الإنتاج الوطني من خلال الاستثمار في البنية التحتية كمحرك أساسي للنهوض بالاقتصاد، مشيرة إلى أن أبرز تلك المشروعات تضمن إضافة ما يتخطى ٤٨٠٠ كيلو متر طرق، تطوير منظومة السكة الحديد لنقل البضائع، قناة السويس الجديدة وتطوير الموانئ التجارية وزيادة أطوال الارصفة، وانشاء ٨ مطارات جديدة، انشاء محطات الكهرباء الجديدة، واستصلاح ٤ مليون فدان، وتدشين المشروعات التنموية مثل مشروع تطوير الريف المصري ومبادرة حياة كريمة.

وأوضحت أن تلك المشروعات الاستراتيجية ساهمت في خلق طلب محلى كبير على منتجات القطاعات الصناعية المختلفة واهمها مواد بناء وتشييد، وصناعة الكيماويات، والأثاث، والصناعات الهندسية، وغيرها بهدف توريد حوالي ٧٠٪ من إجمالي احتياجات تلك المشروعات، كما ساهمت تلك المشروعات في إتاحة الفرصة للصناعة المصرية للتوسع وزيادة طاقتها الإنتاجية وتوفير المزيد من فرص العمل، بما يسهم في تحسين مستوى المعيشة للمواطن، لافتةً إلى أن هذه الجهود ساهمت في جعل الاقتصاد المصري اقتصاد جاذب للاستثمارات الأجنبية بالإضافة إلى تسهيل النفاذ للأسواق العالمية من خلال مضاعفة الطاقة الاستيعابية للبنية التحتية لنقل المنتجات وتوفير خدمات لوجستية متطورة والربط مع الطرق الإقليمية والعالمية بما يسهم في تخفيض تكلفة الإنتاج وزيادة تنافسية الصادرات باختصار الوقت المستغرق للنفاذ إلى الموانئ والنهوض بالبنية التحتية الصناعية من مدن صناعية ومجمعات ومدن جديدة وموانئ برية وبحرية تتمتع بكافة الخدمات ذات الصلة.

وأضافت جامع أن قطاع التصدير حظى أيضاً بإهتماماً كبيراً من الدولة المصرية وذلك لدوره المحورى فى منظومة التنمية الاقتصادية التى تتبناها الدولة إذ بلغ إجمالي الصادرات السلعية المصرية فى عام ٢٠١٤ حوالي ٢٢,٢ مليار دولار ارتفعت مع نهاية عام ٢٠٢١ لتصل الى ٣٢,٤ مليار دولار بنسبة زيادة بلغت ٤٦٪ وهو أعلى معدل للصادرات في تاريخ التجارة الخارجية لمصر، وقد ساهمت هذه المؤشرات الايجابية فى اصلاح الخلل فى الميزان التجاري لمصر مع دول العالم والذي بلغ فى نهاية عام ٢٠٢١ حوالي ٤٧,٦ مليار دولار مقارنة بـ ٥٣,٤ مليار دولار فى عام ٢٠١٤.

ونوهت أن الإدارة المصرية نجحت في تحويل التحديات الاقتصادية والصحية العالمية إلى فرص واعدة أمام الصادرات المصرية وهو ما ساهم في النفاد للمزيد من الأسواق الدولية ودخول منتجات جديدة بقائمة الصادرات المصرية بالإضافة إلى زيادة الطلب العالمى على المنتج المصري، لافتة إلى أن جهود الحكومة في هذا الإطار تستهدف استمرار معدلات زيادة الصادرات سنوياً من خلال فتح اسواق جديدة وتعظيم الاستفادة من منظومة الاتفاقيات التجارية التي ترتبط بها الوزارة مع العديد من الاسواق على رأسها السوق الافريقي من خلال اتفاقية الكوميسا واتفاقية التجارة الحرة القارية الافريقية وكذا اتفاقية الشراكة المصرية الاوروبية والميركسور والتجارة الحرة العربية، وتحقيق أقصى استفادة من ترأس مصر لقمة الكوميسا وموافقة الدول الأعضاء على المبادرة المصرية لتحقيق التكامل الصناعي الإقليمي، وتنفيذ شراكات مع عدد من الدول العربية لتحقيق التكامل الصناعي العربي.

وفيما يتعلق بملف المساندة التصديرية وسداد المستحقات المتأخرة للمصدرين لفتت جامع الى انه قد تم حل هذا الامر جذرياً، ويحسب للقيادة السياسية ولحكومة الدكتور مصطفى مدبولي انها ادارت هذا الملف بمهنية كبيرة، حيث تم انهاء ملف المتأخرات من خلال طرح العديد من المبادرات ومنها مبادرة السداد النقدي، وبرامج مساندة المعارض والشحن الجوي ليبلغ اجمالي المساندة التصديرية المنصرفة منذ العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٣ وحتى نهاية شهر مايو ٢٠٢٢ نحو ٥٤,٣ مليار جنيه لعدد تخطى الـ ٢٧٠٠ شركة.

مركز تحديث الصناعة

المراكز التكنولوجية

وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Trade and Industry
الرئيس السيسي و8 سنوات من الإنجازات
فى مجال نقل التكنولوجيا والابتكار
المراكز التكنولوجية
تقديم ٢١ الاف استشارة فنية للورش والمصانع
إجراء ١٩٥ الف اختبار متخصص لتطوير المنتجات الصناعية في مجالات صناعة الأستك والصناعات الغذائية والصناعات التعدينية والرخام وصناعة الأثاث وصناعة الجلود
تأهيل أكثر من ٢٠ شركة من الشركات المصرية العاملة في القطاعات المختلفة للحصول على شهادات الأيزو
تنفيذ أكثر من ٥٠ مشروع لدعم الصناعة الوطنية في مجالات نقل التكنولوجيا الصديقة للبيئة وإدارة المخلفات الصناعية وتقديم الحلول البيئية المبتكرة والتعديل التصميم العلمي للأجهزة المنزلية وتطوير قطاع الأثاث وتطوير قطاع إدباغة الجلود
تعقيم ٨٤٨ طن من النباتات الطبية والعطرية والاعشاب والتوابل بوحدة التعقيم لأكثر من ٥٠ شركة مصدرة
تقديم ٥٨١ دورة تدريبية لرفع كفاءة الكوادر الفنية بالأسكة لنقل وتوطين التكنولوجيا
تنظيم مهرجان وإلى للتصدير المصرية خمس سنوات على التوالي، وتأهيل مصنع سيوة ومجمع تمور الوادي الجديد الحكوميين، وانشاء مخازن مبردة للتمور بالواحات البحرية والداخلة ١٢ مصنع جديد
استفاد من خدمات المراكز التكنولوجية ١٩ الف - و٢٠ شركة في مختلف القطاعات الصناعية
إعداد ١٤٢ دراسة في مختلف المجالات الصناعية ساهمت الأنشطة والخدمات المقدمة من المراكز التكنولوجية في زيادة الإنتاجية وتقليل الفاقد في الإنتاج بنسبة تصل الى ٢٥٪ او بعض المنشآت الصناعية وترشيد استهلاك المواد المختلفة بنسبة ٣٠-٤٠٪ وزيادة نسبة تصدير بعض المنتجات الصناعية بنسبة ٢٠٪ فضلاً عن تقليل استهلاكات الطاقة والمياه بنسبة ١٠-٢٠٪.
تنظيم جائزة للابتكار الصناعي وذلك لتشجيع جهود الشركات المبتكرة للتغلب على تحديات الصناعة المصرية
دعم أكثر من ١٥ علامة تجارية من خلال حماية مركز تكنولوجيا صناعة الجلود ومشروع اعداد استخدام مخلفات المانيوس والهدب من الأقمشة
اعتماد ١٠ مراكز ومعامل مركز الرخام لتوفير اختبارات التصدير للمنتجات
تأهيل أكثر من ٢١١ شركة مصرية في قطاع الصناعات الكيماوية للتسجيل في نظام الـ REACH وايضاً العامة في قطاع صناعة الرخام والجرانيت للحصول على علامة الـ CE MARK.
العمل على تخفيض نسبة الكبريت في صناعة الأسمنت من ٤٨٪ إلى ٢٠٪ بحلول عام ٢٠٢٠ بالتعاون مع مركز بحوث الاسكان والبناء

جهاز التمثيل التجارى

قطاع الاتفاقيات والتجارة الخارجية

المعالجات التجارية

حماية الصناعة الوطنية من الممارسات الضارة في التجارة الدولية
قطاع المعالجات التجارية

- إجراء تحقيق في ٢٩ قضية في مجال المعالجات التجارية (إغراق / دعم / وقاية
- تضمنت القضايا ٢٠ قضية لمكافحة الإغراق .تتقسم الى ٢١ تحقيق أصلي، ٦ مراجعات نهائية ،(٢ مراجعتين مرحليتين، مراجعة مصدر جديد وذلك فيما يتعلق بالمواردات المغرقة لأوانى المائدة من البورسيلين، وأطباق الشق الشق، والمعاطين، والمناديل المبللة، والعطاب الحماية، وأنبوبة،وفلات لنانى أوكشل ،وقطاب الكهربية، وحديد التسليح، وأدوات المائدة من الميلامين، وعمائل الأكترية، وسلفونايد، نفاثلين فورمالدهيد، وخلائط من حديد والسيجاد الميكانيكس، والبولى كلوريد الفينيل PVC وUPVC والحص الإبدام والجودة
- العمل في ٢ قضايا دعم ضد الواردات المدعومة من منتجات الأجبان النصف جافة (الإيدام) .وبولى إثيلين تريثيلات، (PET) وحديد التسليح
- العمل في ٦ قضايا وقاية ضد الزيادة الكبيرة .والمفاجئة في الواردات من منتجات حديد التسليح وبطاريات، والسكر الأبيض، وبولى إثيلين تريثيلات (PET) ومنتجات الألومنيوم
- استصدار ٢٢ قرار وزاري إما بفرض تدابير مؤقته أو نهائية أو استمرار العمل أو تعديل أو إنهاء العمل بالرسوم المفروضة لهذه المنتجات

جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية

جهاز حماية المنافسة
ومنع الممارسات الاحتكارية

- إطلاق استراتيجية جهاز حماية المنافسة للفترة من ٢٠٢١-٢٠٢٥
- الانتهاء من ٧٠٠ حالة فحص ودراسة تناولت قطاعات وأسواق مختلفة تضمنت الرعاية الصحية، والأنشطة العقارية، والأغذية ومواد البناء، والإعلام والنشر، وصناعة السيارات، والصناعات ، الكيماوية، وتكنولوجيا المعلومات، والبترول والغاز الطبيعي والاتصالات، والممسوحات والأغذية، والإلكترونيات والأجهزة ، الكهربائية، والتعليم، والتأمين، والزراعة، وإدارة وتأسيس الشركات.
- إصدار ٨٥٥ قرار تضمن الموافقة على التركز الاقتصادي، وعدم الاختصاص، وعدم المخالفة، وثبوت المخالفة، والتوصيات وغلق الدراسة، وتدابير مؤقتة، وعدم منح الإعفاء، وحفظ البلاغ لانقضائه، وموافقة على الرهون، وموافقة مشروطة على التركز الاقتصادي، وموافقة منح الإعفاء.
- فحص ودراسة ٩٥ إخطار بشأن عمليات الاندماجات والاستحواذات التي تنر في دول السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا)، و٤٣٠ إخطارًا بشأن عمليات الاندماجات والاستحواذات وإقامة الاتحادات داخل مصر
- إبداء الرأي في القرارات والسياسات الحكومية (٥٠ قرار)، ومشروعات القوانين و (تعديلاتها (٢٢ مشروع قانون)، وتعديلات تشريعات المنافسة (٩ تشريعات

الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات

الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات

- استقبال مليون ٧٨٦ ألف رسالة، منها مليون و١٨٦ ألف رسالة صناعية، عدد المقبول منها مليون و٧٩٠ ألف رسالة، والمرفوض ١٥,٧ ألف رسالة، واستقبال ٥٩٩,٨ ألف رسالة غير صناعية، عدد المقبول منها ٥٥٧,٨ ألف رسالة والمرفوض ٤٢,١ ألف رسالة
- فحص ٢ مليون و٢٧,٥رسالة، حيث بلغ عدد الحيثات التي تم فحصها ١٥٠,٤ ألف عينة غذائية و٥٦١,٤ ألف عينة كيميائية و ٢٢,٤ ألف عينة تعادلة و٩٣,٣ ألف عينة صناعية، بينما بلغت عدد العينات المرفوضة على مصلحة الكيمياء ١٩,٥ ألف عينة
- استخراج ٢٢٦,٥ ألف سجل ما بين قيد جديد وتجديد وإضافة، وتضمنت هذه السجلات ١٨,١ ألف سجل مستوردين، و٥١,٦ ألف سجل مصدرين، و١٩,٩ ألف سجل وكلاء تجاريين ومكاتب أجنبية، و٣٥,٥ ألف سجل مستلزمات الإنتاج، و٣١٦٩ سجل مصنوع عقارية، و٧٧٩ شهادة وإعلان شهادة منشأ وتضم الشهادات، شعار جامعة الدول العربية، اتفاق ثنائي، كومبسيد، مركوسور
- اعتماد ٤ معامل جديدة في مطار القاهرة والمطار الجديد وبورسعيد ودمياط
- اعتماد ١٠٩٨ اختبار طبقًا للمواصفة القياسية الدولية أيزو ١٧٠٢٥ بعدد ٨١ معمل للسلع الغذائية والكيميائية في ١٠ فروع بمواني الجمهورية
- اعتماد وتجديد اعتماد ٢٨ معمل للسلع الصناعية طبقًا للمواصفة القياسية الدولية أيزو ١٧٠٢٥ بعدد ٨٥ اختبار
- اعتماد الهيئة طبقًا للمواصفة القياسية العالمية الأيزو ١٧٠٢٠ كأكثر تفتيش في مجال سحب العينات والفحص الظاهري لمواقع التيار الكهربائي

الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة

الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة
فى مجال الجودة

- إصدار ١٨٠٠ مواصفة قياسية مصرية في مختلف المجالات
- إعداد استراتيجية موجهة لاستخدام الأكياس البلاستيك أحادية الاستخدام
- إعداد خطة لإحلال وإدراج منتجات الأدوات الصحية خلاطات المياه للاستخدام المنزلي
- إعداد اشتراطات الحكمة المنسوخة طبقا لأحدث المراجع الدولية والأوروبية
- تمثيل مصر في اجتماعات هيئات التقييس الدولية والأقليمية محل عضوية الهيئة (المنظمة الدولية للتقييس الأيزو، اللجنة الأوروبية للمواصفات، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين هيئة التقييس الأفريقية الأرسو، معهد القياسات والمعايير بالدول ، الاسلامية
- إنشاء ١٢ معمل جديد في مجالات الاختبارات المختلفة واستكمال تأهيل معمل البلاستيك بالإدارة العامة للاختبارات الكيماوية ومعمل مواد البناء والتنشيد
- تجديد وتأهيل ٢٢ معمل خاص بالقياسات والمعايرات الصناعية بعدد ٢٣ بارومتر
- التنسيق مع جهاز حماية المستهلك والرد على ١٠ الاف شكوى سنوياً والعمل على إزالة أسباب شكاوى المستهلكين
- إجراء اختبارات على عينات القمامن من ٣١ شركة لتصنيع الحكمامات في إطار مواجهة تحديات فيروس كورونا
- التسجيل في برنامج سابر السعودي التابع للهيئة السعودية للمقاييس والجودة

مشروع إصلاح التعليم الفنى والتدريب المهنى

دعم وتطوير التعليم الفني والتدريب المهني
TVET Egypt

- تطوير ١٠٠ حقيبة تدريبة لرفع كفاءة المدربين
- بناء قدرات ١١٢٠٠ معلم ومدرب على تطبيق المناهج الجديدة والجودة
- إعداد ١٤٦ منهج دراسي مبني على الجدارات تم تدريسهم لأكثر من ١٦ ألف طالب وطالبة
- بناء قدرات أكثر من ٢٥٠ مطوري مناهج على كتابة وحدات الجدارات
- بناء قدرات أكثر من ١٠٥٠ مقيماً من القطاع الخاص على مهارات التقييم النهائي لطلبة الدبلومات
- استفادة أكثر من ٢٢,٥ ألف طالب وطالبة بالمواد الخام التي تم توريدها لتطبيق مناهج الجدارات الجديدة
- بناء قدرات أكثر من ١٨٠٠ من القيادات المتوسطة والعليا على مهارات القيادة وإدارة الأزمات والتواصل والتخطيط الاستراتيجي والمتابعة والتقييم
- إعداد ٥٠ برنامج تدريبي قصير على عدد من المهارات ذات الأولوية في سوق العمل
- تدريب أكثر من ٢٠ ألف من العمالة الحالية- بقطاع السياحة على المهارات الفندقية
- تدريب ٥ الاف باحث عن عمل على مهارات تأهيلية للالتحاق بسوق العمل
- توفير أكثر من ٢٧٠٠ فرصة تدريب مهاري مدفوع الأجر بالقطاع الخاص لطلبة التعليم الفني
- اقامة ٨ ملتقيات توظيف بمشاركة من ١٢٠ شركة، و ٥ الاف باحث عن عمل، و تعيين أكثر من ١٦٠٠ في وظائف لائقة
- تدريب أكثر من ١٨٠ ميسر توجيه وإرشاد مهني وريادة الأعمال لما يزيد عن ١٤٢ ألف طالب بالمدارس ومراكز التدريب الفنية

مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهنى

توفير العمالة الفنية المدربة فى القطاع الإنتاجي
مصلحة الكفاية الانتاجية والتدريب المهني

- تخريج ٩٠ دفعات تضم ٩٦,٦ ألف طالب وطالبة في جميع التخصصات المتاحة في كل عام تدريبي بمتوسط نسبة نجاح ٨٤,٥٪
- تخريج ٧ دفعات في فوق متوسط في تخصصات ميكاترونكس - صناعة - أخرى) اعتبارا من العام التدريبي ٢٠١٦ (أول دفعة) وحتى ٢٠٢٢ العدد ١٥٠ طالب وطالبة بنسبة نجاح ٩٨,٨ طالب وطالبة
- تطوير وتأهيل ١٩ مركز تدريب مهني و ٥ مناطق تدريبية بالقاهرة والمحافظات
- تطوير ١٢ مهنة من مهن الصلحة في عدة مجموعات مهنية هي (الهندسية والميكانيكية - الكهربية والإلكترونية - الطباعة)
- استحداث مهنة باعة الجلود بمركز دار السلام ونظام تبادل مهنة الصناعات الجلدية بمركز الأميرية
- تطوير مركز الصناعات النسيجية بشبرا الخيمة في مهنة المغزل والتسريح والتريكو
- افتتاح ٦ محطات جديدة بالجيزة والغربية مع عمل صيانة لمحطات تدريبية جديدة بالإسكندرية ودمياط
- استحداث مهن جديدة مثل صيانة وإصلاح ماكينات الطباعة - التريد والتكييف - الصلم - الخراطة - الصيانة الميكانيكية) - أعمال الصلج - صيانة أجهزة مكتوبية منزلية - الإلكترونيات صناعية ملابس جاهزة - تجارة الساب - طباعة أوفست) والانتهاء من استصدار أول مواصفة مهنية لمهنة التبريد والتكييف
- استحداث تخصص الطاقة بنظام الجدارات وتطبيقه في مراكز (المطلات - أسيوط- الأميرية التجريبي
- استحداث عدة تخصصات - بالاضافة الى بعض المهن التى تم استحداثها بمركز الأسمرات التابع للمصلحة والتى تخص الحرف اليدوية مهنة تشكيل الزجاج - التطريز اليدوى طباعة السلك السكرين والتغليف - تشكيل المعادن وتصنيع الحلى)
- افتتاح مركز تدريب مهني دمياط بعد الانتهاء من تطويره- (قسم الأثاث والتجارة)
- إنشاء مركز تدريب مهني بحي الأسمرات لخدمة أهالي المنطقة
- فوز المصلحة بالمركز الخامس في مسابقة بوابة الإبتكار ٢٠١٨ والمركز الأول في مسابقة نوفا ٢٠١٩، والمركز الثاني بمسابقة ، شركة جائزة الإبداع المصرية لريادة الأعمال لعام ٢٠٢٠
- والمركز الأول في مسابقة مهارات مصر الثالثة ٢٠٢١ في مجالات إدارت الأشياء والجرافيكس والانسان الآلي
- تنفيذ ٨٠٠ برنامج تدريبي في مجال التدريب المهني والفني استفاد منها ١٥٠٠ دارس من داخل المصلحة
- تنفيذ ١٠٠٠ برنامج تدريبي لعدد ١٠٠٠٠ متدرب من خارج المصلحة يمثلون ٢٢٢ شركة
- افتتاح مركز تدريب مهني دمياط بعد الانتهاء من تطويره قسم الأثاث والتجارة) من خلال المنصة الإيطالية-)
- تطوير مصانة مصانة الأحذية من نظام تخصصي إلى نظام وحدات تدريبية

المعهد القومى للجودة

المعهد القومي للجودة

- تنفيذ ٢٢٧ دبلومة وبرنامج تدريبي لـ ٤١٩٨ متدرب في مجالات الجودة المختلفة
- تنفيذ برامج تفاعلية عبر خاصية الفيديو كونفرانس للمواصفات القياسية في نظم إدارة الجودة والابتكار والحوكمة لعدد ١٩٩٠ متدرب
- مراجعة نظم الجودة لـ ٢٨٢ منشأة صناعية إلى جانب إصدار شهادات الصلاحية لجهات التأهيل والتدريب لـ ٢٨٢ جهة
- إعتماد ٣١ مقدر تدريبي في مجال الجودة
- اصدار ١٤٠ رخصة مزاولة مهنة في مجالات الجودة ونظم الإدارة الدولية لمسميات استشاري جودة - مدير جودة اخصائي مراقبة) (وتوكيد الجودة)
- إطلاق الجائزة القومية للتميز في القطاعات الفرعية والنسيجية والبتروكيماوية
- تشكيل لجان من كليات متخصصة من ثلاث جامعات مصرية لتأهيل مدربي ذوي الاعاقة وإعداد القواعد والمعايير الخاصة لاعتماد العاملين في مجال جودة تأهيل ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة وقد تم اصدار ١٤٤ رخصة مزاولة مهنة والمتمثلة في ٦ مستويات تبدأ من مساعد اختصاصي وتنتهي بدرجة استشاري

مجلس الوطنى للإعتماد

المجلس الوطنى للإعتماد
فى مجال الإعتماد

- المحافظة على الاعتراف الدولي من المنظمات العالمية للاعتماد ILAC/ IAF والاعتراف الاقليمي العربي من الجهاز العربي للاعتماد ARAC وتم تجديده حتى عام ٢٠٢٥ والاعتراف الاقليمي من المنظمة الأفريقية للاعتماد AFRAC وتم تجديده حتى عام ٢٠٢٥ والاعتراف الاقليمي من المنظمة الأوروبية للاعتماد EA وتم تجديده حتى عام ٢٠٢٤
- تنفيذ عدد من عمليات اعتماد / تمديد مجال اعتماد / تجديد اعتماد لما يزيد عن (١٠٠) جهة تنفيذ مطابقة (معامل اختبار / معايرة / طبية / علب شرعي / معامل البنوك الجيوبة وجهات منح شهادات نظم الإدارة والجودة والبيئة والسلامة والصحة المهنية وكفاءة الطاقة وجهات التفتيش وجهات تقييم الكفاءة الفنية وجهات منح شهادات المنتجات والأفراد) وذلك خلال الفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠.
- استمرار العضوية المجلس بلجان منظمة الأيزو العالمية وخاصة اللجان الفنية ISO/TC والمختصة بالحوكمة ومكافحة الرشوة ونظم إدارة التوافق وحماية الشهود
- توقيع مذكرات تفاهم مع جهات اعتماد دولية مثل أجهزة الاعتماد في تونس، بيلاروسيا، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، البرازيل، أزبكستان، إيطاليا، الإمارات العربية المتحدة، ساحل العاج
- بدء التجهيز لإجراءات الاعتراف الدولي بمنظومة التعليم الفني في مصر بالاشتراك مع منظمة ILO/ الألمانية تكميلية مانحة والتي ستحصل عليها هيئة اتقان المصرية
- التوسع في اعتماد جهات منح شهادات الحلال خارج مصر حيث يتم التوسع الفنيا وتم اعتماد جهات في أسبانيا وأستراليا والبرازيل وأوروجواي والفلبين

صندوق تنمية الصادرات

وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Trade and Industry
المركز الاعلامي

الرئيس السيسي و8 سنوات من الإنجازات

المساندة التصديرية ورد الأعباء التصديرية
صندوق تنمية الصادرات

- بلغ اجمالي ما تم صرفه من الصندوق للمصدرين خلال الفترة من العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٣ وحتى نهاية شهر مايو ٢٠٢٤ نحو ٩٤.٣ مليار جنيه لعدد ٢٧٠ شركة.
- تنفيذ مبادرة السداد الفوري للمستحقات، حيث بلغ السداد حتى الآن ٢٦.١ مليار جنيه لعدد ١٩٣٢ شركة.
- صرف كفالة المبالغ الواردة للصندوق من وزارة المالية والجهات الأخرى فيما يخص صرف المساندة المستحقة للمصدرين، حيث تم صرف مبلغ ٢٨.٢ مليار جنيه نقدا خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٣ وحتى نهاية مايو ٢٠٢٤ تمثل كفالة المبالغ التي وردت حتى ذلك التاريخ
- دراسة القطاعات التصديرية المختلفة وتحليل نقاط القوة والضعف لعمل الصناعات الموجودة بتلك القطاعات. وتطوير الصادرات من القطاعات المستبعدة وعدد الشركات وحجم الصادرات المستهدفة لكل منها.

- دراسة وتقييم أداء البرامج المختلفة لرد الاعباء التصديرية المستفيدة من الصندوق وتحليل النتائج لتقييم الاداء العام ومدى تحقق الأهداف المختلفة والارتقاء بمنظومة الصادرات المصرية
- صياغة وتنفيذ برنامج رد الأعباء التصديرية في ٢٠١٧/٧/١ - وما يتضمنه من معايير وقواعد روعي فيها رفع كفاءة صرف المبالغ المخصصة ووضوح وسهولة تنفيذ البرنامج وأيضا ضمان كفاءة مراقبة التنفيذ والاشتراك مع الجهات المعنية. وتطبيق النظام
- إجراء دراسة مقارنة لتجارب الدول المختلفة والتي لديها برامج لدعم وتنمية الصادرات من حيث المناهج والمعايير المستخدمة لدعم الصادرات والقواعد والأدوات المستخدمة ومدى فاعليتها
- صياغة البرنامج الجديد لرد أعباء الصادرات اعتبارا من مطلع شهر يوليو عام ٢٠٢٤ يراعى المتغيرات الاقتصادية الجديدة بعد بناء طوكورنا وتنفيذ أهداف الحكومة فيما يتعلق بتشجيع التصنيع والتصدير وتعميق الصناعة

هيئة تنمية الصادرات

وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Trade and Industry
المركز الاعلامي

الرئيس السيسي و8 سنوات من الإنجازات

هيئة تنمية الصادرات

- تنظيم ٣٤ مشاركة مصرية بالمعارض الدولية المتخصصة وتنظيم ١٠ بعثات تجارية. اسبوعين تجاريين، و ٣٤ بعثة مشترين أجانب
- تنظيم لقاءات ثنائية بين الشركات المصرية والصينية على هامش فعاليات المنتدى الاقتصادي المصري الصيني لمقاطعة هونان الصينية
- اطلاق البوابة الإلكترونية للصادرات المصرية EXPOEGYPT لتكون بمثابة منصة التكاملية لتوفير المعلومات والدراسات الخاصة بالتصدير، الفرص التصديرية والمنافسات الدولية والخدمات اللوجيستية
- استصدار عدد من القرارات الوزارية لتحسين وتيسير بيئة التصدير
- اعداد ١٥١ دراسة متنوعة في مختلف القطاعات التصديرية
- اعداد ٢٦ ملف لمختلف الدول المستهدفة شاملة احصائيات عن التجارة الخارجية في مصر والعالم عن المنتجات الواعدة. وأهم الدول المصدرة والمستوردة. وأتاحتها مجانا من خلال بوابة الصادرات المصرية
- اعداد دراسة بهدف تطوير منظومة الحاويات الفارغة من وإلى موانئ التصدير في مصر بتمويل من مشروع مبادرة التجارة الخضراء
- اختيار الهيئة كمكتب ولك رئيسي في معرض التجارة البينية الافريقية المنعقد بدولة رواندا خلال ٢٠٢١ واختيار رئيس الجهاز التنفيذي للهيئة كمسفير للترويج للمعرض

- اعداد تقارير دورية (شهرية - ربع سنوية - نصف سنوية - سنوية) عن حركة التجارة الخارجية لمصر لتعديد من الجهات المعنية بالتصدير في مصر ومجتمع رجال الاعمال والمصدرين
- اطلاق مبادرة التجارة الخضراء GTI من مجمع السادس من اكتوبر بهدف تعزيز اداء سلاسل القيمة البستانية الموجهه نحو التصدير
- تنظيم المعرض الأفريقي الأول للتجارة البينية خلال شهر ديسمبر ٢٠١٨ بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والبنك الأفريقي للتصدير بمشاركة ١٠٠ شركة من ١٢ دولة افريقية
- تنفيذ البرنامج الأول لتدريب المصدرين بالقاهرة والذى تضمن تدريب مسئولي واخصائي التصدير لعدد (٥٠) شركة من القطاعات التصديرية المستهدفة
- حل ٥٥ مشكلة تصديرية
- فوز الهيئة بجائزة أفضل منظمة ترويجية في العالم لعام ٢٠١٨ من مركز التجارة الدولي لتميزها في تعزيز أنشطة التجارة الخارجية
- فوز الهيئة بجائزة التميز المؤسسي وجائزة أفضل موقع الحكومي للحكومات العربية لعام ٢٠١٨ من أكاديمية جوائز التميز بدولة الإمارات

الهيئة العامة للمطابع الاميرية

وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Trade and Industry
المركز الاعلامي

الرئيس السيسي و8 سنوات من الإنجازات

الهيئة العامة للمطابع الأميرية

- اطلاق بوابة التشريعات والاحكام المصرية لنشر القاعدة القانونية وتتضمن البوابة قرارات الدولة القانوني من كافة التشريعات والقرارات الصادرة من (قوانين - مراسيم بقوانين - قرارات جمهورية - قرارات مجلس الوزراء - قرارات وزارية - قرارات الهيئات والديوبات
- اضافة نشاط طباعة الكتب بطريقة برايل وتزويد الهيئة بماكينات الطباعة بطريقة البرايل للمكفوفين تغذية شريطية لطباعة الكتب المختلفة وقد تم طباعة العديد من كتب التربية والتعليم وبعض الكتب الثقافية بطريق برايل كما انه تم اضافة خدمة طباعة اصدارات الجريدة الرسمية والوقائع المصرية بطريقة برايل
- الاعتماد على ماكينات الحفر بالليزر لإخراج المطبوعات
- اضافة نشاط الطباعة بالأحبار الخاصة أحبار مغناطيسية. حبر حراري. حبر بو في

- بدء باعكورة انتاج ورق التصوير (تايجا مصر) لتلبية احتياجات العملاء من ورق التصوير للأكشاك التصوير والمطابعات الليزر
- طرح مناقصة عامة لتوريد خط انتاج ورق حراري بكفالة مشتملاته ويعتبر الشروع الأول من نوعه بالاعتماد على المنتج المحلي من الورق وانتاج الورق الحراري وتوفير منتج محلي جديد لخدمة وسائل وماكينات الدفع الالكتروني
- البدء في انشاء فرع جديد للهيئة بالعاصمة الادارية لخدمة كافة القطاعات الحكومية بالدولة

مركز تدريب التجارة الخارجية

وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Trade and Industry
المركز الاعلامي

الرئيس السيسي و8 سنوات من الإنجازات

مركز تدريب التجارة الخارجية

- تنفيذ اجمالي عدد 818 برنامج لاجمالي عدد 31365 متدرب وذلك كالآتي:
- تنفيذ عدد 550 برنامج مزاولة التصدير لاجمالي 16596 متدرب
- تنفيذ 123 برنامج سواولة الاستيراد لاجمالي 12106 متدرب
- تنفيذ 18 دورة من برنامج إعداد أخصائي التصدير لاجمالي 308 متدرب
- تنفيذ 27 دورة من البرنامج الأساسي للتصدير لاجمالي 494 متدرب
- تنفيذ 3 دورات من برنامج المسعر للتصدير لاجمالي 33 متدرب
- تنفيذ دورتين من برنامج لوجستيات التصدير لاجمالي 20 متدرب
- تنفيذ دورتين من برنامج الباب الدفع والمصطلحات التجارية لاجمالي 21 متدرب
- تنفيذ دورة من برنامج "خطة تسويق الصادرات" لاجمالي 20 متدرب
- تنفيذ دورة من برنامج "الاشراف بالمعارض التجارية" لاجمالي 17
- تنفيذ دورتين من برنامج "إدارة مخاطر الصادرات" لاجمالي 41 متدرب
- تنفيذ دورتين من برنامج "تحليل المعلومات التجارية" لاجمالي 26 متدرب
- تنفيذ دورتين من برنامج "الاتفاقيات التجارية" لاجمالي 45 متدرب
- تنفيذ 5 دورات من برنامج "التتبع للمحاصلات الزراعية" لاجمالي 119 متدرب
- تنفيذ 3 دورات من برنامج "التسويق الالكتروني" لاجمالي 43 متدرب
- مشروع "التدريب والتشغيل من أجل التصدير" تضمن 22 برنامج "إعداد أخصائي التصدير" لعدد 591 متدرب.
- تنفيذ برنامج "حرفي" لرفع مهارات رواد الأعمال حيث تم تنفيذ 17 برنامج لاجمالي 288 متدرب
- تنفيذ برنامج "نظام إدارة الأعمال" بالتعاون مع هيئة التعاون الدولي اليابانية (جايكا) تضمنت 6 برامج لـ100 متدرب من الدول الأفريقية أعضاء اتفاقية الكوميسا، 90 برامج في "التسويق الدولي وإعداد الخطة التصديرية" لاجمالي 55 متدرب من الدول العربية
- توقيع بروتوكول تعاون مع جمعية المصدرين المصريين واتحاد الصناعات المصرية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لتنفيذ برنامج حاضنة التصدير EIP، حيث تم تنفيذ عدد ٦ برامج لاجمالي عدد ١٠١ متدرب
- تنفيذ 3 دورات من برنامج "تدريب المدربين" لاجمالي 28 متدرب في إطار مشروع "مسارة التجارة الخضراء"
- تنفيذ برنامج "تمكين الانتماء وتمويل الصادرات" بالغرفة التجارية الصناعية بالمدينة المنورة لـ2 متدرب.
- تنفيذ دورتين من برنامج "التسويق الدولي وتحليل المعلومات التجارية" بالمملكة العربية السعودية لـ30 متدرب

السياسات البيئية

وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Trade and Industry
المركز الاعلامي

الرئيس السيسي و8 سنوات من الإنجازات

مجال السياسات البيئية

- توقيع بروتوكول تعاون بين جهاز شئون البيئة والهيئة العامة لتنمية الصناعية لتنظيم عمل المهتمين في التفتيش على المنشآت الصناعية، التوافق على اصدار موافقات بيئية طبقا للمراجعات البيئية السنوية
- تشكيل لجنة للمرور على محطات الصرف ووحدات المعالجة للصرف الصناعي والصحي حيث تم الانتهاء من معاينة جميع محطات الصرف الصناعي والصحي بالجمهورية على ٣ مراحل وإعداد تقارير بتلك المداخل وموقف المحطات الحالية، والخطوات التصحيحية والاستثمارات المطلوبة
- التنسيق مع وزارة البيئة ومصنعي الأسمنت واتحاد الصناعات المصرية والتوصل لآلية لتنفيذ لاستخدامات الوقود البديل من المخلفات بمصانع الأسمنت وترتب على ذلك صدور قرار وزيرة البيئة بشأن تنظيم عمل مصانع الأسمنت في استخدام الوقود البديل من المخلفات بجانب استخدام الفحم
- تقييم حوالي ٩١ شركة وتحالفات أجنبية راغبة في الاستثمار في تحويل المخلفات لطاقة. وتأهيل ٥٢ شركة منهم ٢٥ شركة مصرية و٢٧ شركة أجنبية

- المشاركة في اعداد استراتيجية وطنية للحد من استخدام الأكياس البلاستيكية أحادية الاستخدام
- المشاركة في إعداد الاستراتيجية الوطنية للنفوجات المناخية لمصر حتى عام ٢٠٥٠
- المشاركة في إعداد دراسة آلية إلزام المنشآت الصناعية بإنشاء محطات معالجة داخلية لمياه الصرف الصناعي
- المشاركة في لجنة دراسة وتحديد الاشتراطات والمعايير والمواصفات الخاصة باستيراد المخلفات غير الخطرة
- المشاركة في لجنة التسيير الخاصة بصياغة الأستراتيجية الخاصة بالهيدروجين والأمونيا الخضراء

الهيئة العامة للمعارض والمؤتمرات

وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Trade and Industry
المركز الاعلامي

الرئيس السيسي و8 سنوات من الإنجازات

مجال المعارض والمؤتمرات
حصاد المشاركة المصرية بمعرض إكسبو 2020 دبي

- حقق جناح مصر بالإكسبو مؤشرات متميزة بالتصنيفات العالمية المعمدة حول الإكسبو حيث فاز بالمركز الثالث على مستوى الاجنحة متوسطة المساحة المشاركة في اكسبو ٢٠٢٠ دبي من حيث التصميم الداخلي وذلك في إطار المسابقة الرسمية التي نظمها المكتب الدولي للمعارض، إلى جانب حصوله على المركز الثاني بعد دولة بيرو في تصويت الجماهير الذي أجرته مسابقة أفضل الدول المشاركة بالإكسبو التي نظمتها مجلة Exhibitor للمعارض والفعاليات الدولية، حيث شارك بالمسابقة 40 جناح من أفضل الأجنحة بإكسبو.
- تخطي عدد زوار الجناح المصري على مدار الأشهر الستة للإكسبو 1.5 مليون زائر من مختلف دول العالم.

الهيئة العامة للمعارض والمؤتمرات

- الترخيص لعدد 129 معرض خارج مصر، و177 معرض داخل مصر بإجمالي (306) تصريح لمعارض.
- تنظيم 265 معرض بنظام اشتراك مجمع منهم 214 معرض متخصص و51 معرض دولي عام ومنتجات بالإضافة إلى 120 معرض كاشتراك منفرد لعدد 750 شركة.
- تنظيم 276 معرض داخلي
- تنظيم 39 حفل و26 مؤتمر.
- تطوير المبنى الإداري بمركز المؤتمرات وشبكة كهرباء صالات العرض.
- تطوير مجمع صالات العرض وتنفيذ اشتراطات الحماية المدنية بها.
- مشروع رفع كفاءة نظام الحريق بصالة الاستضار وصالة (19).
- إعادة تأهيل قاعات المؤتمرات

الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن

وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Trade and Industry
المركز الاعلامي

الرئيس السيسي و8 سنوات من الإنجازات

الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن

- موافقة مجلس النواب على إصدار القانونوقم ١١٠ لسنة ٢٠٢١ والذي يمكن الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن من احكامه وفقا على كافة مراحل تداول القطن داخل المغازل المحلية
- حصول كل من معامل الأكفوا لاب بالإدارة المركزية لاختبارات الرطوبة ومعامل اختبار الصفات الطبيعة وعدد العقد بالإدارة المركزية لاختبارات وبحوث الغزل والتيلة بالهيئة على اعتماد الأيزو من المجلس الوطني للاعتماد
- تشغيل معمل اختبارات الصفات الطبيعية بمحطيع القيد المطور واستخدام الباركود كأحدث الأساليب التكنولوجية لادخال البيانات الخاصة بالعينة المختبرة مع ربطه بقاعدة بيانات المركز الرئيسي بالإدارة المركزية بسموحة
- انضمام مصر لمبادرة قطن أفضل بالتعاون مع منظمة اليونيدو وإشراف الهيئة على تداول القطن في كافة مراحله .
- تزويد مختلف قطاعات الهيئة بجميع المحافظات بأحدث أجهزة بمجال تكنولوجيا المعلومات، وأهمها إطلاق تطبيق الحكتروني رقمي لنظم الباركود يتم من خلاله طباعة بطاقة بيانات لكل بالة للتلافي التلوث بأحبار التعريف

- تزويد قطاعات الهيئة بأحدث أجهزة الخواص(سرعر) لتتم الاحتفاظ بالبيانات وإصدار الشهادات ورفع النتائج على الموقع الالكتروني للهيئة مما يتيح للعملاء سهولة الوصول لنتائج الاختبارات
- ربط جميع مناطق الهيئة على مستوى الجمهورية بشبكة ربط مؤسسة VPN وتزويد المناطق ومركز التوثيق والمعلومات بأحدث الأجهزة
- تزويد المعامل بمجموعة من الأجهزة الحديثة تضمنت جهازين لتكييف العينات لضبط المحتوى الرطوبي للعينة وفقا للمواصفة القياسية العالمية للاختبار، وجهاز لتحليل الشوائب لتقدير نسبة الشوائب في القطن، وجهاز لتحليل الألياف بواسطة ميكروسكوب الكتروني لتلد برالتومة والنضج الفعلي للشعرة والكشف عن الخلط بين الألياف إلى جانب جهاز لتقدير نسبة الأسجاع الرطوبي بالقطة
- توقيع بروتوكول تعاون بين الهيئة ومعهد بحوث القطن لوضع خطة شاملة للرقصة حيث تتضمن – بنود بروتوكول التعاون (التتبع لبالات القطن تكويد البيانات – الرتبة الرقمية) بما يتماشى مع النظام العالمي

الهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية

وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Trade and Industry
المركز الاعلامي

الرئيس السيسي و8 سنوات من الإنجازات

الهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية

- تنفيذ مشروع منطقة الصناعات النسيجية المتخصصة بكفر الدوار (المرحلة الثانية) بمحافظة البحيرة على مساحة ٥٢٠ فدان و٩ بتكلفة ١٠٠ مليون جنيه حيث تم الانتهاء من أعمال المرحلة الثانية بنسبة إنجاز ١٠٠٪ بمساحه ١٧٠ ألف متر مسطح مكونة من ٢٠ مصنع وقد تم التشغيل باستثمارات ٢.٥ مليار جنيه
- تنفيذ مشروع المنطقة الصناعية بالمحلة الكبرى المرحلة الأولى على مساحة اجمالية ١٤٢٠ ألف متر مربع وبتكلفة ٥٠٠ مليون جنيه

- الانتهاء من تنفيذ مجمع مرغم للصناعات البلاستيكية بمحافظة الاسكندرية وتوفير عدد ٢٤٠ وحدة صناعية جاري تشغيلها من قبل المستثمرين ونسبة الإشغال ٨٠٪
- تأهيل وتسويق وإدارة مجمع مرغم للصناعات البلاستيكية بمحافظة الاسكندرية والقاء على مساحه ١٥ فدان وبتكلفة ٥٥ مليون جنيه بالاضافة الى تأهيل شبكات (الصرف الصحي - التغذية - بالمياه- طرق - محطة معالجة - شبكة حريق تتسيق موقع عام

مصر تشارك بالمؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية

الوفد المصري ينتصر لحقوق الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء ... وإصدار إعلان وزاري يتضمن قراراً بشأن الاستجابة الطارئة لمواجهة أزمات الأمن الغذائى

استضافت مدينة جنيف السويسرية فعاليات المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية وذلك خلال الفترة من ١٢-١٥ يونيو الماضي، حيث شاركت مصر بوفد رفيع المستوى برئاسة السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة وقد شارك الوفد المصري بالعديد من الاجتماعات الرسمية والفعاليات المنعقدة على المستويين الاقليمي والعالمي الى جانب عقد عدد من اللقاءات مع وفود الدول العربية والافريقية المشاركة.

كلمة مصر خلال المؤتمر الوزاري

اكدت السيدة/ نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة التزام مصر الكامل بدعم النظام التجاري متعدد الاطراف وتفعيل دوره في مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية الحالية، مشيرة الى الدور الهام لمنظمة التجارة العالمية في تنمية معدلات التجارة الدولية وتطوير سلاسل القيمة ودمج الدول النامية والاقل نموا في الاقتصاد الدولي.

واشارت الوزيرة الى ضرورة التوصل لنتائج تسهم في مواجهة ازمة الغذاء العالمية وتعزيز الامن الغذائي العالمي بالاضافة الى توفير وتسهيل الوصول للقاحات والادوية والمستلزمات الطبية، معربة عن تقديرها للجهود الكبيرة التي قامت بها المنظمة والدول الاعضاء على مدار الأعوام السابقة في مواجهة صعاب وتحديات

أظهرت ضرورة النظام التجارى متعدد الأطراف لرعاية وتنظيم العلاقات التجارية وتحقيق التنمية المستدامة ورفع مستويات المعيشة

واشارت جامع الى اهمية ان يسهم هذا الاجتماع في استعادة مصداقية النظام التجاري متعدد الأطراف، وإثبات تمتعه بالقدر الكافي من المرونة للاستجابة للتحديات التي يشهدها العالم حاليا سواء الازمات الصحية، والاقتصادية والجيوسياسية من خلال التوصل إلى مخرجات تساهم بشكل ملموس وفعال في معالجة أثار تلك التحديات وبناء نظم أكثر قدرة على مواجهة الأزمات المستقبلية، وتعزيز أركان نظام تجاري يتسم بالعدالة والشمولية واحترام القواعد.

ولفتت الوزيرة الى ضرورة ابقاء البعد التنموي في صلب كافة المخرجات التي ستصدر عن المؤتمر، مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات التنموية للدول النامية والأقل نموا الأكثر تأثرا بالتحديات العالمية الراهنة، بهدف تحقيق تعافي اقتصادي سريع ومستدام.

واكدت جامع ضرورة التوصل إلى قرار بشأن مقترح الإعفاء المؤقت من تطبيق بعض أحكام اتفاق الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية لضمان حصول الدول على فرص متساوية في الوصول الى اللقاحات وأدوات التشخيص والعلاجات اللازمة لمواجهة جائحة كورونا، مشيرةً الى أهمية قيام الدول الأعضاء بتعزيز وتشجيع نقل التكنولوجيا للدول النامية والاقل نموا بهدف تعزيز قدراتها التصنيعية ، والتكنولوجية والعلمية المتعلقة بتحديات الصحة العامة .

ونوهت وزيرة التجارة والصناعة الى ان تفاقم أزمة الغذاء العالمية الحالية تؤكد محورية ملف مفاوضات الزراعة وأهمية الوصول إلى مخرجات تنموية وعادلة تسهم في مواجهة التحديات؛ من خلال معالجة الخلل القائم باتفاق الزراعة فيما بين الدول النامية والدول المتقدمة بما في ذلك إيجاد حل دائم للتخزين الحكومي لأغراض الأمن الغذائي، وآلية الوقاية الخاصة للدول النامية، وإصلاح الاختلالات الهيكلية في محور الدعم المحلي مع إعطاء الدول النامية لاسيما الدول المستوردة الصافية للغذاء والدول الأقل نموا القدر المناسب من المساحة والادوات لوضع استراتيجيات ملائمة تمكنها من زيادة انتاجها المحلي من السلع الاستراتيجية المعنية وذلك وفقاً لأحكام منظمة التجارة العالمية .

وفيما يتعلق بمفاوضات دعم مصايد الأسماك، اشارت جامع الى ثقتها في قدرات الدول الاعضاء للتوصل إلى اتفاق يدعم أهداف التنمية المستدامة ويوفر القدر اللازم من أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية والأقل نموا التى تراعى الاعتبارات التنموية للدول النامية والأقل نموا ويحقق التوازن في الحقوق والالتزامات بين الدول.

واكدت الوزيرة أن تحقيق تعافى الاقتصاد العالمي بشكل سريع ومستدام يتطلب تمكين الدول النامية من بناء نظم اقتصادية أكثر مرونة تقوم على التنوع الاقتصادي والانخراط بدرجة أكبر في النظام التجاري متعدد الأطراف، الامر الذي يستلزم مراجعة وتفعيل كافة أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية بأجندة الدوحة للتنمية لجعلها أكثر دقة وفاعلية وقابلية للتنفيذ.

ونوهت جامع الى اهمية التوافق خلال المؤتمر على تدشين حوار حول برنامج إصلاح منظمة التجارة العالمية، ومنح الأولوية للوصول إلى حل فوري لأزمة جهاز الاستئناف، على أن يتضمن هذا البرنامج محددات العمل المستقبلي للمنظمة في هذا الشأن بما يتوافق مع مبادئها واهدافها، لافتة في هذا الصدد الى اهمية ان يتسم البرنامج بالعدالة والتوازن ويضع في اعتباره التحديات التي تواجهها الدول النامية والأقل نموا وكذا مساهمات هذه الدول ومقترحاتها حول سُبل إصلاح المنظمة بشكل يعزز من مشاركتها في النظام التجاري متعدد الأطراف.

واكدت الوزيرة موقف مصر الداعم لحصول فلسطين وجامعة الدول العربية على صفة المراقب في مجالس وهيئات ولجان منظمة التجارة العالمية والمؤتمرات الوزارية، بالإضافة إلى أهمية اعتماد اللغة العربية لغة رسمية بالمنظمة، وكذا وضع معايير واضحة ومحددة لتسهيل واسراع عملية انضمام الدول النامية والأقل نموا.

اجتماع وزراء التجارة الأفارقة

ترأست السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة وفد مصر المشارك في اجتماع وزراء تجارة الدول الأفريقية الأعضاء بالمنظمة حيث أكدت الوزيرة في كلمتها على أهمية تعزيز الجهود المشتركة بين دول القارة الإفريقية لمواجهة التحديات الاقتصادية والصحية التي يشهدها العالم حاليا، مشيرة إلى أهمية العمل على توافق الرؤى بين دول القارة لتبني موقف موحد يعكس مصالحها المشتركة داخل منظمة التجارة العالمية.

وأشارت الوزيرة إلى أهمية قيام منظمة التجارة العالمية بدور فعال في مواجهة الجوائح من خلال تيسير الحصول على العلاجات واللقاحات، والمستلزمات الطبية لاحتواء الجائحة، لافتة إلى أن الدول الإفريقية لم تلمس وبعد مرور ما يقرب من عامين ونصف من تفشي الجائحة أي نتائج حقيقية في هذا الشأن، وأصبحت تعاني من تداعيات أخرى فيما يتعلق بالأمن الغذائي نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية.

ولفتت جامع إلى ضرورة تضافر جهود الوزراء الأفارقة خلال المؤتمر الوزاري الثاني عشر لجعل محور التنمية أساس لكافة المخرجات التي ستصدر عن المؤتمر، وضمان أن يعكس العمل المستقبلي البعد التنموي ويأخذ في الاعتبار احتياجات الدول النامية لا سيما الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء، واعتبارات واحتياجات الدول الاقل نمواً.

ونوهت الوزيرة إلى أهمية إعطاء الأولوية

للوفاء بالمسائل المتعلقة بالأمن الغذائي، والعمل على الدفع بالمقترح الذي تقدمت به مصر بالنيابة عن المجموعات الإفريقية والعربية والدول الأقل نموا سعياً للوصول من خلال منظمة التجارة العالمية للاستجابة لتحديات الأمن الغذائي في الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء والدول الأقل نموا وذلك من خلال وضع برنامج عمل يهدف لتحسين فاعلية تنفيذ قرار مراكش الخاص بالإجراءات المتعلقة بالآثار السلبية المحتملة لبرنامج إصلاح الزراعة على هذه الدول، ويتضمن التوصل إلى فهم بشأن الجوانب التجارية لإيجاد آلية تمويل تعويضية تضمن لهذه الدول تمويل المستويات العادية لواردتها من الغذاء، وإعطائها الحق المؤقت في دعم إنتاجها من الغذاء.

وشدد جامع على أهمية إصلاح نظام فض المنازعات ليراعي الصعوبات التي تواجه الدول النامية عند اللجوء إليه خاصة الصعوبات المالية والتقنية، وأن يتعرض الإصلاح لموضوع المعاملة الخاصة والتفضيلية الممنوحة للدول النامية بهدف تحويلها لحزمة مناسبة من السياسات والأدوات التي تمكن الدول النامية والدول الأقل نموا من تحقيق أهدافها التنموية، مشيرة إلى أهمية تكثيف العمل خلال المرحلة المقبلة بشأن برنامج عمل التجارة الإلكترونية من منظور تنموي بما يسهم في تضييق الفجوة الرقمية بين الدول النامية والدول المتقدمة ويساعد في دمج الدول النامية والدول الأقل نموا في الاقتصاد الرقمي، من خلال اعتماد مبادرات ومشروعات في مجال التحول الرقمي والشمول المالي مع التركيز على مجتمع الأعمال خاصة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتعظيم استفادتهم من الإقتصاد الرقمي.

دعم وزراء التجارة الافارقة للمقترح المصري بشأن تحديات الأمن الغذائي

اعلنت السيدة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة ان اجتماع وزراء التجارة الافارقة اختتم فعالياته باعتماد الاعلان الوزاري الصادر عن المجموعة الافريقية بمنظمة التجارة العالمية والذي يتضمن دعم وتبني المقترح المصري بشأن مساعدة الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء والدول الأقل نموا على مواجهة تحديات الأمن الغذائي، والتوصية برفعه الى المؤتمر الوزاري الثاني عشر.

وقالت الوزيرة ان المقترح المصري يركز على محورين اساسيين أولهما تفعيل قرار مراكش الخاص بالآثار السلبية لعملية اصلاح التجارة في السلع الزراعية على

الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء من خلال تبني برنامج عمل في لجنة الزراعة بالمنظمة يهدف الى انشاء آلية تمويل تعوض فارق ارتفاع الاسعار العالمية، مع الاحتفاظ بحقوق الدول النامية وعدم خفض محاور الدعم المحلى الخاص بالتنمية، والمحور الثاني يتضمن إطلاق حدود الدعم المحلى المتاح للدول النامية وذلك في إطار دعم توجه الدولة المصرية نحو زيادة معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الاستراتيجية وعلى رأسها القمح.

هذا وقد تضمن الاعلان الوزاري الصادر عن المجموعة الافريقية التأكيد على البعد التنموي في القضايا المطروحة على المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية، وترسيخ دور المنظمة في دعم التنمية الاقتصادية الشاملة والتحديث الصناعي بدول القارة السمراء، مع ايلاء ملف الامن الغذائي والتصدي للجوائح المستقبلية اهمية خاصة.

اجتماع وزراء التجارة العرب

اكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة دعم مصر لدور المجموعة العربية في منظمة التجارة العالمية وبما يدعم حقوقها بمنظومة إتخاذ القرار في كافة الموضوعات التفاوضية المطروحة على جدول أعمال منظمة التجارة العالمية، مشيرةً إلى أهمية وضع أجندة تجارية عربية طموحة وبلورة موقف مترابط في كافة القضايا المطروحة على جدول أعمال المنظمة وكذا التنسيق مع المجموعات الممثلة للدول النامية في المنظمة بهدف العمل المشترك لإعطاء الأولوية لكافة الملفات التفاوضية التي تلبي احتياجات الدول النامية والأقل نموا وتساعد على تحقيق التنمية المستدامة.

وقالت الوزيرة ان الازمات الاقتصادية والصحية العالمية المتتالية أثرت بشكل كبير على كافة دول العالم، حيث انه من المتوقع، وفقا للمؤسسات الدولية، أن يتباطأ النمو العالمي من ٥,٥٪ في عام ٢٠٢١ الى ٣,٢٪ في عام ٢٠٢٢ وذلك في ظل انخفاض الطلب وتراجع الدعم المالي والنقدي في جميع أنحاء العالم، مشيرة الى ان التحديات تتطلب جهود المجتمع الدولي بصفة عامة ومنظمة التجارة العالمية بصفة خاصة لوضع رؤية وحلول ناجزة لها وبشكل يتناسب مع تداعياتها على دول الوطن العربى من المحيط للخليج.

ولفتت الوزيرة الى أهمية إصلاح الخلل فى إتفاقية الزراعة والذى يؤثر بشكل مباشر على قدرة الدول لا سيما الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء والأقل نموا على تنمية القطاع الزراعى لديها وزيادة الإنتاج المحلى بما فى ذلك من إصلاح حقيقي فى كافة الملفات خاصة الدعم المحلي، مشيرةً إلى أن مشروع القرار الوزارى الذى تقدمت به مصر بالنيابة عن كل من المجموعة العربية ومجموعة الدول الأقل نموا يهدف إلى توفير هذه السياسات والوسائل الكافية إتساقا مع أحكام منظمة التجارة العالمية بما يسهم في مساعدة الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء والدول الأقل نموا على مواجهة تحديات الأمن الغذائي فيها.

وأشارت إلى ضرورة إيجاد حل دائم لمسألة التخزين الحكومي لأغراض الامن الغذائي باعتباره أحد الوسائل التي من الممكن أن تساهم بشكل جزئي في توفير مساحة للدول العربية لمواجهة تحديات الامن الغذائي، مع التأكيد على أهمية وجود آلية الوقاية الخاصة للدول النامية، مشيدة بالدعم والتأييد العربي لمصر في هذا المجال.

ونوهت جامع إلى الحاجة لبدء المناقشات حول إصلاح منظمة التجارة العالمية بطريقة شاملة وشفافة، داعية إلى أهمية التوافق على «أجندة إصلاح» متوازنة تعزز التنمية لتوجيه العمل بعد المؤتمر الوزاري الثاني عشر للمنظمة.

وأشادت جامع بكافة العناصر التي تضمنها الاعلان الصادر عن الاجتماع الوزاري للمجموعة العربية بالمنظمة في نهاية أكتوبر ٢٠٢١ وبالأخص تلك العناصر المتعلقة بثوابت الموقف العربي حيث ستظل مصر متمسكة بموقفها وتأييدها المطلق لحق فلسطين في الحصول على صفة مراقب بمنظمة التجارة العالمية، وكذا موقفها الداعم لطلب جامعة الدول العربية للحصول على صفة مراقب في المؤتمرات الوزارية والمجلس العام وكافة هيئات المنظمة، مؤكدة أهمية تسريع عملية انضمام المزيد من الدول العربية للمنظمة، وكذا ضرورة إدخال اللغة العربية كأحد اللغات الرسمية في المنظمة من أجل الإسهام في تعميق اندماج الدول العربية في النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف.

نتائج اجتماع وزراء التجارة العرب

تأكيد الوزراء التزامهم بالمبادئ والأهداف الواردة في «اتفاق مراكش» المنشئ لمنظمة التجارة العالمية، وبتعزيز النظام التجاري متعدد الأطراف القائم على القواعد؛ وكذلك التزامهم بـ «أجندة الدوحة للتنمية»، وبعمل منظمة التجارة العالمية العام.

التشديد على الحاجة إلى مزيد من المرونة لتمكين الدول النامية، ولا سيما الدول النامية المستوردة الصافية للأغذية والبلدان الأقل نموا، من تعزيز قدراتها الإنتاجية الزراعية ونظمها الزراعية، ودعوة أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى عدم فرض قيود على الصادرات الزراعية والامتناع عن وضع حواجز تجارية غير مبررة على المنتجات الزراعية والغذائية ومدخلات الإنتاج الزراعي الرئيسية، مع مراعاة احتياج البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية والبلدان الأقل نموا إلى تقييد صادراتها من المنتجات الغذائية حسبما تراه ضروريا لأغراض الأمن الغذائي، وكذلك لضرورة وضع تدابير وأوجه مرونة محددة لهذه البلدان في جميع المفاوضات الزراعية، لضمان استمرار تدفق الأغذية والمدخلات الضرورية لسلاسل الإنتاج الزراعي والغذائي والإمداد.

المشاركة في جلسة استعراض التحديات التى تواجه النظام التجارى العالمي

أكدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أهمية التجارة الدولية في دفع عملية النمو والتنمية الاقتصادية في عصر يرتكز فيه الأداء الاقتصادي العالمي على كفاءة سلاسل القيمة والتوريد الدولية، وارتباط تحقيق النمو وازدهار التجارة الدولية بضمان الاستقرار والقدرة على التنبؤ بقواعد وشروط المعاملات التجارية عبر الحدود بين مختلف الدول.

وقالت الوزيرة إن منظمة التجارة العالمية شهدت على مدار الـ٢٧عاما الماضية تغيرات عميقة على الساحة التجارية الدولية، بعضها يتعلق بالتوازنات الجيوسياسية في ضوء التغير النسبي في ثقل الدول ذات الاقتصادات الكبرى، وبعضها يتعلق بتأثير التطور التكنولوجي والتحولات الرقمية على هيكل ونماذج الإنتاج والأساليب المبتكرة للتجارة في السلع والخدمات، لافتة إلى أن هذه المتغيرات لم تكن مصحوبة بأي تحديث أو تطوير ملموس في القواعد التجارية الدولية متعددة الأطراف واتفاقيات المنظمة، الأمر الذي يؤكد قصور هذه القواعد في مواجهة الواقع العصري وآمال الشعوب ومتطلباتها في الوقت الراهن، لا سيما وأن العديد من الدول وخاصة النامية والأقل نموا تفتقد القدرات المؤسسية والموارد البشرية والمالية المطلوبة للنهوض من هذه المتغيرات على النحو المنشود.

وأوضحت جامع أن السنوات الماضية شهدت تراكم العديد من التحديات غير المسبوقة أمام منظمة التجارة العالمية، سواء كانت تحديات من داخل المنظمة أو خارجها؛ حيث بدأت التحديات بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ ثم الصراعات التجارية بين القوى الاقتصادية العظمى، وتداعيات أزمة جائحة كورونا، وتغير المناخ، إلى جانب الأزمة الأوكرانية، والتي نتج عن جميعها إجراءات حمائية أحادية خروجا على قواعد المنظمة، الأمر الذي ساهم في تراجع دور المنظمة ووظائفها الثلاثة الأساسية، التي تشمل تسوية المنازعات التجارية، والتفاوض لتطوير القواعد التجارية، ومتابعة تنفيذ الاتفاقات التجارية، مشيرة إلى أن هذه التحديات وضعت النظام التجاري متعدد الأطراف على المحك، الأمر الذي يجعل من هذا الاجتماع الوزاري نقطة محورية في مستقبل هذه المنظمة.

وأكدت جامع أهمية توفير الإرادة والتعامل بجدية مع كافة الأمور المتعلقة بالإصلاحات المؤسسية للمنظمة لتحسين كفاءة عمل وظائفها الأساسية، الأمر الذي سيضمن سرعة استجابة المنظمة لمواجهة الأزمات المختلفة التي تفرضها الظروف الدولية، مثل جائحة كورونا وأزمة الغذاء العالمية، بالإضافة إلى دراسة أوجه القصور في اتفاقيات المنظمة بهدف تطويرها على نحو يمكن الدول النامية والأقل نموا من وضع التشريعات والسياسات اللازمة لتنفيذ أهدافها التنموية، لافتة إلى ضرورة عمل المنظمة في إطار من الشفافية والشمولية بما يضمن المشاركة الفعالة للدول النامية والأقل نموا لتحقيق طموحاتها التجارية وتعزيز إدماجها في الاقتصاد العالمي.

المشاركة بجلسة تغير المناخ والتجارة والبيئة

أكد الوفد المصري المشارك في فعاليات الاجتماع الوزارة لمنظمة التجارة العالمية على الدور المحوري للتجارة في الحد من التغيرات البيئية وتعزيز قدرات الدول على التحول الأخضر، مشيرة الى اهمية تعزيز العمل المشترك لوضع أطر حاكمة للعلاقة بين التجارة والمناخ، تعكس إرادة سياسية حقيقية للتعاون والعمل الجماعي، ونية جادة لتضمين أولويات وشواغل الدول النامية والأقل نمواً، بما يساعد على تحقيق أهداف العمل المناخي والتنمية المستدامة.

وأشار الوفد إلى أن أحد أهم أولويات العلاقة بين التجارة والمناخ هو ضمان أن تكون التجارة داعمة لجهود العمل المناخي وتحقيق التنمية، لافتة إلى أهمية مراعاة الاتساق التام للتجارة الدولية والسياسات التجارية مع الأجندات الدولية القائمة في مجالات المناخ والتنمية المستدامة، مع الالتزام بما تتضمنه تلك الأجندات من مبادئ متفق عليها.

ولفت إلى أهمية مراعاة الفروق القائمة بين الدول، سواءً فيما يتعلق بالإمكانيات أو المستوى الاقتصادي والتنموي، وعدم تجاهل احتياجات الدول النامية والأقل نمواً من الدعم الفني وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا والتمويل لتحقيق الانتقال العادل والتحول الأخضر، مشيرة الى اهمية بذل الدول النامية لقصارى جهدها لتحقيق هذا التحول كونها الأكثر تضررا من تغير المناخ، على الرغم من أنها الأقل إسهاما في الانبعاثات حيث تبلغ نسبة الانبعاثات في افريقيا نحو٤٪ وفي مصر على وجه التحديد نحو ٠.٦٪.

ودعا الوفد واضعي التشريعات والسياسات المتصلة بالتجارة الدولية في مختلف الدول التأني في دراسة تلك التشريعات والسياسات قبل اعتمادها في ضوء الترابط بين الدول، وعدم استباق احكام بوجوب تطبيق حزمة تشريعات محددة دون غيرها، والتي قد يكون لها عواقب تنموية وخيمة على دول أخرى.

كما تناولت الجلسة موضوع الامن الغذائى حيث تم مناقشة مشروع قرارين وزاريين الاول خاص بالأمن الغذائى والتجارة والثانى خاص باعفاء مشتريات برنامج الغذاء العالمي للاغراض غير الانسانية غير التجارية من اجراءات القيود على الصادرات.

وقد اكدت مصر فى إطار هذه الجلسة على اهمية موضوع الامن الغذائى وأولويته القصوى للدول النامية المستوردة الصافية للغذاء والدول الاقل نموا، واهمية الاخذ فى الاعتبار عناصر المقترح المصري الذي تقدمت به بالنيابة عن المجموعات الافريقية والعربية والدول الاقل نموا والذي يهدف الى توفير القدر اللازم من المرونة للدول النامية المستوردة الصافية للغذاء والدول الاقل نموا لتعزيز قدراتها الانتاجية من السلع الاستراتيجية اللازمة لأمنها الغذائي.

مباحثات مصرية سعودية لتطوير العلاقات التجارية والاستثمارية بين البلدين

عقدت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة لقاءً موسعا مع الدكتور/ ماجد بن عبد الله القصبي، وزير التجارة السعودي لبحث تطور العلاقات التجارية والاستثمارية بين البلدين.

وقالت الوزيرة إن اللقاء استعرض الملفات ذات الاهتمام المشترك بين مصر والسعودية وخاصة النمو المستمر للعلاقات التجارية بين البلدين والتي انعكست في تبوء السعودية المرتبة الثانية كأكبر سوق مستقبل للصادرات المصرية السلعية خلال عام ٢٠٢١ بإجمالي مليار و٩٩٤ مليون دولار، فيما تبوأت مصر المرتبة السابعة كأكبر سوق مستقبل للصادرات السعودية السلعية في نفس العام بإجمالي ٢ مليار و٤٧٨ مليون دولار.

وأشادت جامع بنتائج الاجتماع الأول لفريق المتابعة للدورة الـ١٧ من اللجنة المشتركة والذي عُقد في الرياض خلال شهر مارس الماضي والتزام الفريق باستمرار التواصل لتفعيل توصيات الاجتماع في مختلف مجالات التعاون، لافتة إلى حرص الجانب المصري على تقديم كافة سبل الدعم لمجلس الأعمال المصري السعودي المشترك بما يسهم في تعميق التعاون التجاري والاستثماري بين رجال الأعمال في البلدين، والترحيب بتلقي أية مقترحات من شأنها تعزيز دور المجلس لتحقيق تلك الأهداف.

واوضحت الوزيرة انه تم خلال اللقاء الاتفاق على عقد ملتقى استثمارى موسع بالقاهرة لاستعراض فرص الاستثمار المتاحة بالسوق المصرى امام رجال القطاع الخاص السعودي، وبما يسهم في اقامة مشروعات مشتركة بين المستثمرين بالبلدين، مع منح اولوية للمستثمرين السعوديين الحاليين فى مصر الراغبين فى اقامة توسعات لمشروعاتهم.

ومن جانبه أكد الدكتور/ ماجد القصبي وزير التجارة السعودى حرص بلاده على تعزيز التعاون الاقتصادى بين البلدين لمستويات متميزة تعكس العلاقات الثنائية الاستراتيجية التي تربط القاهرة والرياض، مشيرا إلى أن مصر تحظى بمكانة خاصة لدى كافة شعوب الدول العربية.

واشار القصبي الى ان مصر تمتلك الان كافة المقومات التى تؤهلها لتكون محور استثمارى جاذب للاستثمارات الاجنبية والعربية خاصة بعد التطور الكبير فى مجال البنية التحتية وكذا القرارات التى اعلنت عنها الحكومة مؤخرا لتيسير منظومة الإستثمار فى مختلف القطاعات، مؤكدا على اهمية تعزيز الشراكة الاستثمارية بين القطاع الخاص فى البلدين من خلال تفعيل مجلس الاعمال السعودى المصرى المشترك ليقوم بدوره فى تنمية العلاقات التجارية والصناعية والاستثمارية المشتركة بين البلدين الشقيقين.

لقاء وزيري تجارة جنوب افريقيا ولبنان

استعرضت السيدة/ نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة خلال لقاءها مع السيد/ ابراهيم باتيل وزير التجارة والصناعة والمنافسة الجنوب افريقي مسار العلاقات التجارية والاقتصادية والاستثمارية بين مصر وجنوب افريقيا وسبل تعزيز التعاون المشترك على المستويين الثنائي والاقليمي، إلى جانب متابعة الخطوات التنفيذية لما تم طرحه من مناقشات ووجهات نظر ورؤى خلال لقاء الوزيرين بمدينة ديربان خلال شهر نوفمبر الماضي.

وقالت الوزيرة إن اللقاء أكد أهمية التشاور وتبادل الآراء المستمر بين أكبر اقتصادين فى القارة الافريقية سواء على الصعيد الثنائي أو المتعدد الأطراف بما يخدم التنسيق وتوافق الآراء إزاء القضايا المطروحة بمنظمة التجارة العالمية التى تمس مصالح الدول النامية والأسواق الناشئة.

ومن جانبه أكد السيد/ إبراهيم باتيل وزير التجارة والصناعة والمنافسة الجنوب افريقي حرص بلاده على تعزيز العلاقات الاقتصادية المشتركة مع مصر خاصة وان اقتصاد الدولتين يعدان من اهم وأكبر اقتصادات دول القارة السمراء، مشيرا الى ان تحقيق التكامل بين الجانبين يمثل خطوة هامة نحو تعزيز التعاون القارى فى ظل عضوية مصر وجنوب افريقيا فى اتفاقية التجارة الحرة القارية الافريقية.

كما عقدت جامع جلسة مباحثات مع السيد/ أمين سلام وزير الاقتصاد اللبناني تناولت سبل تنمية العلاقات الاقتصادية بين مصر ولبنان وكذا تطور حركة التجارة بين البلدين خلال المرحلة المقبلة، كما تناول اللقاء عدد من الموضوعات والملفات الاقتصادية المطروحة على الساحتين الاقليمية والعالمية.

وقالت الوزيرة ان اللقاء تناول ايضا رغبة الجانب اللبنانى فى الاستفادة من الخبرة المصرية الكبيرة فى مجال مكافحة الدعم والاغراق، وذلك من خلال تولى قطاع المعالجات التجارية المصرى تدريب الكوادر اللبنانية وتبادل الخبرات فى هذا المجال، مؤكدة فى هذا الإطار الى حرص مصر على تقديم كل الدعم والمساندة للجانب اللبناني، مع الاشارة الى موقف مصر الداعم لطلب انضمام لبنان لمنظمة التجارة العالمية.

ومن جانبه أكد السيد/ أمين سلام وزير الاقتصاد اللبناني حرص بلاده على توسيع اطر التعاون المشترك بين البلدين في مختلف المجالات وعلى كافة الاصعدة، مشيراً الى تطلع الحكومة اللبنانية لزيادة معدلات التبادل التجاري بين البلدين وبصفة خاصة فيما يتعلق بالمنتجات الغذائية والحاصلات الزراعية حيث تستورد لبنان حوالي ٩٠٪ من احتياجاتها.

لقاء وزير التجارة والسياحة الجيبوتى

اعلنت السيدة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة ان وفدا من دولة جيبوتى برئاسة وزير التجارة والسياحة سيزور القاهرة خلال شهر يوليوالجاري على رأس وفد من كبار المستوردين لبحث تلبية احتياجات دولة جيبوتى من المنتجات الغذائية والمحاصيل الزراعية.

واشارت جامع الى ان اللقاء استعرض سبل تعزيز التعاون الاقتصادى المشترك بين البلدين، سواء على المستوى الثنائي والإقليمي، خاصة في منطقتي القرن الأفريقي والبحر الأحمر، مؤكدةً ان المرحلة المقبلة ستشهد دفع أطر التعاون المشترك في مختلف المجالات وبما يحقق مصالح الشعبين الشقيقين.

ولفتت الوزيرة الى انه سيتم تنظيم لقاءات لوفد المستوردين من دولة جيبوتى خلال زيارتهم لمصر مع المجالس التصديرية وبصفة خاصة المجالس المعنية بالمنتجات الغذائية والمحاصيل الزراعية للتعرف على قوائم المنتجات المطلوبة وبحث تلبيتها ، مشيرةً فى هذا الاطار الى ان وجود خط شحن بحرى يقوم برحلات اسبوعية منتظمة وكذا خط الطيران المباشر والذى بدأ تشغيله من شهور قليلة يمثلان ركيزة اساسية لتيسير حركة التجارة البينية وانتقال المستثمرين بين مصر وجيبوتى .

ومن جانبه أكد السيد/ محمد ورسمه ديريه وزير التجارة والسياحة بدولة جيبوتى حرص بلاده على تنمية اواصر العلاقات الاقتصادية مع مصر بهدف تحقيق طفرة في معدلات التبادل التجاري، والاستفادة من الخبرات المصرية الكبيرة فى تعزيز القدرات الصناعية لدولة جيبوتى.

واعرب ديريه عن شكره لمصر قيادة وحكومة وشعبا على حرصهم المستمر لتلبية الاحتياجات التنموية لبلاده، مشيرا الى ان زيارته المقبلة لمصر تستهدف فتح آفاق جديدة لتطوير العلاقات ودفع أطر التعاون المشترك في مختلف المجالات

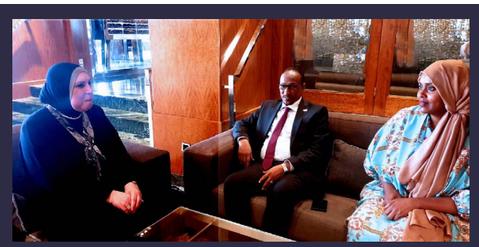

اختتام فعاليات المؤتمر الوزارى الثانى عشر لمنظمة التجارة العالمية بجنيف

اختتمت فعاليات المؤتمر الوزاري الثانى عشر لمنظمة التجارة العالمية والذي استضافته مدينة جنيف السويسرية على مدى اسبوع كامل، حيث شهدت المفاوضات بين الدول الاعضاء قدرا كبيرا من المناقشات والتباين فى المواقف، الا ان الرغبة والارادة القوية لوزراء تجارة الدول أعضاء منظمة التجارة العالمية دفعت بمد فترة المفاوضات يومين اضافيين للتوصل الى نتائج ملموسة ومتوازنة تخدم مصالح الدول الأعضاء خاصة فى ظل الازمات الصحية والاقتصادية التى يشهدها العالم حاليا.

وقد أعلنت السيدة انجوزى ايويلا المدير العام للمنظمة فى الجلسة الختامية للمؤتمر والتى شارك فيها وفود لـ ١٦٤ دولة عضو نجاح المؤتمر، واصدار وثيقة بنتائج المؤتمر وكذا عدد من القرارات والاعلانات الوزارية المتعلقة باتفاق لدعم مصايد الأسماك وتمكين الدول النامية من زيادة قدراتها على زيادة انتاجها من اللقاحات لمكافحة جائحة كورونا والجوائح المستقبلية، والاستجابة الطارئة لمواجهة أزمات الأمن الغذائي، فضلا عن تعزيز وتيسير المبادلات الالكترونية.

وفى هذا الإطار أوضحت السيدة نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة ورئيس الوفد المصرى المشارك فى فعاليات المؤتمر أن الاعلان الوزارى الصادر بشأن الاستجابة الطارئة لمواجهة أزمات الأمن الغذائى يمثل انتصارا لحقوق ومصالح الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء بقيادة الوفد المصري، حيث نجحت مصر فى تضمين الاعلان اجراءات فعالة وملموسة لدراسة منح الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء المرونة الكافية لزيادة قدراتها الانتاجية والحصول على التمويل المناسب لتمويل وارداتها من الغذاء، لافتة الى ان القرار تضمن وضع برنامج عمل يناقش كيفية تعزيز قدرة الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء على مواجهة ازمات الامن الغذائي، على ان يناقش هذا البرنامج تعزيز المرونات المتاحة باتفاق الزراعة بالمنظمة التى تساعد هذه الدول على زيادة انتاجها الزراعي والسبل التكنولوجية لذلك، فضلا عن بحث مسائل تمويل وارداتها من الغذاء.

وأشارت جامع إلى أن «صفقة او حزمة جنيف» الصادرة عن المؤتمر قد تضمنت وثيقة بنتائج المؤتمر شملت تأكيد حرص الدول الاعضاء على تعزيز نظام تجاري متعدد الاطراف منفتح، وعادل، وشامل وفقاً لقواعد منظمة التجارة العالمية، والتأكيد على أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية والدول الأقل نموا كجزء لا يتجزأ من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، مع أهمية التصدي للتحديات التي تواجه منظمة التجارة العالمية، وضمان اصلاح المنظمة وفقا لاحكامها واهدافها، والاخذ فى الاعتبار احتياجات الدول النامية والحرص على دمجها بشكل اكبر فى النظام التجارى متعدد الاطراف، الى جانب التاكيد على اهمية التعاون الذي يتم بين المنظمة والمنظمات الدولية ذات الصلة فى مجالات التمكين الاقتصادى للمرأة، وتعزيز مشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى التجارة العالمية ، فضلا عن اهمية العلاقة بين التجارة والبيئة.

وقد صدر عن المؤتمر عدد من القرارات والاعلانات الرئيسية وذلك على النحو التالى:

الاول: اتفاق دعم مصايد الأسماك والذي استغرق التفاوض بشانه ما يقرب من ٢١ عام، ويهدف الاتفاق الى حظر الدعم للصيد غير القانونى وغير المنظم وغير المخطر عنه وذلك حفاظا على الثروة السمكية العالمية وضمان استدامة المخزون السمكى العالمى وفقا للبند رقم ١٤-٦ من اهداف التنمية المستدامة.

الثانى: اعلان وزارى بشأن استجابة المنظمة لجائحة كورونا والاستعداد للجوائح المستقبلية ويتضمن الاشارة الى القرار الوزاري بشأن الاعفاء المؤقت من بعض احكام اتفاق الجوانب التجارية ذات الصلة بحقوق الملكية الفكرية لتمكين الدول النامية من زيادة قدراتها على زيادة انتاجها من اللقاحات لمكافحة جائحة كورونا والجوائح المستقبلية.

الثالث: الاعلان الوزارى الخاص بالاستجابة الطارئة لمواجهة ازمات الامن الغذائى .

الرابع: قرار بشان اعفاء مشتريات برنامج الغذاء العالمى للاغراض الانسانية من القيود على الصادرات.

الخامس: قرار بشأن تمديد عدم فرض الرسوم الجمركية على المبادلات الاليكترونية الى المؤتمر الوزارى الثالث عشر فى عام ٢٠٢٣ حفاظا على استقرار المعاملات الالكترونية.

هذا وقد تضمن الوفد المصري السفير احمد ايهاب جمال الدين مندوب مصر الدائم لدى منظمة الامم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية بجنيف والسيد/ ابراهيم السجيني مساعد الوزيرة للشئون الاقتصادية والوزير مفوض تجاري د/ احمد مغاوري رئيس المكتب التجاري بجنيف والسيد/ حاتم العشري مستشار الوزيرة للاتصال المؤسسي والسيد/ ياسر جابر رئيس الإدارة المركزية للعلاقات العامة والإعلام والمتحدث الرسمى للوزارة والسيدة/ ايمان رفعت رئيس الادارة المركزية لمنظمة التجارة العالمية بقطاع الاتفاقات والتجارة الخارجية والسيد/ وحيد عدلي المستشار تجاري بجنيف والسيدة/ نيرمين المليجي بقطاع الاتفاقات والتجارة الخارجية والسكرتير تجاري بجنيف شيماء هداية.

مصر تشارك فى اجتماعات منظمة التجارة العالمية

تقدمت مصر بمشروع قرار أمام منظمة التجارة العالمية حول تعزيز استجابة المنظمة لتحديات الأمن الغذائى فى الدول النامية المستوردة للغذاء والدول الأقل نموا. وأكدت وزارة الخارجية أنه من المنتظر مناقشة مشروع القرار ضمن أعمال مؤتمر منظمة التجارة العالمية المقرر عقده فى جنيف غدا. وتوجهت وزيرة التجارة والصناعة نيفين جامع أمس إلى

مصر تدعو إلى إصلاح منظمة التجارة العالمية

«جامع»: ضرورة تبنى موقف أفريقى موحد يحافظ على المصالح المشتركة للقارة فى منظمة التجارة العالمية

نيفين جامع

أشارت إلى أهمية إعطاء الأولوية للقضاء بالمسائل المتعلقة مباشرة بالأمن الغذائى، والعمل على الدفع بالمقترح الذى تقدمت به مصر بالنيابة عن المجموعات الإفريقية والعربية والدول الأقل نمواً سعياً للوصول من خلال منظمة التجارة العالمية للاستجابة لتحديات الأمن الغذائى فى الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء والدول الأقل نمواً وذلك من خلال وضع برنامج عمل يهدف لتحسين فاعلية تنفيذ قرار مراكش الخاص بالإجراءات المتعلقة بالآثار السلبية المحتملة لبرنامج إصلاح الزراعة على هذه الدول، ويتضمن التوصل إلى فهم بشأن الحواجب التجارية لإيجاد آلية تمويل تعويضية تضمن لهذه الدول تمويل المستويات العادية لوارداتها من الغذاء، وإعطائها الحق المؤقت فى دعم إنتاجها من الغذاء.

مصر تقدم مقترحات لتطوير «منظمة التجارة العالمية»

نيفين جامع

كتبت- نهال منير:

قدمت مصر مقترحات لمنظمة التجارة العالمية، لمواجهة التحديات الاقتصادية واستعادة المنظمة لدورها.

أكدت نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة، أهمية التجارة الدولية فى دفع عملية النمو والتنمية الاقتصادية فى عصر يرتكز فيه الأداء الاقتصادى العالمى على كفاءة سلاسل القيمة والتوريد الدولية، وارتباط تحقيق النمو

«التجارة العالمية» تتخذ ٥ قرارات لدعم الدول النامية المستوردة للغذاء

نيفين جامع

كتب- محمد المهم

قالت نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة، إن المؤتمر الوزارى الثانى عشر لمنظمة التجارة العالمية والذى استضافته مدينة جنيف السويسرية، وافق على ٥ قرارات مهمة بشأن منح الدول النامية المستوردة للغذاء المرونة الكافية لزيادة قدراتها الإنتاجية، إلى جانب تعزيز قدرتها على مواجهة أزمات الأمن الغذائى، وفق ما طالبت به القاهرة مع دول أخرى مثل الهند.

وبحسب الوزيرة تضمنت اتفاق دعم مصايد الأسماك والذى استغرق التفاوض بشأنه ما يقرب من ٢١ عاما، ويهدف إلى حظر الدعم للصيد غير القانونى وغير المنظم وغير المُبلَّغ عنه، حفاظا على الثروة السمكية العالمية، وضمان استدامة المخزون

Egypt's Trade Minister participates in African Ministers of Trade meeting at WTO

Minister of Trade and Industry Nevine Gamea stressed the importance of strengthening joint efforts among African countries to deal with the current economic challenges.

Commerce : Promouvoir le partenariat Egypte-Arabie

Promouvoir le commerce avec l'Afrique du Sud et le Liban

Egypt committed to supporting multilater trading system: Trade Minister

During activities of the 12th Ministerial Meeting of the World Trade Organ minister said that the WTO has an important role in developing intern developing value chains, and integrating developing and least developed international economy.

Egypt backs multilateral trade system to face global economic crisis

Gazette staff

EGYPT is fully committed to supporting the multilateral trading system and its role in facing the current global economic challenges.

This statement by Minister of Trade and Industry Nevine Gamea came in her speech to the 12th Ministerial Conference of the World Trade Organisation (WTO) in Geneva on 12-15 June.

The role of the WTO in integrating developing countries into the international economy is crucial, the minister said.

"We have to confront the global food crisis and improve food security while providing easy access to vaccines and medical

Gamea highlighted the need to maintain the development dimension and needs of the developing countries affected by the current global challenges to achieve rapid and sustainable economic recovery.

She stressed the need to reach a decision on temporary exemption from the implementation of certain rules of the trade aspects agreement relating to intellectual property rights to ensure that some countries have equal access to vaccines, diagnostic tools and treatments needed to cope with the coronavirus pandemic.

"It is important to transfer technology to developing countries with a view to enhancing their manufacturing, technological and scientific capacities related to public health challenges," Gamea said.

The rapid and sustainable recovery of the global economy requires enabling developing countries to build more flexible economic systems based on economic diversification and to engage more in the

'Trade plays pivotal role in limiting environmental changes'

Gazette staff

MINISTER of Trade and Industry Nevine Gamea emphasised the pivotal role of trade in limiting environmental changes and enhancing world countries' capabilities for green transformation.

The minister's statements, important of promoting joint action to mitigate the repercussions of the climate change on human life.

The minister was speaking during her participation yesterday on day two of the 12th Ministerial Conference (MC12) of the World Trade Organisation (WTO), which started in Geneva on Monday.

Ministers from across the world have the opportunity to review the functioning of the multilateral trading system, to take action on future work of the WTO.

"Egypt is fully committed to bolstering the multilateral trading system, especially in the face of current global economic challenges," Gamea said, hailing the WTO's key role in boosting international trade, development, jobs, and incomes, as well as helping developing countries in the world economy.

Gamea also reaffirmed the centrality of the development dimension in all WTO negotiations, in order for the trading system to be responsive to the needs and realities of developing and least-developed members.

She stressed the need to reach balanced and mutually acceptable outcomes that contribute to food security, provide access to vaccines and medical supplies, and serve the development needs of WTO members, in particular developing countries.

مصر تشارك فى اجتماع وزراء التجارة العرب

جامع تطالب بأجندة تجارية موحدة لتحقيق الأهداف التنموية العربية

وليد عبدالعزيز ومصطفى علي

أكدت نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة دعم مصر لدور المجموعة العربية فى منظمة التجارة العالمية وبما يدعم حقوقها بمنظومة اتخاذ القرار فى كافة الموضوعات التفاوضية

مصر تدعو لوضع أجندة تجارية عربية أمام منظمة التجارة العالمية

وزيرة التجارة: نحتاج إلى إصلاح الخلل فى اتفاقية الزراعة لتنمية القطاع وزيادة الإنتاج المحلى

كتب - صالح إبراهيم

أكدت نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة، دعم مصر لدور المجموعة العربية فى منظمة التجارة العالمية، فيما يتعلق بحقوقها بمنظومة اتخاذ القرار فى الموضوعات التفاوضية المطروحة على جدول أعمال منظمة التجارة العالمية، مشيرة إلى أهمية وضع أجندة تجارية عربية بطموحة وبلورة موقف مترابط فى القضايا المطروحة من جدول أعمال المنظمة.

وطالبت الوزيرة، خلال مشاركتها فى اجتماع وزراء التجارة العرب، الذى عُقد على هامش المؤتمر الوزارى الثانى عشر لمنظمة التجارة العالمية، الذى يُعقد خلال الفترة من ١٢ إلى ١٥ يونيو بمدينة

وزيرة الصناعة في جنيف:

وفد جيبوتى يزور مصر لزيادة التبادل التجاري بين البلدين .. يوليو القادم

كتبت - د.نجلاء الرفاعي:

أعلنت نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أن وفداً من دولة جيبوتى برئاسة وزير التجارة والسياحة سيزور القاهرة خلال شهر يوليو المقبل على رأس وفد من كبار المستوردين لبحث تلبية احتياجات دولة جيبوتى من المنتجات الغذائية والمحاصيل الزراعية.

قالت الوزيرة ان مصر جريصة على تعزيز العلاقات الاقتصادية مع دولة جيبوتى وزيادة معدلات التجارة البينية والاستثمارات المشتركة خاصة فى ضوء توافق الرؤى بين القيادة السياسية فى البلدين لتحقيق نقلة نوعية فى مستوى العلاقات المشتركة فى مختلف المجالات وعلى كافة الأصعدة.

جاء ذلك خلال جلسة المباحثات التى عقدتها الوزيرة مع محمد وردسه دربره، وزير التجارة والسياحة بدولة جيبوتى، وذلك على هامش مشاركة الوزيران فى الاجتماع الوزارى الثانى عشر لمنظمة التجارة العالمية والمنعقد بمدينة جنيف السويسرية، وقد شارك فى اللقاء ابراهيم السجينى مساعد الوزيرة للشئون الاقتصادية ، والدكتور احمد مغاوري رئيس المكتب التجارى المصرى بجنيف.

وأشارت جامع إلى أن اللقاء استعرض سبل تعزيز التعاون الاقتصادى المشترك بين البلدين، سواء على المستوى الثنائى أوالإقليمي ، خاصة فى مختلف المجالات وبما يحقق مصالح الشعبين الشقيقين.

■ وزيرة التجارة والصناعة خلال مؤتمر منظمة التجارة العالمية

جامع: التجارة تُعزز قدرات الدول على التحول الأخض

أكدت نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة، الدور المحورى للتجارة فى الحد من التغيرات البيئية وتعزيز قدرات الدول على التحول الأخضر، وأشارت إلى أهمية تعزيز العمل المشترك لوضع أطر حاكمة للعلاقة بين التجارة والمناخ، تعكس إرادة سياسية حقيقية للتعاون والعمل الجماعي، ونية جادة لتضمين أولويات وشواغل الدول النامية والأقل نمواً، بما يساعد على تحقيق أهداف العمل المناخى والتنمية المستدامة.

جاء ذلك خلال مشاركة الوزيرة بفعاليات المؤتمر الوزارى الثانى عشر لمنظمة التجارة العالمية والمنعقد بمدينة جنيف، حيث تضمن اليوم الثانى للمؤتمر تنظيم لقاء حول موضوعات تغير المناخ والتجارة والبيئة .. واشارت الوزيرة إلى أن أحد أهم أولويات داعمة لجهود العمل المناخى وتحقيق التنمية . لا إلى أهمية مراعاة الاتساق التام للتجارة الدو والسياسات التجارية مع الأجندات الدولية القائ فى مجالات المناخ والتنمية المستدامة، مع الالتزام تتضمنه تلك الأجندات من مبادئ متفق عليها.

■ وليد عبدالعزيز ومصطفى على

على هامش اجتماعات منظمة التجارة العالمية بجنيف

قلق عربى من ارتفاع أسعار الأغذية واختناقات سلاسل التوريد

جامع: مشروع مصرى لمساعدة الدول المستوردة للغذاء

كتب - رضا العراقى:

أعرب وزراء التجارة العرب بحضور نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة فى بيانهم الختامى بجنيف عن قلقهم إزاء تداعيات ارتفاع أسعار الأغذية واختناقات سلاسل الامدادات على الأمن الغذائى نتيجة الوباء العالمى والتحديات الجيوسياسية الراهنة والتشديد على الحاجة إلى مزيد من المرونة لتمكين الدول النامية ولاسيما الدول المستوردة الصافية للأغذية والبلدان الأقل نمواً من تعزيز قدراتها الانتاجية الزراعية ونظمها الزراعية. ودعوة أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى عدم فرض قيود على الصادرات الزراعية والامتناع عن وضع حواجز تجارية غير مبررة على المنتجات الزراعية والغذائية ومدخلات الانتاج الزراعى الرئيسية مع مراعاة احتياج البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية والبلدان الأقل نمواً إلى تقييد صادراتها من المنتجات الغذائية حيثما تراه ضروريا لأغراض الأمن الغذائى وكذلك ضرورة وضع تدابير وأوجه مرونة محددة لهذه البلدان فى جميع المفاوضات الزراعية لضمان استمرار تدفق الأغذية والمدخلات الضرورية لسلاسل الانتاج الزراعى والغذائى والأعلاف.

يأتى هذا الاجتماع على هامش المؤتمر الوزارى الثانى عشر لمنظمة التجارة العالمية بجنيف، وخلال مشاركتها أكدت نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أهمية وضع أجندة تجارية عربية طموحة وبلورة موقف مترابط فى كافة القضايا المطروحة على جداول أعمال المنظمة وفق ما تتسق مع المجموعات الممثلة لدول النامية فى المنظمة بهدف العمل المشترك لاعطاء الأولوية لكافة القضايا التفاوضية التى تليى احتياجات الدول النامية والأقل نمواً وتساعد على تحقيق التنمية المستدامة.

في أحدث تقرير للبنك الدولي

تباطؤ حاد في وتيرة النمو الاقتصادي... وارتفاع مخاطر الركود التضخمي

المصدر: الموقع الالكتروني للبنك الدولي

كشف تقرير الافاق الاقتصادية والعالمية الصادر عن البنك الدولي مؤخراً أن تداعيات الازمة الروسية الاوكرانية والاضرار الناجمة عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) – قد ادت إلى تفاقم التباطؤ في وتيرة النمو الاقتصادي العالمي، وتزايد الركود التضخمي، مع التسبب في عواقب محتملة الضرر على الاقتصادات متوسطة ومنخفضة الدخل على حد سواء.

واشار التقرير الى انه من المتوقع أن يتراجع النمو العالمي من ٥,٧٪ في عام ٢٠٢١ إلى ٢,٩٪ في عام ٢٠٢٢ - وهي نسبة أقل بكثير من النسبة التي كانت متوقعة في شهر يناير الماضي والبالغة ٤,١٪، كما يتوقع أن يتابع النمو العالمي تأرجحه حول تلك الوتيرة خلال الفترة من ٢٠٢٣ إلى ٢٠٢٤، في وقت تتسبب فيه الحرب في أوكرانيا في تعطيل النشاط الاقتصادي والاستثماري والتجاري العالمي، ونتيجة للأضرار التي نجمت عن الجائحة والحرب، سيظل مستوى نصيب دخل الفرد من في الاقتصادات النامية هذا العام منخفضاً بنحو ٥٪ عن معدلاته السائدة قبل تفشي الجائحة.

ويشير التقرير إلى أنه إذا ظل التضخم مرتفعاً، فإن تكرار قرارات فترة الركود التضخمي السابقة يمكن أن يُترجم إلى هبوط حاد في النشاط الاقتصادي العالمي جنباً إلى جنب مع أزمات مالية في بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

ويقدم التقرير كذلك رؤىً وأفكاراً ثاقبة جديدة حول آثار الحرب على أسواق الطاقة وكيف تلقي بظلالها على الآفاق المستقبلية للنمو العالمي، فقد أدت الحرب في أوكرانيا إلى ارتفاع حاد في الأسعار في مجموعة كبيرة من السلع الأولية المرتبطة بالطاقة، وسيؤدي الارتفاع في أسعار الطاقة إلى انخفاض الدخل الحقيقي، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وتشديد الأوضاع المالية، فضلاً عن زيادة القيود في سياسات الاقتصاد الكلي لا سيما في البلدان المستوردة للطاقة.

ومن المتوقع أن تزداد حدة تباطؤ

النمو في الاقتصادات المتقدمة من ٥,١٪ في عام ٢٠٢١ إلى ٢,٦٪ في عام ٢٠٢٢، كما يتوقع أن يزداد تراجع النمو ليصل إلى ٢,٢٪ في عام ٢٠٢٣، وهو ما يعكس إلى حد كبير مواصلة تقليص دعم سياسة المالية العامة والسياسية النقدية الذي كان يُقدَّم خلال الجائحة.

إضافة إلى ما سبق، من المتوقع أن ينخفض النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية من ٦,٦٪ في عام ٢٠٢١ إلى ٣,٤٪ في عام ٢٠٢٢، أي أقل بكثير من المتوسط السنوي البالغ ٤,٨٪ الذي ساد خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٩، وقد جرى تعديل تقديرات النمو لعام ٢٠٢٢ بالخفض في نحو ٧٠٪ من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، ويشمل ذلك أغلب البلدان المستوردة للسلع الأولية، علاوة على ٨٠٪ من البلدان منخفضة الدخل.

ويبرز التقرير الحاجة إلى اتخاذ إجراءات حاسمة على صعيد السياسات الوطنية والعالمية لتجنب أسوأ عواقب للحرب الدائرة في أوكرانيا على الاقتصاد العالمي، وهذا بدوره سيتضمن جهوداً عالمية للحد من الأضرار الواقعة على المتضررين من جراء الحرب، وتخفيف الاثار الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط والغذاء، وتسريع تدابير تخفيف وطأة الديون، وكذلك توسيع نطاق حملات التلقيح في البلدان منخفضة الدخل، كما سيتضمن ذلك استجابات فعالة وقوية في جانب العرض على المستوى الوطني مع الإبقاء على تشغيل أسواق السلع الأولية العالمية بشكل فعال.

علاوة على ذلك، ينبغي على واضعي السياسات الحد من سياسات ضوابط الأسعار، وفرض الحظر على الصادرات، التي يمكن أن تفاقم الوضع السيئ الناجم عن الزيادة الأخيرة في أسعار السلع الأولية. وفي ضوء هذه البيئة الصعبة التي تتضمن ارتفاع مستويات التضخم، وضعف النمو، وتشديد الأوضاع المالية، فضلاً عن حيز التصرف المحدود المتاح من خلال سياسات المالية العامة، حيث يجب على الحكومات إعادة ترتيب أولويات الإنفاق لصالح برامج الدعم الموجهة للفئات السكانية الأكثر احتياجاً.

الآفاق الإقليمية:

شرق آسيا والمحيط الهادئ: من المتوقع أن يتباطأ معدل النمو إلى ٤,٤٪ في ٢٠٢٢ قبل أن يتحسن ويرتفع إلى ٥,٢٪ في ٢٠٢٣.

أوروبا وآسيا الوسطى: من المتوقع أن يسجل الاقتصاد الإقليمي انكماشاً بنسبة ٢,٩٪ في عام ٢٠٢٢ قبل أن ينمو بنسبة ١,٥٪ في عام ٢٠٢٣.

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: من المتوقع أن يتباطأ معدل النمو إلى ٢,٥٪ في عام ٢٠٢٢

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: من المتوقع أن يتسارع معدل النمو إلى ٥,٣٪ في ٢٠٢٢ قبل أن يتراجع إلى ٣,٦٪ في ٢٠٢٣.

جنوب آسيا: من المتوقع أن يتباطأ معدل النمو إلى ٦,٨٪ في عام ٢٠٢٢ و٥,٨٪ في عام ٢٠٢٣.

أفريقيا جنوب الصحراء: من المتوقع أن يتراجع النمو إلى ٣,٧٪ في عام ٢٠٢٢ ثم يرتفع إلى ٣,٨٪ في عام ٢٠٢٣.

وزيرة التجارة والصناعة تهنيء العاملين بالوزارة وأجهزتها التابعة بمناسبة اليوم العالمي للخدمة العامة

وجهت السيدة / نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة التهنئة لكافة العاملين بأجهزة الدولة بصفة عامة والعاملين بالوزارة واجهزتها التابعة بصفة خاصة ، وذلك بمناسبة اليوم العالمي للخدمة العامة والذي يوافق يوم ٢٣ يونيو من كل عام.

وقالت الوزيرة ان العامل البشرى يمثل الركيزة الاساسية لتحقيق مستهدفات خطة الوزارة للتنمية الصناعية الشاملة والمستدامة وهو ما ساهم فى تحقيق العديد من المؤشرات الايجابية ، حيث بلغت نسبة مساهمة قطاع الصناعة فى الناتج المحلى الاجمالى حوالى ١١,٧ ٪ وكذا دوره الرئيسى فى تنفيذ خطة تنمية الصادرات المصرية والتى حققت خلال العام المنقضى أعلى قيمة للصادرات السلعية فى تاريخ التجارة الخارجية لمصر مع دول العالم ، مؤكدة ان اى انجاز تحقق هو نتاج لمجهود كافة العاملين بالوزارة واجهزتها التابعة .

واشارت جامع فى هذا الصدد الى حرص الوزارة على الارتقاء بامكانات وقدرات العاملين الفنية والادارية لمواكبة التطورات الكبيرة فى منظومة الاقتصاد المصرى والعالمى خاصة فى ظل توجهات الدولة المصرية نحو خلق مناخ استثمارى جاذب للاستثمارات المحلية والاجنبية ، وهو ما يتطلب خلق بيئة استثمارية مواتية ومنظومة اجراءات محفزة ، وكوادر فنية على أعلى مستوى من الخبرة والكفاءة الادارية والفنية للتيسير على مجتمع الاعمال .

وأكدت وزيرة التجارة والصناعة حرص الوزارة على استمرار كافة الجهود الداعمة للارتقاء بالعاملين بالوزارة واجهزتها ، من خلال البرامج والدورات التدريبية لثقل مهاراتهم وضمان مواكبتهم للتطورات التكنولوجية و التقنية الكبيرة التى تشهدها الدول المصرية فى ظل القيادة الحكيمة لفخامة الرئيس عبد الفتاح السيسى رئيس الجمهورية .

رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة يصدر قراراً بترقية الموظفين بالجهاز الإداري للدولة

أصدر الدكتور صالح الشيخ رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة القرار رقم (١٥٥) لسنة ٢٠٢٢ الخاص بترقية الموظفين المخاطبين بأحكام قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ ،ويُرقى الموظفين الذين أتموا في مستوياتهم الوظيفية حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مددًا لا تقل عن المدد البينية المحددة قرين كل مستوى وظيفي إلى المستويات التي تعلوها، وفقًا للجدول المرفق بالقرار اعتبارًا من ٢٠٢٢/٧/١، مع احتفاظهم بالأقدمية بالمستوى الوظيفي بعد الترقية، على ألا تتعدى ترقية الموظف مستوى وظيفي واحد، شريطة التأكد من تسكين هؤلاء الموظفين طبقًا للوضع في ٢٠١٦/١١/٢، استنادًا إلى المادة الرابعة من مواد إصدار قانون الخدمة المدنية.

ونص القرار أيضًا على أن يُرقى شاغلو الوظائف الكتابية والفنية بالدرجة الخامسة المعينون قبل العمل بأحكام القانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ والمستوفون مدة بينية لا تقل عن خمس سنوات حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ إلى المستوى الوظيفي الرابع (ب).

ويستحق الموظف اعتبارًا من ٢٠٢٢/٧/١، الأجر الوظيفي المقرر للوظيفة المرقى إليها، أو أجره السابق مضافًا إليه علاوة ترقية بنسبة ٥٪ من هذا الأجر الوظيفي، أيهما أكبر، محسوبةٍ على أجره في ٢٠٢٢/٦/٣٠. الترقيات طبقًا لأحكام هذا القرار وقتية، وتتم بالنسبة لمن توافرت فيهم الشروط ولم يتوافر فيهم مانع من موانع الترقية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وفقًا لأحكام قانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية المُشار إليهما حتى ولو زال المانع أو توافرت الشروط بعد هذا التاريخ.

تكون الترقية وفقًا لأحكام هذا القرار باستخدام المستويات الوظيفية أو الدرجات الممولة والشاغرة المدرجة بنهاية استمارة موازنة وظائف الوحدة عن طريق إعادة التوزيع والتمويل الذاتي، بحسب الأحوال، وفي حالة عدم توافر مستويات أو درجات ممولة وشاغرة يتم تمويل الوظائف المرقى إليها خصمًا على الاحتياطي العام بموازنة الباب الأول وفقًا للتأشيرات العامة للموازنة العامة للدولة والتأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية، على أن توضح الوحدة عدد المستفيدين في كل مستوى وظيفي ومجموعة وظيفية ونوعية، ويُرسل مقترح الوحدة في هذا الشأن إلى الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة لإعمال شئونه.

تتولى كل وحدة اتخاذ اللازم نحو الخصم بالتكاليف المترتبة على تنفيذ هذا القرار خصمًا على الاعتمادات المدرجة بالباب الأول بموازنتها وفقًا للتأشيرات العامة للموازنة العامة للدولة والتأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣، وفي حالة عدم كفايتها يتم الرجوع إلى وزارة المالية لإعمال شئونها.

وتُصدر السلطة المختصة قرار الترقية طبقًا للقواعد السابقة تحت مسئوليتها في ضوء ما هو ثابت لديها بملفات خدمة الموظفين.

يذكر أن الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة قد أطلق الموقع الالكتروني http://promotion.caoa.gov.eg/LevelCal.aspx ، والذي يمكن الموظفين -المخاطبين بأحكام قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ أو من يمثل القانون لهم الشريعة العامة، من الاستعلام عن مدى استحقاقهم للترقية، بالتزامن مع الاحتفال باليوم العالمي للخدمة العامة والذي يوافق يوم ٢٣ يونيو من كل عام.

العدة البينية الأدنى للترقية إلى المستوى الأعلى

المستوى الوظيفي	مجموعة الوظائف التخصصية	مجموعة الوظائف الكتابية والفنية	مجموعة الوظائف الحرفية والخدمة المعاونة	
			الحرفية	الخدمة المعاونة
الأول (أ)	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ
الأول (ب)	سنة	٢ سنوات	ـــــ	ـــــ
الثاني (أ)	٢ سنوات	٢ سنوات	ـــــ	ـــــ
الثاني (ب)	٢ سنوات	٢ سنوات	٢ سنوات	ـــــ
الثالث (أ)	٢ سنوات	٢ سنوات	٢ سنوات	ـــــ
الثالث (ب)	٢ سنوات	٢ سنوات	٢ سنوات	٢ سنوات
الثالث (ج)	٢ سنوات	٢ سنوات	٢ سنوات	٢ سنوات
الرابع (أ)	ـــــ	٢ سنوات	٢ سنوات	٢ سنوات
الرابع (ب)	ـــــ	٢ سنوات	٢ سنوات	٢ سنوات
الخامس (أ)	ـــــ	ـــــ	٢ سنوات	٢ سنوات
الخامس (ب)	ـــــ	ـــــ	٢ سنوات	٢ سنوات
السادس (أ)	ـــــ	ـــــ	٢ سنوات	٢ سنوات
السادس (ب)	ـــــ	ـــــ	٢ سنوات	٢ سنوات

التزامات جهة العمل والموظف بمدونة السلوك الوظيفي

تأتي مدونة السلوك الوظيفي كميثاق لسلوك وأخلاقيات الوظيفة العامة كأحد مداخل تطوير الإدارة العامة التي يسترشد بها موظفوا العموم ، مما يؤدي إلى التجانس والوحدة والتوافق الأخلاقي داخل الجهاز الإداري للدولة .

تطبق مدونة السلوك الوظيفي على الجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة ، ورؤساء هذه الوحدات والعاملين بها ، كما تتمثل أهداف المدونة في تحديد إطار قيمي مشترك ومتفق عليه من قبل كافة العاملين في الجهاز الإداري للدولة ، وتوحيد معايير المحاسبة والمساءلة ، وتحقيق التوازن بين حقوق وواجبات طرفي العلاقة أي ما بين جهة العمل والموظف ، وكذلك الوصول إلى جهاز إداري كفء وفعال يحسن من إدارة موارد الدولة ويعلي رضاء المواطن طبقا لرؤية مصر ٢٠٣٠ .

وفيما يتعلق بمؤشرات الأداء الرئيسية KPI's فتشمل نسبة الشكاوى المبلغ عنها من قبل المواطنين أو العاملين ، نسبة الانحرافات في السلوك الوظيفي ، متوسط عدد التحقيقات القانونية التي خضع لها الموظف العام ، نسبة إنتاجية العامل ، نسبة الهدر في موارد جهة العمل ، متوسط عدد الساعات اللازمة لإتمام تقديم الخدمات ، متوسط عدد الخدمات التي يتم استيفائها للمواطن من أول مرة ، ونسبة رضاء المواطن .

تعتمد مدونة السلوك الوظيفي على مجموعة من القيم الأساسية تتمثل في احترام القانون ، والحيادية ، والنزاهة ، والشفافية ، والفاعلية ، والكفاءة ، والجودة ، والاحترافية / المهنية .

ولجهة العمل عدد من الالتزامات تجاه الموظف لابد وأن تقوم بها منها تعريف الموظفين بقواعد السلوك الوظيفي المنصوص عليه بالمدونة ، وتهيئة ظروف عمل آمنة وعادلة وصحية للموظفين ، تحديد مهام الموظف ومسئولياته وما يتوقع منه من إنجاز بوضوح تام ، مع توفير كافة المعلومات التي تمكنه من أداء تلك المهام ، توفير فرص التدريب المناسب والمستمر لتحسين فرص تقدمه في مساره الوظيفي وفقاً لنظام الخدمة المدنية ، ضمان حق الموظف في التظلم أو الشكوى من أي قرار خاطئ اتخذ بحقه وفقاً لأحكام قانون الخدمة المدنية ، معاملة جميع العاملين معاملة عادلة من الناحية الإدارية بما في ذلك عدالة الأجر ،وأخيراً توفير كافة قواعد السلامة المهنية .

وعلى الجانب الآخر تتمثل التزامات الموظف العام تجاه جهة العمل في الولاء والإخلاص لجمهورية مصر العربية وقيادتها واحترام الدستور والقانون والأنظمة المعمول بها ، والالتزام بجودة تقديم الخدمة ، وعدم ممارسة أي نشاط سياسي ، وتجنب الأعمال التي تتعارض مع القواعد القانونية أو الأخلاقية والتي يمكن أن تكون سببا لابتزازهم الشخصي المتعلق بأداء الواجبات الرسمية ، تجنب الأعمال التي تمثل إساءة أو تشهير أو إفشاء أسرار جهة العمل ، تجنب الإساءة بالقول أو الفعل إلى رموز الدولة وقيادتها ، عدم مزاولة أية أعمال أو القيام بأية نشاط من شأنه أن يؤدي إلى نشوء تضارب حقيقي أو ظاهري أو محتمل بين مصالحه الشخصية من جهة ومسؤولياته الوظيفية من جهة أخرى ، أن تمثل الحسابات الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي أصحابها فقط ،حيث لايجب على الموظف أن يعبر عن آرائه بصفته الوظيفية على تلك المواقع ، كما يحظر على الموظف إبداء رأي سلبي أو تقديم شكوى تخص جهة عمله على حسابه الشخصي ، عدم نشر أو كتابة المقالات المجهولة أو غير المجهولة التي تسئ إلى جهة عمله أو المسئولين فيها أو إلى الحكومة بشكل عام ، وكذلك ضرورة الالتزام بحسن المظهر والسلوك والاحترام ،واللباقة في علاقات العمل والمحافظة على المال العام والخاص والممتلكات والموارد العامة والخاصة .

الموافقة على مشروع قرار إطلاق مدد الإعارات والإجازات الخاصة بدون أجر للعمل بالخارج

وافق مجلس الوزراء على مشروع قرار الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء باطلاق مدد الإعارات والإجازات الخاصة بدون أجر للعمل بالخارج، بحيث تسري أحكامه على الموظفين الخاضعين لأحكام قانون الخدمة المدنية، وكذا العاملين بالهيئات العامة الخدمية والاقتصادية، وشركات القطاع العام، وقطاع الأعمال العام، وغيرها من الشركات المملوكة بالكامل للدولة، والشركات التي تملك فيها الدولة حصة حاكمة، والمؤسسات الصحفية القومية.

ونص مشروع القرار على أن تطلق مدد الإعارات والإجازات الخاصة بدون أجر للعمل بالخارج، وفقاً لضوابط خاصة تضمنت أن تتم الموافقة على الإعارة أو الإجازة الخاصة بدون أجر للعمل بالخارج، وفقاً لأحكام هذا القرار، لمدة عام كامل، مالم يكن طلب الإعارة أو الإجازة مقروناً بمدة أقل، ويتم التجديد للإعارة أو الإجازة الخاصة المشار إليهما، سنوياً، بناء على طلب يقدم من الموظف/ العامل، قبل انتهاء مدة الإعارة أو الإجازة بثلاثين يوماً على الأقل، دون اشتراط حضوره شخصياً للموافقة على التجديد، حيث يجوز في هذه الحالة أن ينيب الموظف/العامل أحد أقاربه حتى الدرجة الثانية، أو غيرهم بموجب توكيل خاص.

كما نص مشروع القرار على أنه يتعين على السلطة المختصة، الموافقة على الطلب المُقدم من الموظف/ العامل، المخاطب بأحكام هذا القرار، بغية الحصول على إعارة أو إجازة خاصة بدون أجر للعمل بالخارج، أو تجديدهما، في مدة لا تجاوز خمسة عشر يوما، من تاريخ تقديمه، مالم يكن محالا للمحاكمة التأديبية أو الجنائية، أو في حالة وجود التزامات مالية لجهة عمله تجاهه ما لم يقم بسدادها.

ونص مشروع القرار أيضاً على أنه يُشترط للموافقة على تجديد الإعارة أو الإجازة الخاصة بدون أجر للعمل بالخارج، سداد الأقساط المستحقة للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي، عن المدة السابقة للإعارة أو الإجازة، وذلك مع مراعاة أحكام قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات ولائحته التنفيذية.

وتضمن مشروع القرار الإشارة إلى أن أحكامه تسري لمدة خمس سنوات من تاريخ العمل به، ولا تسري أحكامه على أعضاء الجهات والهيئات القضائية، وأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي، وأعضاء هيئة الشرطة، وضباط وأفراد القوات المسلحة، حيث يخضعون لأحكام القوانين المنظمة لشئونهم.

«النحاس» صناعة استراتيجية تنمي باحتياجات السوق المحلي والتصدير للأسواق الخارجية

تعد صناعة النحاس احدى أهم الصناعات الإستراتيجية بالاقتصاد القومي والتي تساهم في سد احتياجات السوق المحلي والتصدير للأسواق الخارجية، كما أنها من الصناعات المغذية التي يعتمد عليها عدد كبير من الصناعات الأخرى تشمل صناعة الإسلاك والكابلات الكهربائية وأجهزة القياس، والسبائك، والبطاريات والعدادات الكهربائية وأواني الطهي كما تدخل في سلك النقود المعدنية وصياغة المجوهرات والفنون الزخرفية ويدخل النحاس أيضا ضمن مواد البناء.

يعد النحاس من أهم السلع التجارية العالمية الأكثر تداولاً، حيث يمتلك العديد من الخصائص التي تميزه عن المواد الأخرى كمقاومته للتآكل والموصلية الكهربائية الفائقة، والقدرات الهيكلية، ونقل الحرارة بكفاءة علاوة على إنه من أكفأ الموارد حفاظاً على البيئة وثرواتها الطبيعية، وتحقيقاً للاستدامة مما أدى لزيادة استخدامه من جانب المصنعين ولحلاله محل المنتجات البلاستيكية والورقية تماشياً مع أهداف التنمية المستدامة التي تأتي على رأس أولويات العالم حالياً.

كما يمثل النحاس المكون الرئيسي في منظومة التحول الأخضر العالمي حيث تحتاج السيارات الخضراء لنحو أربعة أضعاف كمية النحاس مقارنة بالمعادن الأخرى التقليدية، كما تحتاج إليه شبكات الطاقة المتجددة، التي سيعتمد عليها العديد من دول العالم في المستقبل، ويدخل النحاس في تصنيع توربينات الرياح والخلايا الكهروضوئية والهواتف الذكية، وغيرها من الأجهزة المرتبطة بتكنولوجيا الطاقة المتجددة و يستخدم أيضاً في التصاميم الداخلية للمستشفيات، بسبب خاصيته في تثبيط

نمو البكتريا والجراثيم، ما يقلل نسبة انتشار الأمراض ، وهذا يعني أن الطلب على المنتج النحاسي يتزايد في ظل الطفرة الصناعية التي يشهدها العالم خلال الفترة الحالية.

حيث تمتلك مصر أحد أنواع النحاس في العالم المعروف دولياً بكفاءته وتحمله للتشكل بالأيدي وعدم تغيير لونه مع مرور الوقت، وتتواجد خامات النحاس في مصر مختلطة بخامات الزنك والرصاص بمناطق مختلفة بجنوب ووسط الصحراء الشرقية، ويعمل في مصر عدد كبير من المصانع والشركات في مجال صناعة النحاس كما اتجه العديد منها إلى إنشاء مصانع للكابلات والأدوات الكهربائية في الدول الأفريقية.

وقد بلغ إجمالي الصادرات المصرية من النحاس ومصنوعاته خلال الـ ٥ أشهر الأولى من العام الجاري نحو ١٨٩,٢٥٥ مليون دولار حيث تضمنت أكبر الأسواق المستقبلة للصادرات المصرية المملكة العربية السعودية بقيمة ١٠٤ مليون دولار والجزائر بقيمة ٢٠,١٤٥ مليون دولار ولبنان بقيمة ١٩,٤٦٨ مليون دولار والصين بقيمة ١٣ مليون دولار وتركيا بقيمة ١١,٨ مليون دولار.

كما تقوم الوزارة بالتنسيق والتعاون مع كافة الوزارات والجهات المعنية لتطوير صناعة النحاس والتغلب على كافة التحديات التي تواجهها ، ومن أهمها غرفة الصناعات المعدنية، باتحاد الصناعات المصرية التي تعمل على خلق مجتمع صناعي قوى ومستقر قادر على المنافسة عالمياً ، وكذلك المجلس التصديري لمواد البناء والحراريات والصناعات المعدنية والذي يعد احد اذرع وزارة التجارة والصناعة الرئيسية المعنية بتنمية وتطوير قطاع صناعة وتصدير منتجات النحاس .

للتواصل مع المجلس ومعرفة المزيد من الخدمات

العنوان : ١٦٦ شارع الأمل - الشوربفات، التجمع الخامس، القاهرة الجديدة، مصر

الموقع الرسمي :

www.ecbm-eg.org

الموقع على الفيسبوك :

www.facebook.com/ECBMEG/

تليفون : ٠٢٠١٢٧٩٩٩٨٨٣٦

البريد الإلكتروني :

bmc@ecbm-eg.org

Ministry of Trade & Industry
وزارة التجـــارة والصنـــاعة

الإدارة المركزية للعلاقات العامة والإعلام وخدمة المواطنين

mift.media

Trade_industry

Mti_egypt

miftmedia

mti.gov.eg

MTI_Egypt